



# APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين  
International Association For Experts & Political Analysts

## مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 9 حزيران 2025

### مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: ما تحتاج لمعرفته عن ياسر أبو شباب، رجل الساعة، والمليشيا التي أسسها

بقلم أوريت بيرلوف

ياسر أبو شباب، أحد أفراد قبيلة الترابين، أكبر قبيلة في غزة، هو حاليًا الشخصية المحورية وراء مليشيا محلية جديدة تعمل بالتعاون مع إسرائيل. في الماضي، حافظ على علاقات تهريب أسلحة مع داعش في سيناء، رغم أنه لم يكن يتبنى أيديولوجية الجماعة، كما كان متورطًا في تهريب المخدرات وتأمين منشآت فتح. في وقت مبكر من نوفمبر 2024، أعلنت قبيلة الترابين تبرؤها من أبو شباب علنًا بسبب تعاونه مع إسرائيل ومخاوفها من الثأر مع حماس، على غرار السابقة التي حدثت مع قبيلة دغموش في شمال غزة، واغتالت حماس بعض أعضائها بزعم تعاونهم. يُقال إن أبو شباب على رأس قائمة اغتالات حماس، وقد نفذت الجماعة بالفعل محاولتي اغتيال فاشلتين على الأقل.

أسس أبو شباب مليشيا تُعرف باسم القوات الشعبية (جهاز مكافحة الإرهاب سابقًا) يتراوح عدد أعضائها بين 100 و300 عضو. وتضم صفوفها ضباط أمن فلسطينيين سابقين، أبرزهم غسان الدهيني، المسؤول الآن عن تجنيد عملاء سريين للمساعدة في مواجهة سيطرة حماس على توزيع المساعدات، تحت إشراف الجيش الإسرائيلي. وقد كُلف أبو شباب ومليشياته بحماية قوافل المساعدات الإنسانية التي تدخل رفح ومنع حماس من الاستيلاء على الإمدادات. ونظرًا لنجاح هذه العملية، كُلف أبو شباب بتأمين مشروع تجريبي جديد لتوزيع الأغذية في شرق رفح.

يتضمن هذا المشروع قيام الجيش الإسرائيلي بتطهير منطقة محددة، وإنشاء جيب فلسطيني آمن خالٍ من الجهات المعادية، وإنشاء نقطة توزيع أغذية تحرسها مليشيا أبو شباب. والهدف هو قطع وصول حماس إلى كل من السكان المحليين والمساعدات الإنسانية الواردة.

ويستند هذا النموذج إلى سابقة أميركية ناجحة في شرق سوريا، حيث شكلت الولايات المتحدة قوات سوريا الديمقراطية (SDF) - وهي مليشيا تتألف من القبائل العربية السنية والأكراد الذين عملوا بنفس الأسلوب ضد داعش. نجحت قوات سوريا

الديمقراطية في إنهاء اعتماد السكان المحليين على داعش في تلبية احتياجاتهم الأساسية كالغذاء والأمن. لاحقًا، بمجرد استعادة بشار الأسد السيطرة على سوريا، وقّع نظامه اتفاقية مع قوات سوريا الديمقراطية تضمنت بنودًا لدمج الميليشيا في مؤسسات الدولة الرسمية ووضع خارطة طريق لتزج السلاح.

على الرغم من أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ترفض حاليًا دخول غزة حتى تهدأ الأعمال العدائية، إلا أن القبائل المحلية تتدخل بشكل متزايد لملء الفراغ الذي خلفته حماس وتولي المسؤولية في مناطق مختارة - حتى في ظل العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة. من المهم الإشارة إلى أن المبادرة الحالية لا تستبعد إمكانية استعادة السلطة الفلسطينية سيطرتها على غزة في نهاية المطاف. كان أبو شباب تابعًا سابقًا لحركة فتح وعمل على تأمين مكاتب السلطة الفلسطينية في القطاع، والسلطة الفلسطينية منخرطة بالفعل في تحديد المجندين الجدد للميليشيا. يمكن أن تُسهّل هذه الجهود في نهاية المطاف دخول قوات الأمن الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية إلى غزة.

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: إسرائيل والولايات المتحدة: من "علاقات خاصة" إلى "علاقات" فحسب؟

بقلم شيمون شتاين

يشهد الواقع المحلي الأمريكي والإقليمي والعالمي حاليًا تغيرات جذرية. فهل ستبقى العلاقات الإسرائيلية الأمريكية بمنأى عن هذه الاضطرابات وعواقبها المتنوعة؟ وهل ستستمر العلاقات على حالها (مع مراعاة التعديلات الظرفية)؟ وهل ستفوق قيمة إسرائيل كأصل على العبء الذي قد تشكله على الولايات المتحدة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، فإن التآكل الكبير في ركائز "العلاقة الخاصة" - الروح المشتركة والمصالح المتبادلة، بالإضافة إلى التصدعات في الجسر الذي يربط الجالية اليهودية الأمريكية بإسرائيل - لا يبشر بالخير.

في إسرائيل، الافتراض السائد هو أن العلاقات مع الولايات المتحدة ستستمر كما كانت في الماضي. يتناقض هذا الاعتقاد مع المقولة الشهيرة لرئيس الوزراء البريطاني في القرن التاسع عشر، اللورد بالمستون، الذي قال إن بريطانيا ليس لها أعداء أو أصدقاء أبديون، بل مصالح أبدية فقط - مصالح تتغير بتغير الظروف. في المقابل، يميل القادة الإسرائيليون وقطاع كبير من الجمهور إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن لأي اضطراب جيوسياسي أو سياسي داخلي أن يغير جوهر العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. وبالتالي، يمكن لإسرائيل أن تواصل تحدي الولايات المتحدة، بل وحتى الإضرار بمصالحها في الشرق الأوسط، دون أن تحيد الإدارة الأمريكية عن دعمها الأساسي. لسنوات عديدة، بدأ هذا التقييم مبررًا. ولكن، هل ستتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها في المستقبل إذا كان ذلك ينطوي على ضرر محتمل لتفضيلات الإدارة الأمريكية الاستراتيجية دون المساس بأسس العلاقات الثنائية؟

في محاولة للإجابة عن هذا السؤال، قد نتذكر مقولة الكاتب الأمريكي إرنست همنغواي الشهيرة: "كيف أفلست؟ بطريقتين. تدريجيًا، ثم فجأة". تشير هذه الملاحظة إلى أن العمليات تتكشف بمرور الوقت - يمكن للمرء إما تتبعها أو تجاهلها - ولكن

عندما تنضج العملية، فإنها تبلغ ذروتها بفعل أو حدث مفاجئ ظاهريًا. عندها فقط تُطرح أسئلة حول الأسباب وما إذا كان من الممكن منعها. هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ينطبق عليه هذا الوصف. كما أن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية لديها القدرة على اتباع هذا المسار.

تقوم العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة على ثلاثة ركائز شهدت تصدعات على مر السنين - تصدعات تتسع الآن. بعضها ينبع من أفعال إسرائيل نفسها؛ والبعض الآخر نتيجة عمليات أميركية وعالمية داخلية تنعكس على العلاقة الثنائية. هل هذه التصدعات قابلة للإصلاح، أم أننا نقف عند نهاية حقبة وبداية فصل جديد أقل تقاربًا و"خصوصية" في العلاقات؟

الركيزة الأولى: الروح المشتركة وتصور الولايات المتحدة لنفسها كدولة ذات مهمة عالمية خيرية. كان هذا واضحًا، على سبيل المثال، في دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، كما أعلن الرئيس وودرو ويلسون، "لجعل العالم آمنًا للديمقراطية". منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - خاصة بعد الحرب الباردة - اعتبرت الولايات المتحدة نفسها قائدةً للعالم الغربي والنظام الليبرالي/الرأسمالي، مُسترشدةً بمبادئ الحفاظ على الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والحقوق المدنية. واعتُبرت إسرائيل مُسترشدةً بروحٍ مُماثلة، مُنسجمة مع المجتمع الأمريكي الديمقراطي وجزءٍ من العالم الغربي - ومن هنا جاء استعداد الولايات المتحدة للتعاون معها ومساعدتها.

ومع ذلك، عكست ولاية دونالد ترامب الثانية تحولاً ملحوظاً خلال ولايته الأولى: رؤية مختلفة عن معظم الإدارات الأمريكية السابقة. شمل ذلك التخلي عن النظام الليبرالي، والتشكيك في أهمية التحالفات على الساحة الدولية، وتبني مبدأ "أميركا أولاً" (وفي الوقت نفسه، مبدأ "ترامب أولاً"). كما بادر ترامب بتغييرات داخلية جوهرية، وجّهت النظام السياسي الأمريكي نحو نظام استبدادي شعبي، وقوّضت النظام الديمقراطي. وبالمثل، تشهد إسرائيل تغييرات داخلية تهدد أسس ديمقراطيتها، في اتجاه يُشبه التطورات في الولايات المتحدة. بمعنى آخر، تآكلت قاعدة القيم الليبرالية التي كانت في السابق ركيزة أساسية للعلاقة. يُضاف إلى ذلك التراجع المستمر في دعم إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي، ما حوّل دعم الولايات المتحدة لإسرائيل من قضية إجماع إلى قضية مثيرة للجدل، ويعود ذلك جزئياً إلى تقارب السياسات الإسرائيلية مع الحزب الجمهوري.

الركيزة الثانية هي المصالح المشتركة التي تشكلت خلال الحرب الباردة والصراع العالمي ثنائي القطب. تميزت هذه الحقبة بتوافق المصالح في مواجهة عدو مشترك - الاتحاد السوفيتي وشركاؤه في الشرق الأوسط الذين سعوا إلى تدمير إسرائيل. نظرت الولايات المتحدة آنذاك إلى إسرائيل كحليف في الجهود العالمية والإقليمية لاحتواء النفوذ السوفيتي. مع نهاية الحرب الباردة والتهديد السوفيتي، برز هاجس مشترك جديد: مكافحة الإرهاب الإقليمي والعالمي في الشرق الأوسط. ظلت إسرائيل العازمة على مكافحة الإرهاب ذات أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية. ومع ذلك، يُنظر إلى دعم إيران للمنظمات - حماس وحزب الله والحوثي وغيرها من المجموعات المدعومة من إيران - على أنه تهديد مباشر لإسرائيل أكثر منه لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

في ما يتعلق بإيران، يبدو للوهلة الأولى أنها تهديد مشترك، وإن كان محدودًا. بينما يرى الكثيرون في إسرائيل التهديد الإيراني وجوديًا، فإن هذا ليس هو الحال في الولايات المتحدة. ترى الولايات المتحدة في إيران تهديدًا لحلفائها الإقليميين، وبالتالي تفويضًا للمصالح الأمريكية.

من بين التهديدات الثلاثة التي تُشكّلها إيران لإسرائيل - النووي والصاروخي والتخريبي - تُعتبر واشنطن القضية النووية محورية، سواءً من حيث الجهود المبذولة لمنع الانتشار النووي عمومًا، أو نظرًا للتداعيات الإقليمية المحتملة لامتلاك إيران للأسلحة النووية. حاليًا، يُشكّل الغموض وعدم الوضوح بشأن موقف الولايات المتحدة من قضية تخصيب اليورانيوم الحرجة، إلى جانب سعي ترامب للمضي قدمًا في الصفقات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مع دول الخليج دون استخدام القوة، نقطة خلاف محتملة مع إسرائيل التي تسعى إلى تقليص المشروع النووي بشكل كبير، لأنها لا تستطيع القضاء عليه تمامًا.

نقطة خلاف أخرى هي القضية الفلسطينية التي اكتسبت مؤخرًا إيجابًا إضافيًا في ظل الحرب في غزة وخطط ترامب بعيدة المدى لإعادة تشكيل الشرق الأوسط التي تركز على تحسين العلاقات مع دول الخليج بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية لعائلته، كما رأينا خلال زيارته للخليج في مايو 2025.

تشكل الحرب المستمرة في غزة - خاصة قضية المحتجزين لدى حماس - عقبة أمام جهود الرئيس لخلق واقع جيوسياسي جديد في المنطقة، يهدف إلى تشكيل تحالف موالٍ لأميركا موازنة إيران وحلفائها، بما في ذلك روسيا والصين. أحد الأهداف الوسيطة لهذه الاستراتيجية هو تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل، إلا أن رفض إسرائيل اتخاذ خطوات نحو حل الدولتين لا يزال يمثل عقبة رئيسية. حتى الآن، تعيق إسرائيل جهود ترامب لتوسيع اتفاقيات إبراهيم، وتشير تصريحاته خلال زيارته السعودية إلى أنه قرر، في الوقت الحالي، التخلي عن هذا الهدف. علاوة على ذلك، قد تُضعف مركزية السعودية في سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط دور إسرائيل كحليف رئيس لأميركا في المنطقة. إن عرقلة جهود ترامب لإنهاء الحروب، كوسيلة لتسهيل الصفقات الاقتصادية، قد تدفعه إلى ترك إسرائيل وشأنها. وسيكون القرار المرتقب بشأن المساعدات الأمنية لإسرائيل للسنوات القادمة أحد الاختبارات التي تُحدد الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في نظر الإدارة الأمريكية.

الركيزة الثالثة هي الجالية اليهودية الأمريكية التي تُعتبر جسرًا بين المجتمعين والدولتين. وقد شهدت هذه الركيزة أيضًا تصدعات في السنوات الأخيرة. وقد أدى تحول إسرائيل إلى قضية حزبية إلى تأجيج الانقسامات داخل الجالية اليهودية التي لا يزال معظمها يصوت للحزب الديمقراطي رغم موقفه النقدي من السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية. يواجه المجتمع بأكمله الآن تحديًا في مواجهة تصاعد معاداة السامية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول واندلاع الحرب في غزة، حيث يُشكل التوجه المتزايد لجيل الشباب إلى إدارة ظهره لإسرائيل مصدر قلق خاص.

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: جيش الفرسان يتحول إلى جيش التكنولوجيا الفائقة

بقلم عازارغات

في كتابه "جيش التكنولوجيا الفائقة وجيش الفرسان: كيف تخلت إسرائيل عن القوات البرية" (بالعبرية، 2024)، وكتب معظمه قبل حرب غزة، ينتقد العميد (احتياط) غاي هازوت بشدة التراجع المطرد في أهمية القوات البرية للجيش الإسرائيلي وإهمالها المزمّن على مدى العقود الأخيرة. ينتقد تقسيم الجيش إلى "جيش عالي التقنية" من النخبة، يعتمد على القوات الجوية والدخائر الموجهة بدقة والقوات الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى، "جيش الفرسان" الذي يُفترض أنه عفا عليه الزمن -

التشكيلات البرية التي تشكل الجزء الأكبر من الجيش . ومع ذلك، أظهرت الحرب التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023 بوضوح أن "جيش الفرسان" أصبح جزءًا أساسيًا ومركزيًا من "جيش التكنولوجيا الفائقة". في الواقع، كانت هذه العملية واضحة بالفعل للمراقبين المميزين قبل الحرب وهي متجددة - أبعد من إسرائيل - في الاتجاهات التكنولوجية العالمية الواسعة التي تشكل الحرب والتنظيم العسكري في العصر الحالي.

في كتابه، يحلل هازوت بشكل حاسم كيف وصلت قوات الجيش البرية إلى أدنى نقطة كانت عليها قبل حرب غزة. ساهمت العديد من الاتجاهات في ذلك، بما في ذلك تصور أن عصر حروب إسرائيل الكبرى قد انتهى مع انسحاب الدول العربية بشكل مطرد من الصراع؛ مركزية "المعركة بين الحروب" التي حلت محل الحروب الكبرى كنواة لعقيدة الأمن الإسرائيلية، معتمدةً بطبيعة الحال على القوة الجوية والقوات الخاصة؛ والقدرات الدقيقة غير المسبوقة للأسلحة الحديثة؛ والمخاوف العميقة من الخسائر الكبيرة التي قد تنجم عن نشر التشكيلات البرية. وقد عزز هذا التوجه النقص الصارخ في النجاح في العمليات البرية خلال حرب لبنان الثانية 2006

لذلك، قلّ استخدام القوات البرية بعد حرب لبنان الثانية - وعندما استُخدمت، كما في عمليات "الرصاص المصبوب" و"الجرف الصامد" و"حارس الأسوار" في غزة، كان دورها العمليتي محدودًا للغاية. فرق الجيش التي هزمت العدو في الحروب السابقة من خلال التقدم لعشرات أو مئات الكيلومترات، لم تتقدم الآن إلا لبضعة كيلومترات فقط، محققةً نتائج تكاد تكون ضئيلة. وكما يشير هازوت، فقد خلق هذا ردعًا متبادلًا بين إسرائيل وجيوش الإرهاب في لبنان وغزة، ما زاد بمرور الوقت من ثققتهم بأنفسهم وجراتهم.

فقدت القوات البرية التي تُمثل الجزء الأكبر من قوته البشرية وبنيتها التحتية خبرتها القتالية بشكل مطرد، وشهدت تراجعًا معنويًا. وقد انتشر بينهم همسٌ مفاده "لقد أصبحنا 'جيش الفرسان'" - في إشارة ضمنية إلى سلاح الفرسان البولندي الذي يُفترض أنه هاجم فرق المدرعات الألمانية بشكل غير متزامن عند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939. وفي مقابل ذلك، أشار هازوت، حتى قبل الحرب، إلى أن القوات البرية ستكون ضرورية لدفع العدو - الخفي عن الأنظار - إلى احتكاك قتالي مباشر، ما يعرضه لنيران مباشرة وغير مباشرة، ويؤدي إلى الاستيلاء على الأراضي التي ينشط منها، ما يمهد الطريق لهزيمته.

ومع ذلك، من الواضح أن "سلاح الفرسان" - إذا عدنا إلى الصورة التاريخية - لا يُتوقع منه أن يُنجز مهمته بالهجوم المباشر على فرق المدرعات الألمانية، رأس حربة الثورة التكنولوجية-العقائدية-العملية في تلك الحقبة. لقد غادرت أسلحة الفرسان القديمة الساحة عن جدارة، وتحولت تشكيلاتها في جميع الجيوش إلى حرب آلية قبل العام 1939 وبعده. وهذا بالضبط ما حدث - ولا يزال يحدث - لتشكيلات الجيش البرية قبل حرب غزة، وأثناءها، وفي أعقابها.

منذ أواخر القرن التاسع عشر، بدأت الثورة الصناعية الثانية تُحدث بصماتها على الحياة المدنية، وكما كان الحال سابقًا، أثّرت بعمق على المجال العسكري. وكانت المواد الكيميائية والكهرباء ومحركات الاحتراق الداخلي في صميم هذه الموجة الثورية. ساهمت الصناعة الكيميائية في ابتكار متفجرات جديدة، وسرعان ما تطورت الحرب الكيميائية. وقد أتاحت التقدم في مجال الكهرباء مجموعة واسعة من التطبيقات العسكرية. إلا أن محرك الاحتراق الداخلي هو الذي غير وجه الحرب بشكل حاسم.

فعلى الأرض، مكّن الجيوش من التنقل خارج شبكة السكك الحديدية. كما زادت السيارات والجرارات التي طوّرت بين عامي 1895 و1905، من القدرة على التنقل في ساحة المعركة أضعافاً مضاعفة. وشهدت الحرب العالمية الأولى إدخال الدبابة - وهي جرار مدرّع ومسلّح في جوهره - التي جلبت القدرة على التنقل الآلي والحماية المدرّعة إلى ساحة المعركة، مما ساعد على تصحيح الخلل الحاد الذي أحدثه البخار وزيادة القوة النارية. وأتاح الراديو، من خلال توسيع نطاق الاتصالات الآتية إلى ما يتجاوز خطوط التلغراف الثابتة، ظهور جيوش آلية على جنازير وعجلات خلال الحربين العالميتين. في الوقت نفسه، مكّن محرك الاحتراق الداخلي الطيران الآلي، بدءاً من عام 1903. ظهرت القوات الجوية الضخمة بسرعة خلال الحرب العالمية الأولى، وتطورت لتلعب أدواراً قيادية في الحرب العالمية الثانية. كانت السفن الحربية التي تعمل بالبخار بالفعل ومُدّعة من الحديد وال فولاذ، أقل تأثراً بمحرك الاحتراق الداخلي، لكن الحرب البحرية ككل شهدت ثورة. أتاحت أنظمة الدفع المزدوجة - التي تجمع بين محركات الاحتراق الداخلي والمحركات الكهربائية - تطوير أول غواصات عملية حوالي عام 1900. بالإضافة إلى ذلك، أدت الطائرة إلى نهاية عهد البورج الحربية المدرّعة ذات المدافع الثقيلة. هيمنت الغواصة والطائرة معاً على الحرب البحرية بحلول الحرب العالمية الثانية.

كانت الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة، أو ثورة المعلومات، مدفوعة بشكل رئيس بالاختراقات في مجال الإلكترونيات والحوسبة، والتي غيرت مرة أخرى كلاً من الحياة المدنية وطبيعة الحرب. أحدث الرادار (الذي كان موجوداً بالفعل في الحرب العالمية الثانية)، متبوعاً بالتطورات في البصريات الكهربائية والتلفزيون والليزر وأنظمة الأسلحة الصاروخية الموجهة بالأقمار الصناعية، ثورة في مجالات الحرب الجوية والدفاع الجوي والحرب الجوية-الأرضية والبحرية منذ الخمسينيات والستينيات فصاعداً. جعلت أجهزة الاستشعار المتطورة بسرعة من جميع الأنواع، إلى جانب قوة الحوسبة الإلكترونية التي تضاعفت كل 18 شهراً تقريباً، من اكتشاف معظم أهداف الأجهزة واستهدافها وتدميرها أمراً مضموناً تقريباً، بغض النظر عن المدى. في الجو والبحر، كان الدفاع الفعال الوحيد يكمن في نفس المجال التكنولوجي: أنظمة مكافحة التشويش الإلكترونية. وجدت أنظمة التوجيه الإلكتروني نظيرتها المثالية مع أسلحة الصواريخ والقذائف. ونتيجة لذلك، تم تهميش كل من الذخائر القائمة على المدافع والدروع الثقيلة - التي لم تعد توفر حماية ذات مغزى - أو استبدالها تماماً في القتال الجوي والبحري.

نظراً لتعقيد التضاريس والعدد الهائل من الأهداف، تأخر تأثير الثورة الإلكترونية على الحرب البرية لعقود عن تأثيرها في القتال الجوي والبحري. وبدأ تأثيرها يظهر في الحرب المضادة للدبابات منذ سبعينيات القرن الماضي، خاصةً في المجال الجوي-الأرضي. وقد بشرت حرباً الخليج ونزاع كوسوفو بقدوم عصر جديد بشكل مكثف. ومنذ ذلك الحين، واصلت الثورة الإلكترونية تقدمها ودخلت مرحلة جديدة، يُعرّفها البعض بالثورة التكنولوجية الرابعة، شملت الحياة المدنية، وكما كان الحال سابقاً، في المجال العسكري. تتكامل أنظمة القتال اليوم بشكل متزايد مع الشبكات الإلكترونية للحوسبة، واتصالات الإنترنت، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات الآلية. إن تأثير كل هذا على الحرب البرية - التي كانت حتى وقت قريب الأقل تأثراً بالثورة الإلكترونية العامة - هو الآن الأبعد مدى. الثورة الحالية، والحروب في أوكرانيا وإسرائيل، والجيش الإسرائيلي

كشفت حروب الخليج عن عجز الجيش العراقي التام - أحد أكبر الجيوش في العالم، بعشرات الفرق وآلاف الدبابات - في مواجهة الجيش الأميركي ذي التقنية العالية. أربع أو خمس فرق فقط، مدعومة بقوة جوية هائلة، كانت كافية لغزو العراق في حرب

الخليج الثانية في استعراض من جانب واحد. كان الجيش العراقي الآلي من الجيل السابق عاجزًا تمامًا عن شن مقاومة فعالة. ردًا على ذلك، بدأت الجيوش التي تواجه هذه القدرات التكنولوجية الجديدة في تبني تكتيكات "الاختفاء" - بتقليل بصماتها على أجهزة الاستشعار. ظهرت بوادر مبكرة في تكييفات الجيش السوري، ضد الأميركيين في كوسوفو، ومع حزب الله، وقبل كل شيء - كما اتضح - مع حماس في غزة، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في المناطق الحضرية المبنية وتحت الأرض.

في الوقت نفسه، اكتسب أعداء على حدود إسرائيل قدراتهم الخاصة من العصر الجديد التي أصبحت متاحة بشكل متزايد من خلال الدول الداعمة وحتى في السوق المفتوحة. لقد أجبرت قدرات حزب الله المضادة للدبابات المتقدمة آنذاك اللواء 401 الإسرائيلي، بدباباته من طراز ميركافا 4، على الانسحاب السريع في وادي السلوقي خلال حرب لبنان العام 2006. واستخدم حزب الله صواريخ مضادة للدبابات أكثر تطورًا، وصواريخ كروز، وطائرات بدون طيار على نطاق واسع في الحرب التي اندلعت بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. كما استخدمت حماس الطائرات بدون طيار بفعالية كبيرة في هجومها المفاجئ.

من جانبه، لم يكتفِ الجيش الإسرائيلي بما حققه من إنجازات. تُصنّف أنظمتها الإلكترونية الصاروخية الجوية والبحرية من بين الأكثر تطورًا في العالم. تُعدّ إسرائيل رائدة عالميًا في تطوير أنظمة اعتراض الصواريخ متعددة الطبقات، بل سبقتها في ذلك، في إنشاء الطائرات بدون طيار، ثم الطائرات الهجومية بدون طيار ذات الصلة المباشرة بساحة المعركة البرية. كما طورت صواريخ مضادة للدبابات متطورة للغاية "أطلق وانسى" وذخائر متسكعة. تُمثّل أنظمة الحماية النشطة الموجهة إلكترونيًا للمركبات المدرعة - تروفي (وقبضة حديدية) - طفرة عالمية، اكتسبتها بالفعل الجيوش الأميركية والألمانية والبريطانية وغيرها، ما يُمثّل الخطوة الأهم في إدخال القوات البرية الإسرائيلية إلى العصر الجديد. في حرب 7 أكتوبر، نجح نظام تروفي في تحييد أكثر صواريخ حزب الله المضادة للدبابات تطورًا. أُدخلت الطائرات التكتيكية الخفيفة بدون طيار إلى كتائب الجيش الإسرائيلي. قبل السابغ من أكتوبر، كانت أنظمة الذكاء الاصطناعي المدمجة بأجهزة استشعار متقدمة لكشف الأهداف وتوجيه الضربات الدقيقة قيد الاستخدام بالفعل من قبل القوات الجوية والاستخبارات الإسرائيلية، وكانت جاهزة للدمج في أنظمة أسلحة القوات البرية، مثل دبابة ميركافا "بارك" ودبابة "كارمل" التجريبية المستقبلية. كما كانت الأنظمة الأرضية الروبوتية في المراحل الأولى من التطوير والدمج.

قاد رئيس الأركان أفيف كوخافي الرؤية التي توقعت - على الرغم من الشكوك الكبيرة والجمود المؤسسي - النطاق الثوري للتغييرات المطلوبة لدمج هذه التقنيات الحديثة ليس فقط في العمليات الجوية-الأرضية، ولكن في ساحة المعركة البرية نفسها. ومن الجدير بالذكر أن كتاب العميد (احتياط) عيران أورتال "الحرب السابقة: قصة تحول الجيش الإسرائيلي" (بالعبرية، 2022) الذي نُشر بشكل ملحوظ قبل الحرب الحالية يبرز كوثيقة مثيرة للإعجاب لا ينافسها سوى القليل في إسرائيل أو حول العالم. كتبه أحد مؤيدي دمج في الجيش، وهو يرسم معالم الثورة التكنولوجية والعقائدية التي تُشكّل عصر الحرب البرية الحالي.

تُعدّ الحروب مُسرّعات رئيسة للتطور العسكري، مدفوعةً جزئيًا بالخبرة العملية المتراكمة والاحتياجات والتحديات الجديدة التي تكشف عنها. وتُظهر الحروب في أوكرانيا، وبعدها في إسرائيل، هذا مرة أخرى. جاء الدور المهيمن للطائرات المُسيرة والذخائر المُتسكعة في الاستخبارات وتوجيه النيران والضربات الانتحارية مفاجئًا للغاية - حتى لو كان مُتوقعًا إلى حد ما، كما تبين بالفعل

في حرب أرمينيا وأذربيجان عام 2020. في أوكرانيا، نشأ جزء كبير من الجمود في خطوط المواجهة الذي أكدته المراقبون بشدة، ببساطة عن عدم امتلاك المركبات المدرعة لأيٍّ من الجانبين - بما في ذلك دبابات ليوبارد 2 الغربية المتقدمة المزودة لأوكرانيا - لأنظمة حماية نشطة وموجهة إلكترونيًا مثل تروفي أو آيرون فيست. هذه الأنظمة وحدها قادرة على استعادة القدرة على الحركة في ساحة المعركة في مواجهة التهديدات الجديدة.

كان استعداد الجيش الإسرائيلي لساحة المعركة الجديدة جزئيًا فقط. لاتزال إسرائيل رائدة عالميًا في عدة مجالات، بفضل منظوماتها التي أثبتت جدارتها بشكل مثير للإعجاب في الحرب. ومع ذلك، كان استعدادها لمواجهة تهديدات ساحة المعركة الناشئة الأخرى ضعيفًا، وأهمها الدفاع ضد تهديد الطائرات المسيرة وصواريخ كروز، والأهم من ذلك كله، تحدي أنفاق العدو. بالإضافة إلى ذلك، وُجد أن معدات الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك أسلحة ساحة المعركة البسيطة، خاصة الطائرات المسيرة التكتيكية، غير كافية على الإطلاق.

بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، انتشر إجماع خاطئ بين المعلقين على أن الجيش الإسرائيلي صغير جدًا ويعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا. ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقًا، فإن العكس هو الصحيح: فالجيش الإسرائيلي لديه عددٌ مماثلٌ من الفرق كما كان عليه خلال حرب يوم الغفران، عندما واجه حوالي 18 فرقةً معاديةً وحوالي 4500 دبابة. قوته البشرية المعبأة - حوالي 350 ألف فرد - أكبر بعدة مرات من قوتي حزب الله وحماس مجتمعين.

وبالطبع، يتطلب الأمر تعديلاتٍ مختلفة: تعزيز القوات النظامية، وملء الصفوف، وتوسيع وتكييف الدفاع الإقليمي المحلي على غرار الميليشيات في التجمعات الحدودية بشكلٍ كبيرٍ للحماية من الهجمات الإرهابية المفاجئة مثل هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول. لكن التحديات الرئيسية المذكورة أعلاه تتطلب، قبل كل شيء، تطوير تقنيات متقدمة: ذخائر دقيقة التوجيه، وأنظمة دفاع نشطة، والاتصال، والاستخبارات الآنية، والذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والروبوتات - تعتمد على أنظمة إلكترونية محوسبة وأنظمة مضادة - ودمجها في تشكيلات القوات البرية في ساحة المعركة.

لن أعود هنا إلى التحول الذي أتوقعه في تصميم الدبابة لساحة المعركة الإلكترونية البرية. تشمل هذه التحولات التخلي عن المدفع الحركي عالي السرعة - المصمم أصلاً لقتال الدبابات الأخرى على مسافات قريبة - والتخلي عن الدروع الثقيلة التي تتناقص فعاليتها بشكل متزايد وتصبح زائدة عن الحاجة في ظل أنظمة الحماية النشطة للمنصات القتالية.

يشهد "جيش الفرسان" تحولاً إلى "جيش عالي التقنية"، على غرار التحول الذي شهدته القوات الجوية والبحرية سابقاً، عالمياً وإسرائيلياً. ويمكن لمنظور واسع - يستند إلى فهم طبيعة الثورات التكنولوجية على مدى المئتي عام الماضية وتأثيرها البعيد المدى على تشكيل الجيوش وساحة المعركة - أن يساعدنا على فهم طبيعة هذا التحول. والأهم من ذلك، من الأهمية بمكان تحديد وتطبيق خصائص الثورة التكنولوجية في عصرنا.

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: نتائج استطلاع السيوف الحديدية - مايو 2025

منذ اندلاع الحرب في غزة، يُجري معهد دراسات الأمن القومي بانتظام استطلاعات رأي عام لتقييم المواقف تجاه قضايا الأمن القومي الرئيسية، والمرونة الوطنية، وثقة الجمهور. وقد أُجري الاستطلاع في الفترة من 22 إلى 26 مايو/أيار 2025 بواسطة مركز تحليل البيانات في معهد دراسات الأمن القومي. وأُجري العمل الميداني بواسطة iPanel، وشمل مقابلات عبر الإنترنت مع 803 مشاركين يهود و149 مشاركًا عربيًا، ما شكّل عينة تمثيلية للسكان البالغين الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر. وقد طبقت الترجيحات لضمان نسبة متوازنة بين القطاعات. ويبلغ الحد الأقصى لخطأ العينة للعينة الكاملة  $\pm 3.2$  في المئة عند مستوى ثقة 95 في المئة.

### النتائج الرئيسية:

#### الثقة بالأشخاص والمؤسسات

يُبدى 75.5 في المئة من الجمهور الإسرائيلي ثقة عالية بالجيش الإسرائيلي (88 في المئة بين الجمهور اليهودي و26 في المئة بين الجمهور العربي)، إلى جانب استمرار الاتجاه التصاعدي في ثقة رئيس الأركان إيال زامير (56 في المئة من إجمالي المشاركين، و67.5 في المئة بين الجمهور اليهودي).

لا يزال 77 في المئة من الجمهور الإسرائيلي يُبدى ثقة منخفضة جدًا أو معدومة بالحكومة الإسرائيلية (74 في المئة بين الجمهور اليهودي و93 في المئة بين الجمهور العربي)، بينما يُبدى 72 في المئة من الجمهور الإسرائيلي ثقة منخفضة أو معدومة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (66 في المئة بين الجمهور اليهودي و94 في المئة بين الجمهور العربي).

يُبدى 55 في المئة من الجمهور الإسرائيلي ثقة عالية بالتقارير الصادرة عن المتحدث باسم الجيش خلال الحرب في غزة (64 في المئة بين الجمهور اليهودي و17.5 في المئة بين الجمهور العربي).

#### جبهة غزة

يعتقد 61 في المئة من الجمهور الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي سينتصر في حرب غزة، مقابل 30.5 في المئة يعتقدون أنه لن ينتصر فيها.

يعتقد 46 في المئة أن أهداف الحرب في غزة ستتحقق بالكامل أو إلى حد كبير، مقابل 48 في المئة يعتقدون أن أهداف القتال في غزة ستتحقق جزئيًا أو لن تتحقق على الإطلاق.

يعارض 47.5 في المئة من الجمهور الإسرائيلي استئناف القتال في غزة في إطار عملية "عربات جدعون"، معارضةً شديدةً أو نوعًا ما، مقابل 43.5 في المئة يؤيدها بشدة أو نوعًا ما.

يعتقد 38 في المئة من الجمهور الإسرائيلي أن نهج الجيش الإسرائيلي الحالي في غزة لن يؤدي إلى انهيار حكم حماس أو عودة الأسرى؛ بينما يعتقد 28 في المئة أن العملية تُعزز تحقيق كلا الهدفين؛ ويعتقد 3 في المئة أنها ستؤدي فقط إلى عودة الأسرى.

ويتوقع 23 في المئة أن ذلك لن يؤدي إلا إلى تسريع انهيار حكم حماس.

64.5 في المئة من الجمهور الإسرائيلي غير قلق على الإطلاق أو غير قلق للغاية بشأن الوضع الإنساني في قطاع غزة.

ردًا على ما يجب أن يكون عليه الواقع في غزة في اليوم التالي للحرب، يؤيد 42 في المئة من الجمهور الإسرائيلي حكومة تكنوقراط بدون حماس، مدعومة بقوة عربية أو دولية؛ ويفضل 23.5 في المئة عودة المستوطنات في غزة؛ ويفضل 16 في المئة حكومة عسكرية إسرائيلية مطولة؛ ويؤيد 10.5 في المئة نقل السيطرة على قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية.

ردًا على ما إذا كان الجمهور يؤيد أو يعارض الخطة المصرية التي تشمل إنهاء الحرب وإعادة جميع المحتجزين؛ وإنشاء إدارة تكنوقراطية لإدارة القطاع بدون حماس استعدادًا لعودة حكم السلطة الفلسطينية في القطاع وخطوات إقامة دولة فلسطينية؛ وتدريب قوة شرطة فلسطينية تحت رعاية عربية؛ وتوفير التمويل الإقليمي والدولي لإعادة إعمار القطاع: 59 في المئة من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون إلى حد ما أو يؤيدون بشدة الخطة المصرية، مقارنة بـ 33 في المئة يعارضونها إلى حد ما أو يعارضونها بشدة.

### الجمية الشمالية

في ما يتعلق بكيفية تعامل إسرائيل مع التطورات الأخيرة في سوريا، يرى 42 في المئة من الجمهور أن على الجيش الإسرائيلي الانسحاب تدريجيًا من سوريا كجزء من ترتيب أمني مع النظام الجديد، وبضمانات دولية لتأمين الحدود. ويرى 34 في المئة آخرون أن على الجيش الإسرائيلي الحفاظ على وجود دائم في جنوب سوريا، بينما يرى 11 في المئة أن على الجيش الإسرائيلي الانسحاب فورًا من الأراضي السورية والاعتماد على اتفاق وقف إطلاق النار القائم.

أما بشأن تدخل إسرائيل في حال اندلاع صراع بين النظام في سوريا والسكان الدروز، فيرى 41 في المئة أن على إسرائيل ممارسة ضغوط دبلوماسية لوقف الصراع؛ ويرى 26 في المئة أنه يجب منع إسرائيل من التدخل في الصراعات الداخلية في سوريا؛ ويرى 21.5 في المئة أن على إسرائيل استخدام القوة العسكرية ضد النظام؛ و 11.5 في المئة لا يعرف ما إذا كان على إسرائيل التدخل لمصلحة الدروز.

يعتقد 60 في المئة من الجمهور الإسرائيلي أن على الحكومة الإسرائيلية العمل على إقامة علاقات مباشرة مع النظام الجديد في سوريا. في المقابل، يعتقد 20 في المئة أنه لا ينبغي تطبيقه، بينما لا يعرف 20 في المئة آخرون.

55.5 في المئة من الجمهور الإسرائيلي راضون إلى حد كبير أو كبير جدًا عن كيفية تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في الشمال حتى الآن، مقارنةً بـ 23.5 في المئة راضون قليلاً أو غير راضين على الإطلاق.

### التجنيد وخدمة الاحتياط

55 في المئة من الجمهور اليهودي لا يثقون بتقارير الجيش المتعلقة بإصدار وتنفيذ أوامر التجنيد للجمهور الحريدي (اليهود المتشددين)، مقارنةً بـ 38 في المئة ممن لديهم ثقة عالية أو عالية جدًا.

60.5 في المئة من الجمهور اليهودي يعتقدون أن الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن انخفاض معدل تجنيد الحريديين في الجيش، بينما يعتقد 10.5 في المئة أن الجيش هو المسؤول، ويلقي 24 في المئة اللوم على عوامل "أخرى".

55.5 في المئة من الجمهور اليهودي يشجعون أحد أفراد عائلته الذين خدموا كمقاتلين في قوات الاحتياط خلال الحرب على الالتحاق بجولة أخرى من الخدمة الاحتياطية إذا تم استدعاؤهم، مقارنة بـ 27.5 في المئة الذين رفضوا ذلك.

54 في المئة من الجمهور اليهودي يعتقدون أنه من غير المناسب رفض المشاركة في القتال خوفًا من إيذاء المحتجزين، بينما يرى 28 في المئة عكس ذلك.

74 في المئة من الجمهور اليهودي يعتقدون أنه من غير المناسب معاقبة جنود الاحتياط الذين يرفضون أداء مهمة قتالية أخرى بسبب الإرهاق، مقارنة بـ 17 في المئة الذين يؤيدون الإجراءات العقابية.

### علاقات إسرائيل الخارجية

يعتقد 41 في المئة من الجمهور الإسرائيلي أن البيان المشترك الصادر عن قادة بريطانيا وفرنسا وكندا بشأن التصعيد الحالي في غزة الذي لا يتناسب مع هجوم 7 أكتوبر، يعكس قصورًا في فهم الواقع. ويرى 31 في المئة آخرون أن البيان يُعبّر عن عداة متحيز تجاه إسرائيل، بينما يعتبره 19 في المئة تمثيلًا صحيحًا للواقع.

شهدت نسبة الإسرائيليين الذين يشعرون بقلق بالغ أو قلق نسبي من احتمال عزل إسرائيل دوليًا ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت 64 في المئة في الاستطلاع الحالي، مقارنة بـ 55 في المئة في يوليو 2024. في المقابل، أعرب 31 في المئة من الجمهور الإسرائيلي عن عدم قلقهم إلى حد ما أو عدم قلقهم على الإطلاق.

يتفق 46 في المئة من الجمهور الإسرائيلي على أن إسرائيل تُضَيِّعُ فرصة تاريخية للانضمام إلى ترتيب إقليمي بقيادة الرئيس ترامب، مقارنةً بـ 39 في المئة يرون أن على إسرائيل مواصلة القتال في غزة حتى انهيار نظام حماس، حتى لو كان ذلك يعني البقاء خارج هذا الترتيب الإقليمي.

يعتقد 49 في المئة من الجمهور الإسرائيلي أن زيارة الرئيس دونالد ترامب للشرق الأوسط لم تُغيّر وضع إسرائيل السياسي والأمني، مقارنةً بـ 28 في المئة يرون أن الزيارة زادت الوضع سوءًا، و11 في المئة يرون أن الزيارة حسّنت وضع إسرائيل.

يعتقد 51.5 في المئة من الجمهور الإسرائيلي أن ترامب يدعم إسرائيل فقط عندما يخدم ذلك مصالحه الخاصة؛ ويرى 20 في المئة أنه ملتزم جدًا بحماية مصالح إسرائيل؛ ويرى 23 في المئة أنه شخص لا يُمكن التنبؤ بتصرفاته، وبالتالي يصعب الوثوق به في القضايا الأمنية.

يعتبر 58.5 في المئة من الجمهور الإسرائيلي أن اتفاقية السلام مع مصر مستقرة جدًا أو مستقرة نسبيًا، مقارنةً بـ 35 في المئة يرون أنها ليست كذلك.

أفاد 28.5 في المئة من الجمهور الإسرائيلي بشعور عالٍ أو عالٍ جدًا بالأمن الشخصي؛ بينما أشار 45 في المئة إلى شعور متوسط بالأمن الشخصي؛ وأفاد 25.5 في المئة بشعور منخفض بالأمن.

أعرب 63 في المئة من الجمهور الإسرائيلي عن تفاؤلهم بقدرة المجتمع الإسرائيلي على التعافي من الأزمة والنمو، مقابل 34 في المئة أعربوا عن تشاؤمهم.

\* \* \*

### معهد دراسات الأمن القومي: الاستراتيجية والسياسة الأميركية تجاه الصين

بقلم يوشاي غويسكي

يُحلل هذا المقال الاستراتيجية والسياسة الأميركية تجاه الصين، مع التركيز على فترة إدارة بايدن. يهدف إلى فهم أفضل لكيفية تعامل الولايات المتحدة مع التحدي الصيني، وفهم تأثيره على إسرائيل، وتقديم توصيات سياسية بشأن إحدى القضايا الاستراتيجية الرئيسية في العقد المقبل، وربما ما بعده.

كُتب المقال في وقتٍ تشد فيه حدة التنافس بين القوى العالمية الكبرى، وتُصعد فيه الولايات المتحدة من إجراءاتها تجاه الصين من خلال ما تُعرفه بـ"المنافسة المسؤولة" في محاولة لتجنب جزّ التنافس إلى مواقف خطيرة - كالصراع العسكري، مع توقعها من شركائها تبني سياسة تجاه الصين تُناسب نهج واشنطن. حتى وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أن الولايات المتحدة قد رسّخت نهجًا متمسكًا نسبيًا تجاه التهديد الذي تُشكّله الصين واستراتيجيتها لمواجهة الذي ظلّ ثابتًا جوهريًا منذ إدارة ترامب الأولى وحتى إدارة بايدن. ومع ذلك، فإن ترجمة هذا النهج إلى سياسات وإجراءات عملية محددة لاتزال قيد التشكيل والتغيير، لاسيما في ضوء الاعتبارات السياسية الداخلية الأخرى، والواقع العالمي الحافل بالتحديات، وردّ الفعل الصيني على الإجراءات الأمريكية. إضافةً إلى ذلك، لا تُهمّل الولايات المتحدة الاستعدادات العسكرية لمواجهة الصين، وترى العام 2027 عامًا يحمل في طياته احتمالية التصعيد في ما يتعلق بتايوان.

تشعر إسرائيل بالفعل بصدمات المنافسة العالمية على النفوذ، مع تبني الصين سياسةً صارمةً ضد إسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، وجهودها لاستغلال الحرب لضرب مكانة الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي الأهم لإسرائيل. لهذا السبب، ينبغي على صناع القرار في إسرائيل مواصلة التفاعل المستمر مع هذه القضية، بهدف تحديث سياسة إسرائيل تجاه القوتين العالميتين في ضوء التطورات. وفي الوقت نفسه، يجب عليهم إدراك أن التحدي الصيني يتصدر أولويات الولايات المتحدة، وهو ما سيحدد سياساتها في النصف الثاني من العقد، وأن على إسرائيل أن تضمن استمرار أهميتها كشريك قيم للولايات المتحدة في هذا السياق.

نظرت إدارة بايدن، كسابقها، إلى الصين على أنها التحدي الرئيس الذي تواجهه الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وبنيت حوله مفهوم تنافس القوى العظمى. وبالتالي، تُعرّف الصين بأنها التهديد المُتسارع الذي يجب على المؤسسة العسكرية الأميركية الاستعداد له والانخراط في بناء قوتها، مع اعتبار العام 2027 هدفًا للاستعداد في هذا المجال.

في هذه المرحلة، تُعرّف الولايات المتحدة الصين كتحديٍّ مُعقّد ذي أبعاد عسكرية واقتصادية وأيديولوجية وتكنولوجية واستراتيجية مُتنوعة. كما أنها تعتبر الصين الدولة الوحيدة التي لديها النية والقدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية لتحدي الولايات المتحدة والنظام العالمي الليبرالي الذي بُني منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، تسعى الولايات المتحدة جاهدةً لإدارة علاقتها مع الصين دون الانجرار إلى تصعيد عسكري، بل كتنافس استراتيجي مسؤول ينطوي على جهود تعاونية عند الحاجة.

يُعدّ اعتبار الصين تهديدًا استراتيجيًا تطورًا جديدًا نسبيًا، مقارنةً بالسنوات الخمس عشرة الماضية. ففي حين أن الولايات المتحدة كانت تنظر بالفعل إلى الصين كتهديد أمني مطلع القرن الحادي والعشرين كما انعكس في تصريحات المرشح الرئاسي جورج دبليو بوش عام 2000 بأن الصين كانت "منافسًا استراتيجيًا"، إلا أنها اعتقدت أنه يمكن إدارة صعود الصين بطريقة من شأنها تقليل التهديد وتحويل بكين إلى جبهة فاعلة مسؤولة. ومع ذلك، أحبط النهج الاستراتيجي الصيني في المجالين العسكري والاقتصادي هذه الآمال. ففي سبعينيات القرن الماضي، كان إبعاد الصين عن المعسكر السوفيتي واستعداد الصين للحفاظ على علاقات بناءة مع الولايات المتحدة إنجازًا هائلًا للسياسة الخارجية الأمريكية، وفي الثمانينيات والتسعينيات، تقدمت العلاقات الصينية الأمريكية بشكل أساسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية وفي النقد الأميركي للجوانب الداخلية للصين خاصة بعد أحداث ميدان تيانانمن عام 1989. كان النهج الأميركي خلال تلك الفترة هو الرغبة في مساعدة الصين على التقدم والتطور كلاعب مهم لا يُشكّل تحديًا على الساحة الدولية، بما في ذلك دعم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000.

مع استمرار نمو قوة الصين وظهورها كقوة اقتصادية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت الولايات المتحدة تنظر إليها بنظرة أكثر انتقادًا، ويُعد إنشاء لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأمريكية الصينية عام 2000 مثالًا جيدًا على النهج الأكثر انتقادًا الذي بدأت الولايات المتحدة في اتباعه). ركزت اللجنة على السلوك الاقتصادي للصين، كما يتجلى في انتهاكها للملكية الفكرية للشركات الأمريكية وتبنيها استراتيجيات منافسة اعتبرتها واشنطن غير عادلة واستغلالية. ركزت السياسة الأمريكية في ذلك الوقت على إدارة صعود الصين وإلزامها بأن تصبح لاعبًا مسؤولًا يدعم النظام العالمي ولا يُعطله. في الوقت نفسه، واصلت الصين استراتيجيتها التقليدية المتمثلة في "انتظر بفارغ الصبر، واخف قوتك"؛ مستغلةً تركيز الاهتمام الأميركي والعالمي على أمور أخرى بعد هجمات 11 سبتمبر؛ وامتنعت عن تحدي الولايات المتحدة بشكل صارخ. في ذلك الوقت، لم يكن التعامل المباشر مع تحدي الصين للمصالح الأمريكية محور اهتمام الإدارات الأمريكية الرئيس.

وجّه هذا النهج السياسة الأمريكية خلال إدارة أوباما خاصةً خلال ولايتها الأولى. ومع ذلك، ومع تخلي الصين بشكل متزايد عن نهج "الانتظار بصبر" وتبنيها سياسة انتقامية عدوانية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، تحولت الولايات المتحدة إلى وجهة نظر مفادها أن الصين تُمثل تهديدًا عسكريًا ملموسًا وفعالًا معاديًا في آنٍ واحد، وليس مجرد فاعل تنافسي. حفز هذا التغيير تحركات الصين للسيطرة على الجزر والشعاب المرجانية والجزر المرجانية في منطقة بحر الصين الشرقي والجنوبي من خلال بناء قواعد عسكرية عليها، في محاولة لفرض رؤيتها القائلة بأن بحر الصين الجنوبي بأكمله (خط النقاط التسع) يقع تحت سيادتها. وتعزز هذا التغيير أيضًا بتزايد احتكاك الصين مع جيرانها ومع الولايات المتحدة في المجالين البحري والجوي لبحر الصين الشرقي والجنوبي. هذه الإجراءات، بالإضافة إلى تسارع بناء الصين العسكري ونهجها الأكثر حزمًا في المجالين السياسي

والاقتصادي، دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير نهجها جذرياً وتصنيف الصين كأبرز تهديد عسكري واقتصادي واستراتيجي لها. وقد صاحب هذا التطور مشاعر سلبية في واشنطن وقلق حقيقي من أن الولايات المتحدة قد أخطأت استراتيجياً، بإهمالها منطقة جنوب شرق آسيا وتركيزها على المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط، ما مكّن الصين من مراكمة قوة عسكرية قادرة على تحدي الولايات المتحدة في المنطقة الأكثر مركزية ونمواً في القرن الحادي والعشرين. لذلك، بدأت الولايات المتحدة في تطبيق سياسة تحويل التركيز الاستراتيجي إلى آسيا (التحول نحو آسيا) في عهد إدارة أوباما، وبكثافة أكبر في عهد إدارتي ترامب وبايدن، اللتين اعتبرتتا الصين وإلى حد أقل روسيا "التهديد الرئيس" للولايات المتحدة، وبدأتا اتخاذ إجراءات ضدها في مجموعة واسعة من المجالات.

تتجلى أهم تعبيرات أهمية الصين في الوثائق المتعلقة باستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب (2017) وإدارة بايدن (2022) التي تُرجمت لاحقاً إلى وثائق سياسات أمنية ركزت أيضاً على الصين. وفي سياق متصل، وُضعت استراتيجيات أكثر تركيزاً، مثل "استراتيجية منطقة المحيطين الهندي والهادئ" وبناء "سلاسل توريد مرنة" (البيت الأبيض، 2021ب)، بالإضافة إلى تحالفات إقليمية مثل AUKUS وQuad-1. ويرتكز قلق الولايات المتحدة بشأن صعود الصين على عدة تطورات استراتيجية:

تآكل المزايا النسبية التي رسخت مكانة الولايات المتحدة كقوة عالمية رائدة. وقد نشأ هذا التآكل من التركيز على الحرب العالمية على الإرهاب؛ ومن إهمال الاستجابات المناسبة لمنافسي القوى العظمى، على خلفية سقوط الاتحاد السوفيتي وضعف روسيا النسي؛ ومن المشاركة غير المرضية في إعداد الاقتصاد الأمريكي لتحديات الغد؛ ومن عدم وجود استجابة مرضية للمنافسة الاقتصادية الصينية غير العادلة.

تزايد قوة الصين ونفوذها. الصين في طريقها لتصبح أكبر اقتصاد في العالم وقد أصبحت بالفعل أكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية. وقد طورت قدرات إنتاج مدنية واسعة، مع صناعات ثقيلة وخفيفة تشمل معالجة المعادن، وأحواض بناء السفن، وفي السنوات الأخيرة، إنتاج قطع غيار السيارات والطائرات؛ مزايا عسكرية عملية وكمية راسخة في منطقة جنوب شرق آسيا مع بناء قواعد عسكرية في بحر الصين الجنوبي؛ وحققت توسعاً ملحوظاً في حجم أسطولها ومخزونها من الصواريخ أرض-أرض؛ وانخرطت في الزيادة الكمية المستمرة لترسانتها النووية؛ وطلورت أشكالاً مختلفة من النفوذ الاستراتيجي والاقتصادي في مواجهة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في العالم؛ وهي على استعداد للاستفادة من قوتها الاقتصادية المدنية من أجل القوة العسكرية والأمنية. في الوقت نفسه، من المنظور الأمريكي، تمتلك الصين أيضاً ميزة مهمة من حيث تعدين ومعالجة العناصر الأرضية النادرة التي تعد ضرورية لتصنيع المنتجات التكنولوجية، بما في ذلك الأسلحة المتقدمة. ولانزال الولايات المتحدة تفتقر إلى رد فعال على هيمنة الصين في هذا المجال. في نظر الولايات المتحدة، فإن قوة الصين الاقتصادية على النقيض من الاتحاد السوفييتي توفر لها القدرة الاقتصادية على دعم بناء قوة عسكرية شاملة وعالية الجودة، وفي الوقت نفسه الاستفادة من النفوذ الاقتصادي والضغط على مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك شركاء الولايات المتحدة، من أجل تحدي النظام العالمي والسعي إلى إعادة تشكيله.

العدوان الصيني. من وجهة نظر أميركا، تستغل الصين قوتها بالفعل وتنتهج سياسة عدوانية، لاسيما في جنوب شرق آسيا، في المجالات المدنية والعسكرية و"الرمادية" (مثل استخدام أساطيل الصيد وسفن خفر السواحل والسفن البحرية المدنية لخلق

احتكاك). كما تهدد باستخدام القوة ضد تايوان واليابان والفلبين، وهو ما رافقه مضايقات منتظمة ومتواصلة لقوات دفاع هذه الدول جواً وبحراً، بما في ذلك مناورات عسكرية في محيطها. هذا بالإضافة إلى تطبيق الصين لوسائل السيطرة والقمع القائمة على التكنولوجيا في هونغ كونغ، وفي الصين نفسها، خاصة في شينغ يانغ. تعتبر الولايات المتحدة هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. علاوة على ذلك، تشعر الولايات المتحدة بالقلق من أن الصين قد عجلت جهودها لتحقيق الجاهزية العسكرية في حال ضم تايوان إليها بالقوة، وقد حددت العام 2027 هدفاً لتحقيق الجاهزية العسكرية لهذا الغرض وليس بالضرورة لتنفيذه.

توسيع نطاق وصول الصين إلى العالم، بما في ذلك توثيق العلاقات الاقتصادية مع كل دول العالم تقريباً. يشمل هذا الوصول إنشاء وتشغيل البنية التحتية في مجال النقل (الموانئ والقطارات) والبنية التحتية للاتصالات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة الصينية، بما يوفر وصولاً مستمراً وطويل الأمد إلى الدول التي تستفيد منها، ويزيد من نفوذها على إدارتها، وصولاً إلى حد الإكراه النشط. ويتمثل القلق المتزايد في الولايات المتحدة في أن النفوذ الصيني سيمكّن بكين من تحييد التدابير السياسية والاقتصادية المنسقة المتخذة ضدها، بالإضافة إلى تغيير النظام العالمي الحالي إلى نظام أقل ليبرالية وتوجهاً نحو القواعد.

من منظور أميركي، يتمثل السيناريو المرجعي الرئيسي لتطور التهديد الصيني في توسع النفوذ الصيني وتحوله إلى قوة عالمية من خلال: بناء قوة عسكرية واسعة، وترسيخ نفوذه في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وإجبار الولايات المتحدة على الخروج من المنطقة. في الوقت نفسه، تتزايد المخاوف من أن الصين قد تُطور أيضاً وصولاً عالمياً وقيادة تكنولوجية واقتصادية كأساس لتحويل نفسها إلى قوة عالمية، واستخدامها لتقويض الشراكات الأمريكية حول العالم والنظام العالمي القائم على القواعد.

استندت الاستراتيجية الأميركية في عهد إدارة بايدن إلى تحديد العقد المقبل باعتباره عقدًا حاسمًا من حيث مجموعة واسعة من التطورات الاستراتيجية التي ستشكل الواقع العالمي خلال القرن الحالي، وأبرزها في التعامل مع أزمة المناخ وصعود الصين. وحددت إدارة بايدن ثلاثة مبادئ للتنافس مع الصين:

1. الاستثمار: تعزيز القوة المحلية (الاستثمار في القوة الوطنية للولايات المتحدة للحفاظ على ميزة تنافسية) - بافتراض أن مفتاح النجاح على المدى الطويل يكمن في الابتكار العلمي والتكنولوجي والاستفادة الكاملة من فرص الثورة الصناعية الرابعة (التقدم الكبير في التكنولوجيا، القائم على الاستخدام الكامل للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي)، بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية والمساواة في الولايات المتحدة. حددت الإدارة بناء المرونة في المجتمع الأميركي والاقتصاد، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية المدنية، وإعادة تأهيل البنية التحتية للإنتاج الصناعي، وحماية سلاسل التوريد، وتطوير تلك السلاسل التي لا تعتمد على الصين.

في البعد العسكري، تسعى الولايات المتحدة جاهدةً إلى بناء مزايا دائمة من حيث الجودة والكم والتكنولوجيا في مواجهة الصين ومنافسها الآخرين، من خلال تسريع عمليات بناء القوة، وتطوير واستيعاب التقنيات والأدوات الجديدة. العامل المحفز

الرئيسي وراء هذه العمليات هو إدراك أن من يطور ويستوعب هذه التقنيات أولاً، يتمتع بميزة دائمة كبيرة، وبالتالي من الضروري منع الصين من القيام بذلك قبل الولايات المتحدة.

2. الموازنة: وضع سياسة منسقة بين الولايات المتحدة وشبكة الحلفاء والشركاء الذين لديهم مصالح وأهداف مشتركة. على وجه التحديد، أكدت إدارة بايدن على أهمية المنافسة الأيديولوجية كبعد رئيسي، ووضعت الولايات المتحدة كقائدة للصراع بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية التي تسعى بقيادة الصين إلى تغيير قواعد السلوك على الساحة الدولية. في الوقت نفسه، أدركت الإدارة الأمريكية أن قيم شركائها لا تتطابق مع قيم الولايات المتحدة.

3. التنافس: تنافس مسؤول، يركز على التنافس على الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية. بذلت إدارة بايدن جهودًا لمنع تصاعد التنافس مع الصين عسكريًا، وفي الوقت نفسه، أفسحت المجال للتعاون في مجالات أساسية مثل مواجهة تحدي المناخ، وتفشي الأوبئة، وانتشار المخدرات وأسلحة الدمار الشامل. في هذا السياق، استخدم كبار المسؤولين في الإدارة مصطلح "تقليل المخاطر" لوصف هدف مختلف التدابير الأمريكية المستخدمة في هذه العلاقة.

في السياق الاستراتيجي الأمني، سعت الولايات المتحدة، في عهد بايدن، إلى بناء أنشطتها في مواجهة الصين (ومنافسين آخرين) على عدة أفكار عملية:

.الردع المتكامل، الذي يُمثل صلة وصل بين العمليات الأمريكية في كل المجالات وشركاء الولايات المتحدة المتعددين. يهدف إلى منع العدو من تحقيق أهدافه، ورفع ثمن العدوان، وتقليل الفوائد التي تعود على المعتدي، مع تعزيز قدرة أولئك المعرضين للتهديد على الصمود.

.الحمولات - باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات، إلى جانب الحلفاء (التمارين والتدريب والوجود العسكري) بطريقة منسقة - للحد من حرية عمل الخصم وتعطيل بناء قوته وقدرته على استخدامه بفعالية.

.بناء القدرة على الصمود، من خلال زيادة قدرة الجمهور والوطن والقوات المقاتلة على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات (من النشاط السببراني إلى الأوبئة وأزمة المناخ)، وخاصة ضد الأعداء الذين يحاولون بنشاط المساس بقدرة الولايات المتحدة على الصمود. تُولي الولايات المتحدة أهمية أيضًا لبناء قدرة شركائها على الصمود لمواجهة هذه التحديات.

في الوقت نفسه، وفي المجالات غير المتعلقة بالأمن البحث، لا تزال الولايات المتحدة في مرحلة تشخيص وتحليل التحدي الذي تُمثله الصين. ويشمل ذلك فهمًا أعمق لاعتمادها واعتماد شركائها على سلاسل التوريد التي تُهيمن عليها الصين، بما في ذلك في المجالات الحيوية للأمن القومي مثل العناصر الأرضية النادرة والطاقت المتجددة. وتعمل كلٌّ من إدارة بايدن وإدارة ترامب الثانية باستمرار على صياغة وتكييف تفاصيل استراتيجيتهما وسياستهما تجاه الصين في هذه السياقات. ومع ذلك، يُمكننا أيضًا الإشارة إلى جهود أخرى في جوانب المنافسة غير العسكرية تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

تأخير التقدم التكنولوجي الصيني، بل وإيقافه تمامًا، في مجالات حيوية، وأهمها تصميم وإنتاج الرقائق الدقيقة المتقدمة التي تُعدّ بالغة الأهمية للتقدم التكنولوجي في مجالات تكنولوجية وتصنيعية أساسية أخرى، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، والتعلم الآلي.

تعطيل قدرة الصين على بناء وتشغيل البنية التحتية الحيوية حول العالم، مع التركيز على مجال الاتصالات (خاصة الجيل الخامس) والنقل (الموانئ والمطارات).

تعطيل الإجراءات التي اتخذتها الصين للحصول على التكنولوجيا من الغرب، مع التركيز على الإشراف الدقيق على الطلاب وموظفي البحث والتطوير والشركات الصينية، لمنع نقل التكنولوجيا.

تزايد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للمنافسة، وخاصة قدرة الصين على التأثير على وسائل التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة (عبر تيك توك بشكل رئيسي)، مع الإشراف أيضًا على الشبكات الصينية وإغلاقها أمام الغرب.

تقليص النفوذ الاقتصادي للصين وقدرتها على الوصول إلى الأسواق - كان هذا هو محور سياسات إدارة ترامب الأولى، ومن المنطقي افتراض أنه سيميز إدارته الثانية أيضًا. أُشير إلى هذه السياسة باسم "الحرب التجارية"، وتضمنت فرض تعريفات جمركية واسعة النطاق، وإعلان الصين دولة متلاعبة بالعملة، والضغط على شركاء الولايات المتحدة لتقليص التعاون الاقتصادي مع الصين خاصة في سياق البنية التحتية والاتصالات. واصلت إدارة بايدن هذا النهج، لكنها ركزت بشكل أكبر على الحوار مع الشركاء وبدرجة أقل على الضغط المباشر على الصين، مع أن بايدن أعلن في نهاية ولايته (مايو/أيار 2024) عن توسيع التعريفات الجمركية على الصين.

مكونات السياسة الأميركية تجاه الصين

قد تبدو الاستراتيجية الأميركية في السياق الصيني متماسكة ومدعومة بمجموعة متنوعة من الوثائق الاستراتيجية. إلا أنها لاتزال غير قادرة على سدّ الفجوة بين التطلعات والمصالح الأميركية من جهة، والواقع الاستراتيجي والاقتصادي والتكنولوجي الذي برز في العقود الأخيرة من جهة أخرى. علاوة على ذلك، يُتوقع أن تستغرق عملية ترجمة الاستراتيجية المتطورة إلى سياسات وأفعال على أرض الواقع وقتًا طويلاً، وأن تواجه صعوبات ومعضلات وتنازلات ومعارضة من جهات فاعلة مختلفة في الداخل والخارج. في هذه المرحلة، نشير إلى القرارات والخطوات الجارية بالفعل، وإن كان من السابق لأوانه تقييم فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة.

من جهة، تواجه الولايات المتحدة ضغوطاً لاتخاذ إجراءات سريعة نظرًا لمزيج من التهديد الأمني الصيني القائم في بحر الصين الجنوبي، وتايوان، والمجال السيبراني، بالإضافة إلى مفاجآت مثل بالونات التجسس والمتوقع اتساعه مستقبلاً البحرية الصينية، والصواريخ أرض-أرض، والأسلحة النووية، والخطر الملموس المتمثل في مزيد من تدهور التفوق التكنولوجي الأمريكي، ونفوذ الصين المتزايد في المراكز الاقتصادية العالمية. من جهة أخرى، هناك أيضًا عوامل مهمة تُقيد الإدارة الأميركية، مثل الروابط الاقتصادية العميقة للصين مع دول العالم. ويشمل ذلك الترابط الاقتصادي بين البلدين؛ وأولويات عالمية مهمة أخرى، مثل الحرب في أوكرانيا التي تُشكل بحد ذاتها تحديًا يتطلب موارد واهتمامًا، مع إمكانية تغيير النظام العالمي والحروب في

الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الرغبة في الحفاظ على علاقة بناءة مع الصين في عدة قضايا مثل تغير المناخ. في الوقت نفسه، يُبدي القطاع الاقتصادي رغبة في تقليص علاقاته مع الصين. وهكذا، على الرغم من أن العام 2022 شهد ذروة في التجارة بين الولايات، إلا أن نطاق التجارة عام 2023 انخفض بنسبة 16.7 في المئة ما يعكس انخفاضًا بنحو 4 في المئة في الصادرات إلى الصين و20 في المئة في الواردات منها، ما يجعلها عند أدنى مستوى لها منذ العام 2012. وظلت هذه الاتجاهات مستقرة عام 2024 (زيادة بنسبة 1.7 في المئة في الواردات من الصين في الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، وانخفاض بنسبة 30 في المئة في الصادرات إلى الصين).

عمليًا، اعتمدت إدارة بايدن سياسة عدوانية بشكل خاص تجاه الصين، مع التركيز على فرض قيود متنوعة في المجال التكنولوجي، وإقامة نسيج من التحالفات العسكرية والاقتصادية ضدها، ما أدى بشكل عام إلى تقليص الروابط الاقتصادية بين البلدين. في الوقت نفسه، سعت الإدارة جاهدةً للحد من احتمالات التصعيد العسكري، وعززت قنوات التواصل مع مواصلة جهود التعاون في مجالات محددة تعكس المصالح المشتركة (مثل المناخ). ووصف كبار مسؤولي الإدارة هذه الإجراءات بـ"الحواجز الواقية"، التي تهدف إلى منع أي "حادث" في العلاقات بين الدول قد يؤدي إلى استخدام القوة، والحفاظ على مسار التعاون بين الجانبين.

في الوقت نفسه، تأثرت السياسة الأميركية تجاه الصين بالانقسام السياسي العميق. فقد واجهت الإدارة صعوبة في إقرار قوانين تُخصص موارد أساسية للمنافسة مع الصين (مثل تأخير دام قرابة عامين في قانون "تشيبس" والعلوم، الذي وُقِع في 9 أغسطس/آب 2022، على الرغم من تقديم نسخة سابقة من القانون بدعم من الحزبين في مايو/أيار 2020). كما أن صعوبة الولايات المتحدة في تعزيز سياساتها بسبب الثغرات والأزمات في عمل الكونغرس، قد أَلقت بظلالها على صورتها ومكانتها. كما زاد ذلك من صعوبة إثبات تفوق النظام الديمقراطي على النهج الاستبدادي، الذي اعتمدته الإدارة كعنصر أساسي في مواجهة الصين. وغالبًا ما يفشل الإجماع الظاهر بشأن التحدي الذي تُمثله الصين في تجاوز الانقسام السياسي العميق، ويُصعّب بلورة سياسة مشتركة بين الحزبين في واشنطن. كانت سياسة إدارة بايدن تجاه الصين تستند إلى المبادئ الثلاثة الرسمية الموضحة أعلاه (الاستثمار، والتوافق، والتنافس)، بالإضافة إلى مبدأ رابع يبدو في الممارسة العملية أنه بمثابة التركيز السياسي الرئيسي: الحفاظ على "أكبر قدر ممكن من الميزة التكنولوجية" على الصين.

\* \* \*

## معهد دراسات الأمن القومي: رؤية ترامب للجيش الأمريكي

بقلم أفيشاي بن ساسون وجورديس

في واشنطن، يستعد آلاف الجنود وعشرات المركبات العسكرية الثقيلة للعرض العسكري المشترك بمناسبة عيد ميلاد الجيش الأمريكي (٢٥٠ عامًا) والرئيس ترامب (٧٩ عامًا)، والمقرر إقامته في 14 يونيو. خلال ولايته الأولى، سعى ترامب إلى إقامة عرض عسكري في شوارع العاصمة، مستوحىً من عرض مماثل شهده في باريس، لكن قيادة المؤسسة العسكرية وفريقه منعوا ذلك، معتبرين أن هذا العرض غير أميركي ومُبذر.

في الوقت نفسه، وفي أجواء مختلفة تمامًا، يتجه الجيش الأميركي إلى مدينة أخرى. ففي لوس أنجلوس، كاليفورنيا، أمر البيت الأبيض بنشر 2000 جندي من الحرس الوطني عقب مظاهرات شارك فيها مئات المشاركين خلال اليومين الماضيين، احتجاجًا على مدهامات للشركات بهدف اعتقال وترحيل أشخاص غير موثقين. يمنح الأمر الحالي الحرس الوطني - وهو قوة احتياطية مُدرية على المهام العسكرية والمحلية - سلطة محدودة لحماية القوات والمنشآت الفيدرالية، ولكنه لا يسمح بالمشاركة في عمليات إنفاذ القانون. ومع ذلك، قد يتم توسيع هذه السلطة في المستقبل.

أوضح حاكم ولاية كاليفورنيا، غافين نيوسوم، وهو ديمقراطي، ويقود عادةً الحرس الوطني للولاية، أنه يُعارض إضفاء الطابع الفيدرالي على الحرس. ومع ذلك، وبناءً على صياغة أمر الرئيس، من غير الواضح ما إذا كانت القوات الفيدرالية تابعة للحرس الوطني لكاليفورنيا أم من ولايات أخرى. إذا تم بالفعل نشر قوات من ولاية أخرى، فسيكون ذلك حدثًا غير مسبوق. إن نشر قوات الحرس الوطني دون طلب من الولاية نفسها أو دون انتهاك الولاية لأمر محكمة فيدرالية أمر غير معتاد للغاية.

في ظل هذا، شعر ترامب بإحباط شديد عام 2020 لعدم استخدام الجيش على نطاق أوسع لقمع الاحتجاجات التي اندلعت بعد مقتل جورج فلويد على يد ضابط شرطة. علاوة على ذلك، أعرب ترامب ومساعدوه، طوال حملته الانتخابية وبعد توليه منصبه، عن نيّتهم استخدام الجيش ضد ما أسموه "أعداءً محليين".

ومع أنه من غير المتوقع أن يكون لتدخل الجيش في الشؤون الداخلية الأمريكية تأثير مباشر على إسرائيل، فمن المرجح أن يُلحق ذلك، مع مرور الوقت، ضررًا بالشرعية العامة الواسعة للجيش داخل الولايات المتحدة، وقد يُفاقم عدم الاستقرار الداخلي في البلاد.

\* \* \*

### جيروزاليم بوست: رحلة غريتا إلى غزة: رمزٌ للتعاطف الانتقائي - افتتاحية

في الثامن من يونيو/حزيران عام 793، صُدم رهبان دير ليندسفارن على الساحل الشمالي الشرقي لإنكلترا برؤية سفن الفاينكنغ الطويلة تتجه نحوهم. سُمّثل هذه الغارة البداية الكبرى لاستيلاء الفاينكنغ على أوروبا الغربية.

في الثامن من يونيو/حزيران 2025، شهدنا انطلاقة أخرى للفاينكنغ في البحار، متمثلة في الناشطة المناخية السويدية غريتا ثونبرغ، مع أسطولها المتجه إلى غزة.

الحمد لله على غريتا ثونبرغ. فهي تُقدم لنا وضوحًا وبوصلة أخلاقية ثابتة موجهة بحزم نحو الشرير المعتاد: إسرائيل.

في أحدث حلقة من برنامج ثونبرغ الإنساني، نرى ثونبرغ على متن سفينة "مادلين"، وهي سفينة تحمل مساعدات إلى غزة، انطلقت من ميناء كاتانيا الإيطالي في الأول من يونيو/حزيران. يضم الأسطول مواطنين يحملون الجنسيات الفرنسية والسويدية ودبلوماسيًا، ويحمل إمدادات لفلسطينيين غزة، ويحتج على ما يصفونه بـ"الحصار الإسرائيلي غير القانوني والمستمر منذ عقود، والإبادة الجماعية المستمرة" في القطاع.

هم تُدار هذه الرحلة من قِبَل تحالف أسطول الحرية، وهو منظمة غير ربحية مؤيدة للفلسطينيين، وقد نَقَدَت جهودًا بحرية أخرى للوصول إلى غزة بحرًا على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. تأتي هذه الرحلة الأخيرة في الوقت الذي تدخل فيه الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة مرحلة غير مؤكدة، وتضم ثونبرغ، إحدى أبرز الناشطات التقدميات في العالم. وجّه وزير الدفاع الإسرائيلي كاتس جيش الدفاع الإسرائيلي يوم الأحد بمنع أسطول ثونبرغ من الوصول إلى شواطئ غزة واتخاذ أي إجراءات ضرورية لضمان ذلك. وقال: "لقد أصدرتُ تعليمات لجيش الدفاع الإسرائيلي بالتحرك لمنع وصول أسطول مادلين إلى غزة. إلى غريتا المعادية للسامية وأصدقائها، أقول بوضوح: "من الأفضل أن تعودوا - لأنكم لن تصلوا إلى غزة"، قال كاتس في بيان.

نمط مُقلق بين العديد من الأصوات الدولية

اكتسبت ثونبرغ شهرة واسعة على مدار السنوات السبع الماضية منذ أن بدأت أنشطتها في السويد، وأصبحت، في الواقع، "الفتاة المُعلّقة" للمعسكر المناهض للمؤسسة.

مع ذلك، لم تُبق أنشطتها منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول أحدًا في حيرة من أمره بشأن موقفها. نشرت على تويتر في الذكرى السنوية الأولى لـ 7 أكتوبر/تشرين الأول أن ألمانيا تُواصل "تمويل وشرعنة احتلال إسرائيل العنصري والإبادة الجماعية"، دون أي ذكر للمجازر التي وقعت قبل 12 شهرًا بالضبط. رسالتها هي رسالة اعتاد العالم رؤيتها: إسرائيل هي الشريرة. لا يوجد طرف مذنب آخر. لا يبدو أن أيًا من الحقائق القادمة من غزة يُقلق ثونبرغ.

للإنصاف، فقد تمتت أحيانًا من البديهي أنها تُدين فظائع حماس. لكن ما لا يُستهان به في الواقع هو صمتها المُستمر عندما تُضحي حكومتها بفلسطينيين في تلك الفظائع. تصريحاتها العلنية واحتجاجاتها وأساطيلها لا تُركز أبدًا على القمع داخل غزة. الهدف دائمًا هو إسرائيل.

لا يتعلق الأمر بناشط واحد فحسب، بل يتعلق بنمط مُقلق لدى العديد من الأصوات الدولية، من المنظمات غير الحكومية إلى المجموعات الجامعية وحتى المشاهير، الذين يتحدثون بثقة أخلاقية عن دور إسرائيل في معاناة غزة، بينما يُعاملون حماس، في أسوأ الأحوال، على أنها مجرد ملاحظة هامشية مؤسفة. يُقال للعالم مرارًا وتكرارًا إن بؤس غزة يعود فقط إلى إسرائيل والقصف و"الاحتلال". ابحث في أي عدد من التقارير الإعلامية الأجنبية أو منشورات مواقع التواصل الاجتماعي حول هذا الموضوع، وستُصدم عندما تكتشف أن لحماس دورًا حقيقيًا في عدم وصول المساعدات إلى سكان غزة وفي المعاناة التي يمر بها سكان غزة يوميًا.

نعم، هناك معاناة عميقة لا يمكن إنكارها. لكن أي محاسبة نزيهة يجب أن تشمل سرقة حماس للمساعدات، واستغلالها للمدنيين كدروع بشرية، وقمعها الوحشي لشعبها. إن تجاهل هذه الحقيقة هو تواطؤ وجهل من الطراز الأول.

إن رواية ثونبرغ للحرب بين إسرائيل وحماس لا تترك مجالًا للواقع الفوضوي والمدمر المتمثل في أن الفلسطينيين قد يكونون أيضًا ضحايا لحكامهم. وأن قبضة حماس الاستبدادية ليست التحرير الذي تدافع عنه ثونبرغ.

ثونبرغ ليست خبيثة، بل هي عمياء عن عمد. في شغفها بالدفاع عن غزة، أصبحت رمزًا للتعاطف الانتقائي، متجاهلةً الواقع القاسي المتمثل في وحشية حماس تجاه شعبيها.

الطفلة التي دافعت يومًا عن كوكب الأرض تقف الآن، عن علم أو بغير علم، مع نظام إرهابي. وهذا يجعل رحلتها رحلة جهل متعمد وخطير، وليست بادرة أمل كما تظن.

\* \* \*

**جيروزاليم بوست: ثلاث خطوات للأمام: كيف تفوق إدلشتاين على الجميع وهو الآن في وضع يسمح له بإنقاذ إسرائيل - رأي**

بقلم يوحاي أنسباخر

لعلنا نشهد الآن خلاص الرجل الذي أُصيب في الفصل الأول، ثم عاد في الفصل الأخير حاملاً رشاشًا، لينقذ ما تبقى من إسرائيل. بعد تهميشه وإبعاده، قد يكون يولي إدلشتاين (الليكود) الآن هو المفتاح الاستراتيجي لتفكيك عهد نتنياهو - ليس بالضجيج، بل بدقة متناهية.

عندما ينسحب أرييه درعي من مفاوضات الائتلاف ويلمح إلى الانتخابات، يكون رد الفعل الغريزي للجمهور هو الهتاف. ربما استفاق السياسيون من سباتهم. ربما استيقظ السياسيون أخيرًا - بعد أكثر من 600 يوم. لكن سؤالاً أكثر إثارة للقلق يلوح في الأفق: ما الذي يُعد به الجانب الآخر من النهر؟

التوقيت، والتلميحات، والإنكار شبه الكامل، كلها تفوح منها رائحة التخطيط. ليس فقط بين الأحزاب الأوثوذكسية المتشددة، بل ربما حتى بين قطاعات من المعارضة التي لاتزال، أحيانًا، تجيد اللعب السياسي. ووراء الرادار، قد تكون صفقة تلوح في الأفق - صفقة لا يجرؤ أحد على الحديث عنها، لكنها تبدأ بهدوء في تشكيل التحول.

فجأة، تظهر رسالة دعم - تبدو وكأنها من العدم - من مجموعات من جنود الاحتياط. ليس مجرد احتجاج آخر، بل موجة عارمة من الشرعية الشعبية في توقيت مناسب. أبسط أشكال العدالة - المطالبة بالمساواة في الخدمة - فجأةً أصبح لها وجه، واسم، وعنوان رئيس. للحظة، بدا وكأن العقلانية عادت إلى الشارع. كأن العقل - المنفي منذ زمن طويل من أروقة الكنيسة - قد عاد أخيرًا إلى موطنه. لكن دقة هذه اللحظة، وتوقيتها الدقيق، يثيران تساؤلات. كانت النتيجة واضحة. كان أحدهم ينتظر اللحظة المثالية لكشف الستار.

ما الذي أشعل فتيل هذه الحادثة الآن؟ هل كانت خطوة أخرى مُدبرة بعناية، تُصوّر المعركة بألوان العدالة البسيطة، بينما تُخفي أجندة سياسية أكثر تعقيدًا؟ لفهم هذه الخطوة، يجب فهم الرجل.

لم يكن إدلشتاين بطلاً شائعًا أو شخصيةً عابرة. إنه من النوع الذي يعمل بهدوء، ويبنى ببطء، ولا يدرك الناس إلا بعد فوات الأوان مدى قربيه من المركز.

إنه الرجل الذي أحرق نفسه مبكرًا جدًا - متحدثًا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قبل وقت طويل من نضوج الانتفاضة السياسية. أطيح به، وهُمّش، ونُعي إلى الهامش. لكنه لم يختف قط. انتظر.

ليس مثل يوأف غالانت، الذي يعتمد على رحمة القرارات التنفيذية. ليس مثل رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) أو رئيس أركان الجيش اللذين يُستبدلان عندما يصبحان غير مناسبين. ليس مثل ديفيد زيتي، الذي وجد نفسه، رغمًا عنه، بيدقًا في رقعة شطرنج سياسية لشخص آخر.

على النقيض من ذلك، التزم إدلشتاين الصمت، لكنه يشغل أحد المناصب القليلة التي يحميها القانون من الفصل. وفي اللحظة المناسبة - ربما في هذه اللحظة تحديدًا - يمكنه فكّ المزلاج الذي يُثبّت الهيكل بأكمله في مكانه. قد يكون هو المسمار المركزي الذي، بمجرد سحبه، يُؤدي إلى انهيار النظام بأكمله. هكذا يبدو الأمر عندما يُقلّد إدلشتاين "نتنياهو" - ولكن دون جنون العظمة. ثلاث خطوات للأمام. حركة ذكية. وفجأة، يرقص الجميع على أنغامه.

لعلنا نشهد الآن خلاص الرجل الذي أُصيب في الفصل الأول، ثم يعود في الفصل الأخير مُحملاً برشاش، لِيُنقذ ما تبقى من إسرائيل. أما نتنياهو؟ فالفصل الأخير لم يُكتب بعد. لكن صفحاته الأخيرة طويت على الطاولة. حتى الرجل الذي لا يسقط أبدًا لا يستطيع إيقاف ما بدأ ينتهي.

\* \* \*

**جيروزاليم بوست: فصل جديد من تاريخ العراق: خروج بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومعركة السيادة - رأي**

**بقلم نيفيل تيلر**

غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003 للإطاحة بنظام صدام حسين. وبعد انتهاء القتال، أنشأت الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). أنشئت بناءً على طلب مجلس الحكم الانتقالي العراقي لدعم إعادة إعمار البلاد والتنمية السياسية. لاحقًا، وُبّع دور يونامي ليشمل مراجعة الدستور، والحوار الإقليمي، وحقوق الإنسان.

بنهاية هذا العام، سيتم إغلاق يونامي. في مايو 2024، تقدمت الحكومة العراقية بطلب إلى مجلس الأمن لإنهاء عملياتها، مشيرةً إلى التقدم الكبير الذي أحرزه العراق في الاستقرار السياسي والحوكمة. وصرح رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بأن العراق قد تجاوز حاجته إلى الدعم الخارجي المستمر. لذلك، وافق مجلس الأمن بالإجماع على انتهاء عمل البعثة في 31 ديسمبر 2025.

يتمتع العراق اليوم باستقرار نسبي، سياسيًا واقتصاديًا. فالحكومة تتولى السلطة منذ أكتوبر 2022، وقد خفتت حدة الاحتجاجات واسعة النطاق المناهضة للحكومة التي هزت العراق في الفترة 2019-2021. ومع ذلك، لا يزال هناك تيار خفي من السخط الشعبي، قائمًا على سوء الخدمات، وبطالة الشباب، والفساد في المناصب العليا.

يقع العراق جغرافيًا على مقربة من جارتها الأكبر حجمًا، إيران، على طول حدود تمتد 1600 كيلومتر. منذ عام 2003، مارست إيران نفوذًا كبيرًا في العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق. إلا أن هذا النفوذ يواجه مقاومة

متزايدة مؤخراً.

يستورد العراق جزءاً كبيراً من الكهرباء والغاز من إيران، وللشركات والمؤسسات المالية المدعومة من إيران حضور قوي في البلاد. تدعم إيران مختلف الفصائل السياسية الشيعية والجماعات شبه العسكرية، ومن خلالها، مارست نفوذاً كبيراً في السياسة العراقية، بما في ذلك التعيينات والسياسات الأمنية والتصويت البرلماني. ومع ذلك، فإن قبضة إيران على البلاد أخذت في الضعف. يستاء العديد من العراقيين، بمن فيهم القوميون والحركات الشبابية من التدخل الإيراني، لاسيما دورها في القمع العنيف للاحتجاجات وما يُنظر إليه على أنه انتهاك للسيادة العراقية.

ومن الأسباب الرئيسة للتوتر داخل الجسم السياسي العراقي الخلافات بين الدولة وحكومة إقليم كردستان. ويعترف دستور العراق لعام 2005 بإقليم كردستان ككيان اتحادي شبه مستقل له برلمانه ورئيسه وقوات أمنه. للإقليم الحق في إدارة موارده الطبيعية، إلا أن الخلافات حول تقاسم عائداته النفطية لا تزال قائمة.

في 5 يونيو/حزيران، أفادت وكالة رويترز أن وزارة النفط العراقية أعلنت أنها تُحمّل حكومة إقليم كردستان المسؤولية القانونية عن استمرار تهريب النفط من الإقليم. ويتمحور الخلاف حول حكم أصدرته المحكمة الاتحادية العراقية عام 2022 يقضي بتسليم السلطات الكردية إمداداتها من النفط الخام إلى الحكومة المركزية. تقول وزارة النفط إن عدم امتثال حكومة إقليم كردستان للقانون أضرّ بالإيرادات العامة، وأجبر الحكومة على خفض الإنتاج من حقول أخرى لتلبية حصص أوبك.

### إيران تبدأ فصلاً جديداً مع سوريا

مع استمرار هذه القضية الداخلية دون حل، تزداد ثقة العراق بشخصيته الدولية. استضاف العراق القمة العربية في 17 مايو/أيار في بغداد التي بحثت من بين قضايا أخرى خطة مصر لإعادة إعمار غزة بعد انتهاء القتال. ومن اللافت للنظر أن ذلك المؤتمر حضره الرئيس المؤقت لجارة العراق "الجديدة" إلى الشمال الغربي، سوريا ما بعد نظام الأسد. وُجّهت الدعوة إلى أحمد الشرع من قبل وزير الخارجية العراقي السوداني، خلال لقاءهما في الدوحة في أبريل/نيسان.

كان رد فعل الحكومة العراقية الأولى على الإطاحة بنظام الأسد حذراً. فقد أغلقت المعابر الحدودية ونشرت قوات على الحدود الممتدة على طول 630 كيلومتراً مع سوريا. وكان هناك تحول بطيء نحو نهج أكثر براغماتية. يُرسل العراق مسؤولين في زيارات رسمية إلى سوريا، مُقرّاً عملياً بشرعية النظام الجديد.

وقد عارضت جهات تابعة لإيران في العراق، وجميعها شيعية، هذا الأمر، كما عارضت أي تطبيع مع سوريا ما بعد الأسد أو رئيسها السني المؤقت. ووقّع أكثر من 50 عضواً في البرلمان العراقي عريضةً لرفض حضور الشرع قمة بغداد، بينما نشر قادة الميليشيات الناشطة في سوريا، حتى وقت قريب، تهديداتٍ مباشرة للشرع على مواقع التواصل الاجتماعي.

في مقالٍ لها على موقع المجلس الأطلسي في 4 يونيو/حزيران، قالت محللة العلاقات الدولية العراقية، شرمين سريست: "في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المنطقة، أمام العراق فرصة نادرة لبدء صفحة جديدة مع سوريا... إن فتح قنوات اتصال فعّالة بين الحكومتين العراقية والسورية سيكون حاسماً في جهود تحقيق الاستقرار وتطبيع العلاقات... ينبغي على العراق أيضاً العمل

بشكل وثيق مع النظام السوري الجديد لإقامة تعاون أمني رفيع المستوى، بما في ذلك استثمارات فورية في المعابر الحدودية والمدن، لمنع عودة ظهور الجماعات المتطرفة وأنشطة التهريب عبر الحدود المشتركة... ينبغي على بغداد مواصلة تحديد الفرص الاقتصادية وتعزيزها من خلال مذكرات تفاهم واتفاقيات تجارية وصفقات استثمارية... على مدى الماضي على مدار ثلاثة عشر عامًا، اتسم دور العراق في سوريا بالصعوبات والتعقيد. والآن، تتاح للإدارة العراقية الحالية فرصة فتح صفحة جديدة والمساهمة في رسم ملامح مستقبل يسوده السلام والتعاون الإقليمي.

## الانتخابات القادمة في العراق

ستُختبر القوة المتبقية للمصالح الموالية لإيران في العراق في الانتخابات البرلمانية المقبلة، المقرر إجراؤها في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وبموجب الدستور العراقي، ستحدد هذه الانتخابات تشكيل مجلس النواب العراقي المكون من 329 مقعدًا. ومن المتوقع أن تكون هذه الانتخابات مؤشرًا مهمًا على التوجه السياسي للعراق، لا سيما فيما يتعلق بالتوازن بين الحركات القومية والأحزاب الموالية لإيران.

بموجب الدستور العراقي، لا يُنتخب رئيس البلاد بتفويض شعبي، بل بتصويت في البرلمان. وقد أُجريت آخر انتخابات رئاسية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022، وأسفرت عن انتخاب عبد اللطيف رشيد لولاية مدتها أربع سنوات. وبالتالي، من المتوقع إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2026، بعد تشكيل برلمان جديد.

الورقة الراححة في العملية الانتخابية العراقية هي شخصية مقتدى الصدر ذات النفوذ الهائل، وهو، وللمفارقة، رجل دين شيعي وقومي قويّ مناهض لإيران. فازت حركته الصدرية بـ 73 مقعدًا في انتخابات 2021 - أكثر بكثير من أي حزب آخر - ولكن في يونيو 2022، أمر جميع أعضاء كتلته البالغ عددهم 73 عضوًا بالاستقالة وسط مأزق سياسي بشأن تشكيل الحكومة. أدى هذا فعليًا إلى إبعاد حركته عن الساحة التشريعية، ولم يعودوا منذ ذلك الحين. ولذلك، مارس ائتلاف ثلاثي متحالف مع إيران، يُعرف باسم "إطار التنسيق"، أكبر نفوذ سياسي في البرلمان. وفي ما يبدو قرارًا منحرفًا إلى حد ما، أعلن الصدر أن حركته ستقاطع انتخابات نوفمبر المقبلة، مشيرًا إلى مخاوف بشأن الفساد والنفوذ الأجنبي. وقد يغير رأيه.

\* \* \*

## جيروزاليم بوست: لماذا يقف القانون الدولي إلى جانب إسرائيل في صراع غزة - رأي

بقلم لويس رينيه بيريس

في جوهرها، يجب أن تُخاض حرب إسرائيل ضد الإرهاب الجهادي على بُعدين منفصلين، وإن كانا متداخلين: البعد العملياتي والبعد القانوني. ورغم أن كل بُعد يطرح عناصر صعبة، إلا أن البعد الثاني، أو المعيار الفقهي، يحتاج إلى توضيح ودعم فوريين. والأهم من ذلك، ينبغي أن يُستمد هذا الدعم من بحوث قانونية راقية، لا من السياسة.

في كثير من الأحيان، في ما يتعلق بغزة، يُقارن الفلسطينيون الجائعون والمحتضرون بالمحتجزين الإسرائيليين الذين تعرضوا للتعذيب والقتل. إلا أن القانون الدولي الإنساني يُشير إلى فرق جوهري. فحماس والجماعات المشابهة لها تتعامل دائمًا مع

ضحايها الإسرائيلييين المقصودين بـ"نية إجرامية". أما إسرائيل فتتعامل مع السكان الفلسطينيين الذين يُحتمل تضررهم دون أي نية كهذه.

القانون الدولي ليس ميثاق انتحار. فكما هو الحال بالنسبة لكل دولة في السياسة العالمية، لإسرائيل حقٌّ لا جدال فيه في البقاء. ولحماية نفسها من أنواع الاعتداءات الدنيئة التي ارتُكبت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 - وهي اعتداءات لا علاقة لها بـ"تقرير المصير" الفلسطيني - يقع على عاتق القدس التزامٌ أساسيٌّ بـ"البقاء على قيد الحياة". ظاهريًا، يبدو هذا الالتزام أساسيًا ويمتد إلى ما هو أبعد من إسرائيل ليشمل المجتمع الدولي بأكمله.

في غزة، وكذلك في اليمن ولبنان والسودان وسوريا والضفة الغربية، تعمل إسرائيل نيابةً عن جميع الدول المعرضة للإرهاب الجهادي. وفقًا لمبدأ "المساعدة المتبادلة" في القانون الدولي، تلتزم كل دولة باستمرار مساعدة الدول الأخرى المعرضة لخطر الإرهاب والعنف. ومن المرجح أن يلجأ بعض مجرمي الجهاد المدعومين من الدول إلى الإرهاب الكيميائي أو البيولوجي أو النووي ("القنبلة القذرة")، وهي مسألة وقت لا أكثر.

#### التناسب، وتقرير المصير، وقانون الحرب

تُوجّه تهمة متكررة ضد سلوك إسرائيل في غزة تتعلق بـ"التناسب". ولكن بموجب القانون الدولي ذي الصلة، لا علاقة للتناسب بإلحاق أضرار متماثلة أو متكافئة. وترد التزامات "القتال المتناسب" في قواعد مقننة وعرفية تحكم بدء النزاع المسلح ("عدالة الحرب") والسلوك العملياتي للنزاع المسلح ("العدالة في الحرب"). والتناسب مبدأ مشتق. في القانون، يمكن استنباطه من التفويض العام بأن الحقوق القتالية للجماعات المتمردة والدول ذات السيادة لها حدود ثابتة. إن الإعلان الذي يُستشهد به كثيرًا بأن لحماس الحق في القتال "بأي وسيلة ضرورية" مُفتعل بشكل واضح. من بين أمور أخرى، يتعارض هذا الإعلان مع اتفاقية لاهاي الرابعة (1907): "حق المتحاربين في اختيار وسائل لإيذاء العدو ليس حقًا غير محدود".

على عكس إسرائيل التي تأسف على الأضرار الجانبية لحررها الإلزامية للدفاع عن النفس، فإن إطلاق حماس للصواريخ وهجماتها (بما في ذلك احتجاز المدنيين) هو نتاج واضح "للنية الإجرامية". كانت مظاهر النية الإجرامية التي انتهجتها حماس مؤخرًا جليةً في التخريب المتعمد الذي قامت به لإيصال المساعدات إلى غزة.

وجزئيًا على الأقل، لم تكن لهذه المظاهر أي علاقة بـ"تقرير المصير" الفلسطيني، بل نتاج جرائم عادية. على عكس إسرائيل، تسعى حماس عمدًا إلى استهداف المدنيين وتشويههم وقتلهم. كما يشجع قادة حماس على القتل الجماعي للمدنيين الفلسطينيين من خلال العمل العسكري الإسرائيلي، وهو هدفٌ مُدان، ولكنه قادر على إنتاج "شهداء" والحفاظ على أمن وثناء قادة الجهاد في قطر ومصر والإمارات والسعودية وتركيا.

بموجب القانون الدولي الإنساني، يقتصر استخدام القوة المسلحة من قِبَل الطرف المُحارب على ما هو "ضروري" لتحقيق الأهداف العسكرية المسموح بها. ويُعرّف المفهوم القانوني لـ"الضرورة العسكرية" تعريفًا صحيحًا بأنه درجة ونوع القوة اللازمين لإخضاع العدو جزئيًا أو كليًا بأقل قدر من الوقت والأرواح والموارد المادية.

وهناك المزيد. نتحدث عمومًا عن القانون "الدولي"، لكن الدول المُحاربة لا تشمل الدول القومية فحسب، بل تشمل أيضًا القوات المسلحة المتمردة والإرهابية. حتى لو كان لحماس وأخواتها من الجماعات الإرهابية حقٌّ افتراضيٌّ في قتال ما يُسمى "الاحتلال" الإسرائيلي، فإن هذا القتال سيظلُّ بحاجةٍ إلى احترام القيود المُحدّدة لـ "الضرورة العسكرية" و"التناسب" و"التمييز".

يُعدّ أيّ إطلاقٍ مُتعمّدٍ للصواريخ على المناطق المدنية الإسرائيلية أو وضعٍ مُتعمّدٍ لأصولٍ عسكريةٍ وسط السكان المدنيين الفلسطينيين جريمةً حربٍ "غادرة". عندما تضع كوادرات القيادة الفلسطينية أصولها العسكرية الإرهابية داخل مساحاتٍ مدنيّةٍ محميةٍ عادةً، تقع المسؤولية القانونية عن الأضرار العسكرية التي تُلحقها إسرائيل على عاتق دوائر صنع القرار هذه.

قد يكون الخداع مشروعًا في النزاع المسلّح، لكن لوائح لاهاي لا تُجيز وضع أيّ أصولٍ أو أفرادٍ عسكريين في مناطقٍ مدنيّةٍ مأهولةٍ بالسكان. يُمكن الاطلاع على حظر الغدر ذي الصلة في البروتوكول الأول لعام 1977، بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس 1949. هذه القواعد مُلزّمةٌ أيضًا على أساس القانون الدولي العرفي، وهو مصدرٌ فقهيٌّ رئيسيٌّ مُحدّدٌ في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. جميع المقاتلين، بمن فيهم المتمردون الفلسطينيون الذين يُزعم أنهم يقاتلون من أجل "تقرير المصير"، مُلزّمون بقانون الحرب. هذا الشرط مُضمن في المادة 3، المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. لا يُمكن تعليقه أو إلغاؤه.

إسرائيل مُلزّمةٌ أيضًا بقانون الحرب، لكن صراعها في غزة ضروري لبقاء الأمة، وأعمالها العسكرية المُصاحبة لها تُؤثر على المدنيين الفلسطينيين بسبب الغدر الفلسطيني ودون وجود نيةٍ إسرائيلية. ويترتب على ذلك، من جملة أمور، أن الأضرار غير المُتعمّدة الناتجة عن أعمال الدفاع عن النفس الإسرائيلية تقع على عاتق الجهاديين العُدائين وداعمهم من الدول. وهذا يُحدد بشكل ملموس كلاً من مُجرمي حماس الذين يختبئون خلف "الدروع البشرية" وإيران التي تُطور قدراتها النووية بشكل مُطرّد.

#### لدى منظمة التحرير الفلسطينية نوايا إبادة جماعية

يستند هدف حماس المتمثل في "تقرير المصير" الفلسطيني صراحةً إلى جريمة مُتعمّدة - أي "إزالة" الدولة اليهودية عن طريق الاستنزاف والإبادة. تعود هذه النية الإبادة الجماعية، حرفيًا، إلى "الخطة المرحلية" لمنظمة التحرير الفلسطينية الصادرة في 9 يونيو/حزيران 1974. وفي دورته الثانية عشرة، كزّر المجلس الوطني الفلسطيني، أعلى هيئة تشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية، هدف المنظمة الإرهابية "لإحراق حقهم في العودة وتقرير المصير على كامل تراب وطنهم".

في خطته لعام 1974، حُدّدت بوضوح سلسلة مقترحة من أعمال العنف الفلسطينية:

أولاً، "إقامة سلطة وطنية مقاتلة على كل جزء من الأراضي الفلسطينية المحررة"؛

ثانيًا، "استخدام تلك الأراضي لمواصلة القتال ضد إسرائيل"؛

ثالثًا، "بدء حرب عربية شاملة لاستكمال تحرير كامل الأراضي الفلسطينية".

ومن المفارقات أن هذه كانت ولا تزال خطة إبادة لجماعة إرهابية فلسطينية أكثر "شيوعية" من حماس، وهي منظمة لطالما اعتبرتها حماس معتدلة للغاية.

بالنسبة لإسرائيل، لم يعد التهديد الوجودي الأساسي هو "حرب عربية شاملة". في مرحلة ما زالت غامضة، قد تستعد حماس وقوى جهادية أخرى (على الأرجح بدعم إيراني) لشن هجمات إرهابية ضخمة على إسرائيل. قد تشمل هذه الاعتداءات الغادرة المحتملة، غير المسبوقة، والتي تُنفذ بالتعاون مع جهاديين غير فلسطينيين متحالفين (مثل حزب الله الشيعي)، استخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية (تشتيت الإشعاع).

وقد تشمل المخاطر المتوقعة أيضًا هجومًا إرهابيًا غير نووي على المفاعل الإسرائيلي في ديمونا. هناك تاريخ موثق لهجمات معادية على منشأة إنتاج البلوتونيوم الإسرائيلية هذه، من قبل دولة (العراق عام 1991) وجماعة فلسطينية (حماس عام 2014). لم ينجح أيٌّ من الهجومين، ولكن رُسخت سوابق مُخيفة عديدة.

القانون الدولي ليس ميثاق انتحار. حتى في خضم فوضى النظام العالمي المستمرة منذ أمد طويل، تُقدم هذه الاتفاقية مجموعة مُلزِمة من القواعد والإجراءات التي تسمح لأي دولة مُحاصرة بقبول "حقها الأصيل في الدفاع عن النفس". لكن عندما تحتفل حماس بـ"الاستشهاد" المُفجّر لمدنيين فلسطينيين مُتلاعب بهم، ويسعى القادة الفلسطينيون إلى "الفداء" (أي سلطة مُفترضة على الموت) من خلال القتل الجماعي "للإهود" (وأحيانًا "الصهاينة")، فإن المُجرمين لا يملكون أي حق في الحصانة. علاوة على ذلك، تُؤكد احتفالات حماس بـ"الاستشهاد" على الطبيعة المُزدوجة للإرهاب/التضحية الفلسطينية - أي التضحية الأصلية بـ"اليهودي" المُستهجن والتضحية المُتبادلة بـ"الشهيد المقدس".

ومن الجدير بالذكر أن هذا المنطق الإجرامي مُقنّن في ميثاق حماس باعتباره "مشكلة دينية". بموجب القانون الدولي، يُعتبر الإرهابيون "أعداءً بشريين مشتركين". هذه الفئة من المُجرمين تستدعي العقاب أينما وُجد المُجرمون.

في ما يتعلق باعتقالهم ومُحاكمتهم، أصبحت الولاية القضائية الآن "عالمية" بشكل لا لبس فيه. ومن الأمور ذات الصلة أن مبادئ نورمبرغ، التي تُعلن عالمية القانون الدولي، تُعيد تأكيد المبدأ القانوني القديم القائل "لا جريمة دون عقاب".

مرة أخرى، تشن إسرائيل حربًا إلزامية ضد عدوّ مُبِيد، وهذه المرة منظمة إرهابية جهادية وحلفائها. في تقييم هذه الظروف الصعبة، ينبغي للمجتمع الدولي أخيرًا أن يأخذ على محمل الجد الحقيقة الغادرة للغدر الجهادي والزيغ المُتبادل للأخطاء الإسرائيلية. فبينما تُلحق الأسلحة الإسرائيلية الأذى بالمدنيين الفلسطينيين في غزة، فإن سياسة حماس المتمثلة في "الدروع البشرية" تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الأضرار. وبموجب القانون المُلزم، يُعتبر الغدر الفلسطيني مُبرنًا لإسرائيل.

\* \* \*

**موقع واللا الاخباري: استطلاع واللا: غانتس في طريقه للخروج؟ معسكر الدولة يتقدم بقوة مع أيزنكوت**

بعد إعلان الحزب عن الترويج للانتخابات التمهيدية، يكشف استطلاع واللا أنه في حال قيادة رئيس الأركان السابق أيزنكوت

للحزب، سيقفز عدد مقاعده من 10 إلى 13 مقعدًا. المقاعد التي ستُضاف إلى معسكر الدولة ستكون من حزبي بينيت وليبرمان، بحيث يبقى توازن الكتلتين دون تغيير. وإذا حل غادي آيزنكوت محل بيني غانتس كزعيم لـ"معسكر الدولة"، فسيحصل الحزب على ثلاثة مقاعد - وفقًا لنتائج استطلاع رأي أجراه موقع واللا اليوم (الاثنين). يأتي هذا بعد يوم من الإعلان عن بدء الانتخابات التمهيدية لقيادة الحزب.

قد يعزز ترشيح رئيس الأركان السابق آيزنكوت قوة الحزب بثلاثة مقاعد، لكنه لا يغير الصورة العامة للكتل. في سيناريو يتزعم فيه غانتس "معسكر الدولة"، يحصل الحزب على 10 مقاعد فقط. في المقابل، عندما يُرشح رئيس الأركان السابق آيزنكوت كمرشح رئيس، يرتفع الدعم إلى 13 مقعدًا، لكنه لا يغير الصورة العامة للكتل، إذ تأتي هذه الزيادة بشكل رئيس على حساب نفتالي بينيت الذي تراجع شعبيته من 26 إلى 24 مقعدًا، وحزب إسرائيل بيتنا الذي انخفض من 10 إلى 9 مقاعد.

على الرغم من التغييرات الداخلية بين الأحزاب، لم يتغير توازن الكتل: كتلة نتنياهو (الليكود، شاس، يهدوت هتورا، عوتسما يهوديت) تحصل على 46 مقعدًا، بينما تتصدر المعارضة بقيادة بينيت، إلى جانب الشركاء الآخرين، بأغلبية واضحة تبلغ 64 مقعدًا. بالإضافة إلى ذلك، حافظت الأحزاب العربية على قوتها البالغة 10 مقاعد.

الأحزاب التي لم تتجاوز نسبة الحسم في هذا الاستطلاع هي تجمع بلد والصهيونية الدينية بقيادة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش. في سيناريو آيزنكوت: تجمع بلد بنسبة 2.0 في المئة، والصهيونية الدينية بنسبة 2.5 في المئة - وكلاهما دون نسبة الحسم. في سيناريو غانتس، حصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على 1.7 في المئة، والصهيونية الدينية على 2.9 في المئة.

أعلن معسكر الدولة أمس أن الحزب ينوي فتح أبوابه وإجراء انتخابات قيادية بين أعضائه، في ظل ضغوط على غانتس لإفساح المجال لآيزنكوت، وكجزء من التزامات غانتس تجاه آيزنكوت عند دخوله المعتزك السياسي وانضمامه إلى معسكر الدولة.

وأفاد بيان صادر عن الحزب بأنه عُرض على الفصيل مخطط "للمشاركة العامة" بعنوان "التصعيد". وكجزء من المرحلة الأولى من العملية، وفقًا لبيان الحزب، تقرر فتح أبوابه للمشاركة العامة وتوسيع مجلس الحزب خلال الأشهر المقبلة. كما أُعلن أن "انتخابات قيادة الحزب ستُجرى في إطار المجلس الجديد، وسيتم إعادة تعيين أعضاء لجنة التدقيق في الحزب والمؤسسات الداخلية الأخرى".

مع دخول آيزنكوت إلى الساحة السياسية وانضمامه إلى معسكر الدولة، وعده غانتس صيف العام 2022 بإجراء عمليات ديمقراطية داخلية وإجراء انتخابات مبكرة لقيادة الحزب والقائمة. مرت ثلاث سنوات منذ ذلك الحين، بما في ذلك عام ونصف من الحرب، لم يتم خلالها الدفع بأي عمليات ديمقراطية الحزب، وفي الأشهر الأخيرة، طالب آيزنكوت غانتس مرة أخرى بالوفاء بهذا الالتزام. على خلفية شعبية آيزنكوت المتزايدة ومغازلته في النظام السياسي، من اليمين واليسار على حد سواء، بدأ غانتس في دفع العمليات الداخلية الآن. لم يعلن آيزنكوت رسميًا بعد عن نيته الترشح ضد غانتس.

تجدر الإشارة إلى أن عملية ديمقراطية أي حزب يمكن أن تستغرق، ومن المتوقع، عدة أشهر - وليس من المؤكد أنها ستنتج بحلول الانتخابات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد مستوى الديمقراطية على تركيبة ونطاق فتح "مجلس الحزب" أمام نشطاء جدد، وليس فقط على مؤيدي غانتس ومؤيديه الذين يشكلون حاليًا جهاز الحزب.

نتائج استطلاع رأي أجراه موقع والا الإلكتروني "لازار ريسيرش" برئاسة الدكتور مناحيم لازار، بالتعاون مع منصة "بانيل فور أول" الإلكترونية. أُجري الاستطلاع في 8 يونيو/حزيران 2025، وشارك فيه 500 مشارك يمثلون عينة تمثيلية من البالغين في إسرائيل من يهود وعرب ممن تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر. يبلغ الحد الأقصى لخطأ العينة في هذا الاستطلاع 4.4 في المئة.

\* \* \*

## موقع واينت: نتنياهو لمثل مكتب النائب العام: "أنت تكذب!"

### بقلم بيبي أشكنازي

أدلى رئيس الوزراء بشهادته للمرة الثالثة في الاستجواب المضاد، وطُلب منه إنهاء الاستجواب مبكرًا بسبب نقاش سياسي. سُئل نتنياهو عن علاقته بأرنون ميلشتاين، فقال: "لم يكن هناك فرق بين إمكانية وصولي إليه عندما كنت رئيسًا للوزراء وحين لم أكن كذلك". وعندما سُئل عما إذا كان قد تلقى ملاحظات منه خلال الاجتماعات، أجاب: "نعم".

يبدأ اليوم (الاثنين) الاستجواب المتبادل لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للمرة الثالثة في محكمة تل أبيب المركزية. في بداية الجلسة، أبلغ المحامي أميت حداد أنه بسبب "محادثة سياسية مهمة"، يرغب رئيس الوزراء في إنهاء شهادته الساعة 1:45 ظهرًا. توقفت القاضية ريفكا فريدمان-فيلدمان وسألت عما إذا كانت هذه هي نهاية الجلسة تمامًا أم مجرد استراحة - فأكدت حداد: "لإنهاء الجلسة". تدخل المحامي يوناتان تدمر من النيابة العامة في هذه المرحلة قائلاً: "طلبنا توضيحًا"، فأجاب حداد: "اتصل بي تساحي برافرمان وقال لي: لا أملك طريقة لشرح ما يدور حوله هذا الأمر".

بدأ تدمر النقاش مخاطبًا نتنياهو قائلاً: "لقد كان ميلشتاين مُتاحًا لك عندما كنت رئيسًا للوزراء". دافع نتنياهو عن نفسه قائلاً: "لم يكن هناك فرق بين إمكانية وصولي إلى ميلشتاين عندما كنت رئيسًا للوزراء وإمكانية وصولي إليه عندما لم أكن رئيسًا للوزراء". أصرّ تدمر: "هل تتذكر أنهم وضعوا ملاحظات من ميلشتاين فيك أثناء اجتماع الحكومة؟" - فأجاب نتنياهو بأنه لا يتذكر.

لم يستسلم تدمر، وقرأ من شهادة ميلشتاين: "طلب منك وضع ملاحظات منه في منتصف اجتماعات الحكومة"، أوضح نتنياهو: "لقد وضعوا عشرات الملاحظات في... في منتصف الاجتماعات." "هذه ملاحظات مهنية. أنا أتحدث عن ملاحظات لا علاقة لها بمثل هذه الأمور"، أكد تدمر.

استاء نتنياهو وردّ: "لا تفرضوا عليّ إجاباتكم. ليس لديّ هاتف في الاجتماعات، ويضعون ملاحظات نيابةً عني - أنا أحمق.

تدمر: "هل أنا أحمق أيضًا؟ هل يشمل وصفي بـ"أنا أحمق" وضع ملاحظات لشخص ليس في السلطة؟" - نتنياهو: "نعم". يُصرّ تدمر على هذه النقطة: "إذن يضعون ملاحظات؟"

نتنياهو: "نعم".

يُصرّ تدمر على مسألة توافر نتنياهو لميلشتاين: "أقول لك إن المكتب كان متاحًا جدًا لميلشتاين. على سبيل المثال، اتصل بجيل شيفر، رئيس ديوانك السابق، بشأن التأشيرة. أتحدث عن حقيقة أن السيد شيفر، من مكتبك، أُحيل السيد ميلشتاين والسيدة كلاين إلى موظف حريدي يُختصر طابور الانتظار. عندما يريدون تقصير طابور انتظار التأشيرة، يلجأون إلى مكتبك. قرأتُ من شهادة هاداس كلاين في المحكمة: "توجه أرنون إلى جيل شيفر آنذاك، ليسألَه إن كان يعرف أي شخص يمكنه مساعدتنا هناك في السفارة لدفع هذه القضية. أعطانا جيل شيفر رقم هاتف ابن آيشلر، الذي كان حاضرًا في آلية طلب التأشيرة - سيد نتنياهو، هل تعرف هذه الأمور؟".

أجاب نتنياهو: "هذه هي المرة الأولى التي أرى فيها هذا، حتى أثناء التحضيرات - لم أرَ ذلك في حينها. الأمر أشبه بطلب ChatGPT، إنه افتراض". لم يهدأ تدمر: "لن نجادل فيما إذا كان هذا افتراضًا أم لا. سيد نتنياهو، لقد وضعنا أمامك الرسالة التي أرسلتها إلى محققي الشرطة. اقرأها يا سيدي. أُحيلكم إلى العبارة التالية: "في 890% من المرات التي يتصل بي فيها (ميلشتاين - ب. أ.) أجبني من أي مكان كنت فيه في العالم". هل هذا صحيح؟

استجاب نتنياهو لطلب تدمر، وقرأ الرسالة، وأجاب: "هذه هي الإشارة الوحيدة. مما أراه هنا، وعلى عكس السؤال السابق، أقول إن معظم المكالمات منه إليّ: يتصل بي، فأجيبه"، ثم أكد: "وقلتُ لك إنه في بعض الأحيان يتصل بي ولا أجب".

تدمر: "هل كان من المهم أن يحصل على رد؟" - نتنياهو: "أعتقد ذلك". نتنياهو للمحامي تدمر: "أقسم أنك تكذب!". يواصل تدمر تعقيد مسألة إمكانية تواصل رئيس الوزراء مع ميلشتاين: "أقول لك إنك كنت على علاقة خاصة مع ميلشتاين، وأنه كان بإمكانه التواصل معك في أي وقت". يرد نتنياهو: "أقول لك إن ما تقوله غير صحيح، لأنني لم أجب في مرات عديدة. لا أعرف ما حدث في ذلك اليوم، لا أتذكر. ادعاءك بأنه يستطيع التواصل مع رئيس الوزراء في أي وقت، هذا ادعاء غير صحيح من الناحية الواقعية". يذكر تدمر شهادة أرييه هارو: "شهد أرييه هارو هنا بوجود توجيه عام مفاده: "إذا اتصل أرنون ميلشتاين، فأحيله إليّ"، فيرد نتنياهو: "هذا كذب!"، فيرد تدمر: "هل تعتقد أن السيد أرييه هارو يكذب؟"

يرد نتنياهو على الفور: "لا، أعتقد أنك تكذب!"

لا يتردد تدمر أو يشعر بالإهانة، ويقول: "أقرأ لك أن هاداس كلاين قالت إن أرنون يحب المعجى إلى هناك، ويحب هذه السلطة، ويحب أن يقول: "أنا (ميلشتاين، بكالوريوس) صديق لرئيس الوزراء - ما هو شعورك؟"، فيرد نتنياهو: "أشعر أنه كان لدي صديق مقرب كوّنت معه علاقة عندما لم أكن رئيسًا للوزراء، وعندما كنتُ ميتًا سياسيًا مرتين، ظلت العلاقة بيننا قائمة".

تدمر: "وماذا تعرف عن رغبته في بناء علاقات معك؟" - نتنياهو: "قلتُ إن أرنون أراد فعل الخير للبلاد، وكان... رجل سلام، أراد أن يربط الناس. هذا سيدفعه إلى محاولة ربطهم. هناك أشخاص مثله، لقد فعلوا أشياء جيدة لإسرائيل".

سأل تدمر نتنياهو عما إذا كان ميلشتاين يحب التقرب من سياسيين آخرين، بمن فيهم شمعون بيريز، فأجاب نتنياهو: "أنت ترتكب ظلمًا كبيرًا هنا. أما بالنسبة للسياسيين الآخرين، فلم أتابع كيف نشأت علاقاتهم بميلشتاين. أما بالنسبة لشمعون بيريز، فقد كنت أعلم أنها علاقة استمرت لسنوات. من باب الخدمة الصادقة، قدّم أرنون ميلشتاين خدمة لأمن إسرائيل. لا أعتقد

أنه فعل ذلك في شبابه، بل خاطر بنفسه كثيرًا، ولا أعتقد أنه فعل ذلك بدافع الطمع في السلطة، بل لإدراكه أن ذلك ضروري لأمن إسرائيل.

يعرض تدمير مقطوعًا من برنامج "عوفدا" لعام 2014، ويسأل: "هل يسأل جلالتمكم نفسه، عند بث البرنامج، هل كان أرنون ميلشتاين يستمتع بهذا القرب؟". نتنياهو: "لا أتذكر مشاهدة البرنامج على الهواء مباشرة، لا أريد أن أسيء للمحررين أو لأرنون، لقد أثار اهتمامي بقدر ما أثار قشر الثوم. ما أثار اهتمامي كان كارثة على أمن دولة إسرائيل. لقد صُدمت مما رأيته". ثم يخاطب رئيس الوزراء الصحفيين: "سامحوني يا أصدقائي، نادرًا ما أشاهد التلفزيون، وإذا شاهدته، فهناك سبب. البرنامج نفسه ليس مثيرًا للاهتمام، أخبرني أحدهم بوجود مشكلة، وإذا شاهدته، عرفت أن هناك مشكلة.

تدمر: "سيدي، أتذكر أنني شاهدت البرنامج،" ويتابع نتنياهو قائلاً: "لا أتذكر تلك الأجزاء إطلاقًا. إذا أردت، يمكننا مراجعة البرنامج كاملاً، لكنني لست متأكدًا من أنه يستحق ذلك."

ويتابع تدمر سؤاله عن مشاعر ميلشتاين تجاه صداقته برئيس الوزراء: "أسأل، هل تعتقد أن ميلشتاين أعجبه قربه منك، والشعور بأنه يستطيع ترتيب لقاءات مع رئيس الوزراء؟" نتنياهو: "لا أعتقد أن هذا أمرٌ أعجبي، لأنه كان معي في أوقات لم يكن يستطيع فيها ترتيب أي شيء معي." أنت تعرف معنى أن تراجع إلى ١٢ مقعدًا من إيغراما - أبحث عن المصطلح من الجمارا (بيرا عميكاتا، 2) - لم أستطع ترتيب أي شيء.

يعرض تدمر على نتنياهو جزءًا من شهادته قبل شهر، والتي قال فيها للمحامي جاك تشين إن الناس يريدون أن يكونوا بالقرب منه، وإن ذلك رمز للمكانة الاجتماعية - ويسأله إن كان نتنياهو يتذكر أنه أجاب بأن هذا صحيح. يجيب نتنياهو: "لا أتذكر، ولكن إذا كان ذلك في المحضر، فقد قلته، فلا يوجد سبب لعدم القيام بذلك."

تدمر: "هل تعلمون الروابط التي كان ميلشتاين يُنشئها بين السياسيين وصناع السينما؟"،

نتنياهو: "كنت أعرف لبيد الذي عمل معه. ذكّرتني بأني كنت أعرف عن ثلاثة اجتماعات فتح فيها أرنون منزله واستضاف شخصيات مؤثرة للغاية في هوليوود للتأثير على موقفهم من إسرائيل. كان هدفه دعم الدعاية الإسرائيلية. أُقدّر معرفتهم بي وبشمعون بيريز، لكنني لا أُقدّر معرفتهم بسيلفان شالوم، الذي كان آنذاك وزيرًا للخارجية، وكان مجهولًا آنذاك، بهذه الطريقة." يواصل نتنياهو: "فيما يتعلق بمصلحة أرنون ميلشتاين، مع عظماء هوليوود - ما اسمه، دي كابريو، هؤلاء لم يُثروا اهتمامي. سيلفان شالوم اختفى عظيم. لذا، لم يُحضره أرنون لتمجيد نفسه، بل لتمجيد دولة إسرائيل. أعتقد أنني أعرف أميركا أفضل منك، إنه أمرٌ سخيفٌ للغاية، إنه أمرٌ إقليميٌّ للغاية. هؤلاء ليسوا إقليميين، إنهم يدركون أن أرنون يحاول شراء طريقهم إلى إسرائيل."

يُطلع تدمر نتنياهو على جزء من شهادة ميلشتاين التي أدلى بها أمام المحكمة حول إقامة حفل عيد ميلاد لنتنياهو، فيرد الأخير: "لقد تحدث معي أيضًا عن ذلك، وقال: 'هذا مركز نفوذ كبير، ومن المهم أن يستمعوا إليك، فهناك أمور يمكنك نقلها إليهم والتأثير عليهم. ولكن ما معنى وجبة طعام - بالإنجليزية، إنها أمسية مع - هو أن تربط شخصًا ما بشخص ما. أرنون ميلشتاين،

لديه منصب مهم في هوليوود، وهو أغنى منتج في العالم، وعليه أن يشتري منصبه. إنه ببساطة سوء فهم فادح لموازين القوى - فهو يستعين بمن يعتقد أنه يريد مساعدة دولة إسرائيل.

تدمر: "أليس هذا جيداً له من منظور تجاري؟" ننتياهو: "هذا ليس جيداً له من منظور تجاري. في بيئة ليبرالية، لا يُجدي نفعاً دائماً تعيين رئيس وزراء إسرائيلي. نهجكم برمته، في مجال المحاسبة، أشبه بثقب عملة معدنية - إنه ببساطة أمرٌ سخيف، صدقوني. كانت هناك مشاكل، وأشخاص، أتذكر أسماءهم، كتبوا نصوصاً غير ملائمة لإسرائيل. عندما تتعامل مع هؤلاء الأشخاص وتضعني في مواجهتهم، فإنني لا أقبل الاتهامات الموجهة ضد إسرائيل."

في هذه المرحلة من النقاش، سُلم ننتياهو مظلوماً.

مع استمرار النقاش، يدعي تدمر: "أقترح أن العلاقة بينك وبين ميلشتاين كانت استغلالاً متبادلاً - أراد أرنون وجودك في هوليوود وأخبرهم أنه سيشكل الحكومة هنا - مما يفتح له الأبواب هناك."

أقترح أن هذا هو جوهر العلاقة. ردّ ننتياهو: "وأعتقد أن هذا ليس جوهر العلاقة. لقد كانت علاقة حميمة. هناك أشخاص أغنى منه لم يتم التواصل معهم لعدم وجود أي اتصال. من المؤكد أن ما تصفه، هذا اللقاء في هوليوود، خدم دولة إسرائيل بالتأكيد."

سأل تدمر: "في فعالية الكونغرس، دعوتَ رجلاً يدعى غاري غينسبيرغ، من هو؟"، ننتياهو: "يا صديقي. تدمر: "هل صحيح أنه كان مساعد روبرت مردوخ، استراتيجيه، رئيس شبكة سي إن إن؟ من عرفك به يا ميلشتاين؟"، ننتياهو: "أعتقد ذلك." - سأل تدمر: "أكد لي أنه أحضره إلى إسرائيل، كم مرة نصحك؟ من دفع لغينسبيرغ ثمن وصولها وإقامتها؟"، ننتياهو: "لا أتذكر."

الآن يريد تدمر التعمق في علاقة ننتياهو بجيمس باكر، رجل الأعمال الأسترالي: "كيف تعرفت عليه؟" - ننتياهو: "كنت أعرف باكر قبل أن أعرف أرنون ميلشتاين." - تدمر: "ألم تكن تعرف ميلشتاين عندما عرفت جيمس باكر؟" -

ننتياهو: "كنت أعرف كيري باكر." - تدمر: "ألم تعلم أن جيمس باكر ورث ثروة والده، كيري باكر؟". ننتياهو: "ما همني هو ما همني - لا ما همك، وما همني هو قدرته على فعل الخير لإسرائيل. ما همني هو دولة صغيرة كالصين، كاليهند، لها نفوذها وتأثيرها هناك. ما همني أيضاً أنه جاء من عالم الإعلام - فقد استحوذ على موقع إلكتروني معادٍ وحوّله إلى موقع إلكتروني متعاطف مع نهجه السياسي."

تدمر: "ألم تعلم أن باكر يمتلك سلسلة فنادق؟" -

يوجه ننتياهو إجابته للقضاة: "حتى هذه اللحظة لم أكن أعرف. هذا لا همني. يا سيدي القاضي، أنت محق حتى هذه اللحظة، لم أكن أعرف، لا همني. ما همني هو ما يمكنك فعله من أجل إسرائيل. أنا مختلف عن كثيرين - حتى هذه اللحظة لم أكن أعرف أن لديه سلسلة فنادق. يا سيدي القاضي، أرجو أن تصدقني، لست مهتمًا بأعمال باكر إلا إذا كانت ذات صلة بالاستثمارات في إسرائيل."

ثم سأل تدمر: "كان السيد باكر جازًا لسيدي، ولا أعرف ما يفعله ومن أين يأتي رأس مال باكر؟" -  
نتنياهو: "رأس المال من الأب، لكن هذا لم يُهمني. ما يهمك وما تعتقد أنه عالمي ليس عالمي. ما يؤثر على إسرائيل - خاصة الدفاع عن أنفسنا، ودحر الدعاية ضدها، داخليًا وخارجيًا، ضع ذلك في ذهنك يا سيد تدمر لأنك ستسأل ألف مرة أخرى."  
تدمر عن جيمس باكر: "سمعنا أنه اشترى خاتم خطوبة بملايين الدولارات." -  
نتنياهو: "هل تقصد ماريا كيري؟ لا أعرف، إن كانت خطيبته؟" -  
تدمر: "سيدي، هل تتذكر المبلغ - عشرة ملايين دولار؟" -  
نتنياهو: "لا أتذكر المبلغ، لكنني كنت أعرف أنه اشترى لها خاتمًا."  
يُتابع تدمر: "يزور السيد باكر إسرائيل لأول مرة عام 2013، ويستضيفه ميلشتاين في البلاد، ويُعرفه بإسرائيل. وفي إطار هذه الزيارة، يدعوه ميلشتاين لتناول وجبة في المقر الرسمي في بلفور. من حضر الوجبة أيضًا؟" -  
نتنياهو: "لا أتذكر." -

تدمر: "ماذا يُمكنك أن تقول عن انطباعتك الأول عن السيد باكر، وعن مزاجه؟"  
- نتنياهو: "انطبع لدي انطباع بأنه شخص ذكي للغاية، ذو تفكير أصيل وغير تقليدي. شعرتُ بوجود صلة عاطفية."  
انتهت جلسة المحكمة بالاستراحة.

\* \* \*

## موقع واللا الاخباري: لن يأتي؟ لماذا لن يكون يوسي كوهين رئيس الوزراء القادم؟

بقلم نير كيبنييس

كما يُثبت استطلاع واللا، هناك أسبابٌ عديدةٌ تجعل يوسي كوهين لا يستحق رئاسة وزراء إسرائيل، ولكن هناك أيضًا سببٌ جوهريٌّ قد يكون الوحيد الذي يجعله القادر على استبدال نتنياهو. في هذه الأثناء، بالكاد يتجاوز العتبة.  
أعلنت العناوين الرئيسية: "يوسي كوهين على وشك تأسيس حزب جديد". أما البقية فكانوا أكثر تحفظًا - ربما يفكر رئيس الموساد السابق في دخول المعتزك السياسي، لكن ليس من المؤكد أنه سيفعل ذلك الآن - وحتى لو فعل، فليس من المؤكد إطلاقًا أنه سيؤسس حزبًا جديدًا. على أي حال، فإن الاطلاع على الاستطلاع الذي يتناول عدد المقاعد المتوقع حصوله عليها سيُخفف من حماسه بالتأكيد. وإذا كانت لحظة الذروة للاسم الجديد في السياسة الإسرائيلية هي لحظة إطلاق الحملة، عندما لا يزال مجرد "شائعة"، فسيبدأ كوهين من أدنى مرتبة - بالكاد يتجاوز العتبة الانتخابية.

لظالما كان لدى يوسى كوهين طموحات سىاسىة، ومن الماحتمل جدًا أن يكون هذا هو سبب الخلاف بىنه وبنى عائله نطنىاهو، فهناك من يثقون بأنه مع الإءارة السلىمة للوضع السىاسى الحالى، سىتمكنون من رؤىة الابن المنفى يُتوّج ملكًا فى عهد والده. على أى حال، هل كوهين و نطنىاهو لم يعودا معًا، أو ربما يكونان بالفعل؟ من ىءرى؟

فى ظلّ جنون العظمة الذى ىسود معسكر "لىس ببى"، ىتأكدون من أن كوهين خءعةً مُصمّمةً لانتزاع مقاعد من بىنىة ونقلها إلى نطنىاهو. هل هم مصابون بجنون العظمة؟ حسنًا، لقد تعلّموا من أفضل العقول أن مجرد جنون العظمة لا يعنى بالضرورة عدم ملاحقهم.

ماذا نعرف عن يوسى كوهين؟ نعلم أنه نشأ فى رحافىا، حىّ النخبة فى القدس، فى عائله متدبنة قومية. نعلم أن والده كان عضوًا فى منظمة الإءعون، ثم مصرفىًا كبىرًا، وعضوًا فى حركة بنى عكىفا، وانضمّ إلى ناحال، وخدم فى الكتبىة 50، والتحق بالموساد، وفى سن السادسة والعشرىن ترك الءىن، وخلق الكىبىاه، لكنه ظلّ، كما بقول، مؤمنًا. وخدم فى الموساد لما يقارب 40 عامًا لىس بشكل متتالٍ، ولا ىشمل عامىن أخذ فىهما إءازةً لرعاىة ابنه ذى الءىتىاجات الخاصة.

نعلم أنه عندما عبّنه نطنىاهو مستشارًا للأمن القومى، ساعده فى الءفاع عن خطة الغاز، وبعء أكثر من عامىن بقلىل، عبّنه رىئسًا للموساد. وهذه أىضًا نقطة سوءاء فى سبىرته الءاتىة، لم تكن لتحل محلها أى مرشح قىاءى مستقبلى: فقد أوقف أنشطة الوحءة الاءصاءىة فى الموساد بشكل شبه كامل، بل وأغلقها لاءقًا.

ومن نقاط ضعفه الأخرى التى قد تتوافق أو لا تتوافق مع مآثره المءكورة فى الفقرة السابقة أنه كان أءء مهندسى ءووىل الأموال القطرىة إلى حماس. وحسب قوله، فقد ظن أن هذه الأموال ستمهد الطرىق للمنظمة للءروج من ءائرة الإءهاب.

ومن النقاط الصاءمة الأخرى فءح ءحقىق ضءه للاءتاباه فى ءلقبه 20 ألف ءولار من جىمس باكر، لكن القضىة أُغلقء بعء أن أعاء كوهىن المبلغ. ولم نتنه فضىحة سبىرته الءاتىة عنء هذا الءء: فقد كشف ءحقىق "المصءر" عن علاقة ءرامىة مزعومة بىن كوهىن ومضىفة طبران، حىء كشف لها، كءزء من علاقتهما، ءفاصل سبىة عن أنشطة الموساد. فى إطار الءهامات التى وءهبا زوج المضىفة الجوىة لرىس الموساد السابق، زُعم أىضًا أنه ءعاون مع شقىقة زوجته، زهافىة كوهىن، الرىسة الءنفىذىة لشركة أباكس-إسرائىل، لطرء شىكار من وظبفته فى شركة "بسا؁وت" الاءءمارىة، الءابعة لأباكس.

سواء كان ذلك صحىحًا أم لا، فهذا لىس من شأن هذا المقال ءءبءه، ولكن كان من المءوقع من رىس الجهاز الأكثر سبىة فى جهاز الأمن الإسرائىلى أن يكون أكثر حءرًا، والأهم من ذلك، أن يكون أكثر ءفهًا للمشاعر الإنسانىة، لىعلم أنه لا بوجد ما بضاهاى ءضب الزوج الخائن الذى ربما أنهى مسبىرة كوهىن السبىاسىة قبل أن ءبءًا.

بعء 7 أءءوبر/ءشرىن الأول، عمل كوهىن على المساعدة فى مفاوضات إءلاق سراح المءءجزىن، واءعى، من بىن أمور أخرى، أن قطر كان لها ءور رىسى فى المفاوضات. قبل نحو عام، ءلقى ءءبىرًا من لءنة الءحقىق الءكومىة المعنىة بالءحقىق فى قضىة السفبنة. فصّءت اللءنة سلسلة من الشكوك ضءه، وأشارء، من بىن أمور أخرى، إلى أنه بسلكه عرّض أمن الءولة للخطر وأضرّ بعلاقتها الخارجىة ومصالحها الاءصاءىة.

إن صح التعبير، فإن كوهين يُجسّد صورة نتنياهو إلى حد كبير: خلفية عائلية مماثلة، وسيرة ذاتية لا تشوبها شائبة حتى نقطة معينة، وبعدها تحدث "مضاعفات" - سواء على أساس عاطفي (كما في فيلم "الشريط الساخن") أو على أساس قربه من أصحاب المليارات - على الأقل عرف كوهين كيف يتخلص منها في الوقت المناسب، قبل أن يتحول الشك إلى لائحة اتهام.

كلاهما أيضًا مُحاط بسحابة تُخيم على مستقبله. بالنسبة لنتنياهو، إنها محاكمة جارية ضده، وبالنسبة لكوهين، إنه نفس التحذير من لجنة التحقيق بشأن البيخت، تحذير من أنه إذا تحولت القضية إلى قضية شخصية ضده، فقد تُدمر مسيرته السياسية قبل أن تبدأ.

من الواضح أن هذا هو نتنياهو الثاني: كاريزمي، مغرور، مُحب للمتعة، وبعض السمات الأخرى التي تُميز كلا الشخصيتين. وقد يكون هو من سيُقرر المصير السياسي لراعيه السابق: إذا ترشح للانتخابات وحصل على تفويضات من معسكر اليمين، للانضمام إلى ائتلاف وسطي، فسيكون قد وقّع على شهادة وفاة نتنياهو السياسية. من ناحية أخرى، إذا ترشح وحصل على أصوات من معسكر الوسط للانضمام لاحقًا إلى نتنياهو، فقد يكون طوق نجاته.

السؤال هو لماذا لا يتناسب كوهين مع أي من الأطر الحالية؟ نظريًا، تبدو خطوطه العريضة مناسبة جدًا للشراكة مع نفتالي بينيت - وليست كذلك بالنسبة للمرشح المتصدر حاليًا في استطلاعات الرأي لرئاسة الوزراء. أحد الإجابات المحتملة هو أن كوهين يرى نفسه مرشحًا رئيسًا فقط وليس مساعدًا لأحد: فهو لا يهتم بأن يكون مُتوجّ الملوك، بل بالتاج فقط.

هناك إجابة محتملة أخرى ينبغي أن تُقلق كل من يأمل في تغيير الحكومة في الانتخابات المقبلة. فبينما لدى أحزاب اليمين المتطرف، الحريديم والليكود، مرشح واحد مؤكد، فإن كل من يقف خارج هذا المعسكر لديه مرشحون: بينيت، لايبيد، غانتس، آيزنكوت، ليبرمان، وغولان - وربما الآن يوسي كوهين أيضًا...

صحيح أن غولان سيقف على الأرجح خارج هذا المعسكر، وسيُعتبر شريكًا في الائتلاف لمجرد أنه ليس عربيًا، وصحيح أن آيزنكوت لم يُقرر بعد (أو على الأقل لم يُعلن رسميًا) ما إذا كان سيترشح، وصحيح أن لايبيد أثبت بالفعل قدرته على تحويل دفة الأمور لصالح القضية، ولكن حتى مع استبعاد أسمائهم، يرى غانتس نفسه (وليس من الواضح كيف) مرشحًا شرعيًا لرئاسة الوزراء، وكذلك ليبرمان، الذي لا يزال يأمل أن يكون مرشحًا مُتفقدًا عليه لمنصب رئيس الوزراء في ظل تكتل سياسي من أحزاب قادرة على تشكيل ائتلاف "حزب الليكود".

بعبارة أخرى، يكشف كوهين، في ترشحه المحتمل جدًا، أكثر من أي شيء آخر، عن الحالة المزرية للمعارضة التي لم تنجح في التوحد حول مرشح واحد متفق عليه لمنافسة نتنياهو.

حتى هذه اللحظة، لا يزال من غير الواضح ما سيفعله كوهين، ولكن لا شك أننا سنعرف قريبًا جدًا: حتى لو نجا ائتلاف نتنياهو حتى الانتخابات، فسُتُعد في أقل من عام ونصف - وإذا تم حل الكنيست بالفعل في الأسابيع المقبلة، فنحن على بُعد بضعة أشهر فقط من دعوة الناخبين للتصويت. والسؤال هو: لماذا يعتقد أي شخص، بمن فيهم كوهين نفسه، أننا بحاجة إلى "بيبي 2"؟ هذا لشخصٍ يتمتع بكاريزما، لكن لديه أيضًا خللٌ أخلاقيٌّ طفيف (باكر، مضيضة طيران)، وقائدٍ ومديرٍ موهوب، لكن لديه

خطاً قاتلاً في ماضيه (قطر)، وشخصي تصل علاقات رأس ماله وقوته إلى مستوى خطير (مُسبِّقًا)، وشخصي ربما يكون مُتورطاً بالفعل في مشاكل قانونية (سفينة الرحلات البحرية).

هل هذا لشخصي يُجسّد مقولة بسمارك عن طموحات إيطاليا الإمبريالية: "شبهةٌ كبيرةٌ لكن أسنانٌ صغيرةٌ جدًّا؟" حسنًا، ظاهريًا نعم، لكنني في الحقيقة لستُ متأكدًا على الإطلاق. لماذا؟

لأنني أتذكر صورة أول شخصي حاول "بيعي" ترشيح يوسي كوهين لرئاسة الوزراء. كان ذلك قبل أكثر من أربع سنوات، في أواخر فترة ولايته في الموساد. كنا جالسين في مكتبه، وفجأة بدأ الرجل يُغدق الثناء على كوهين، مُعلنًا أنه وحده القادر على استبدال نتنياهو في المستقبل المنظور. وقال ما هو بديهي: "نصف الشعب يريد نتنياهو، والنصف الآخر لا يريد سوى نتنياهو"، مضيقًا: "فقط يوسي كوهين قادر على الجمع بينهما".

\* \* \*

## موقع واينت: زرعت بذور الكارثة في الحرم القدسي الشريف وفي يهودا | رأي

بقلم ناحوم برنياع

كل من يريد أن يعرف أين ولن سنسيطر في السابغ من أكتوبر/تشرين الأول القادم، يمكنه أن يُحوّل نظره إلى ساحتين نادرًا ما يُدكران: الحرم القدسي الشريف ويهودا. في كليهما، تحدثت تغييرات تاريخية. وتجري التغييرات حاليًا مهدوء نسبي، بل وبسرية شبه تامة. وكما هو الحال في غزة قبل الحرب، فإن الصمت مُخدر. ولكن على عكس سياسة الصمت مهما كلف الأمر التي فرضتها حكومة نتنياهو في غزة، تسعى الحكومة جاهدةً في هاتين الساحتين إلى انفجار. قد تكون العاصفة بعيدة، لكن بذور الكارثة قد زُرعت. حكومتنا لديها مفهوم.

دراسةٌ نُشرت مؤخرًا من قبل معهد القدس، بتوقيع المؤرخ أمنون رامون، تستعرض التغييرات التي طرأت على الحرم القدسي خلال الحرب. صرّح أرنون سيغال، الناشط الرئيسي لوبي الحرم القدسي، في اليوم التالي للـ 7 من أكتوبر: "حان وقت تغيير القواعد". وطالب عضو الكنيست السابق موشيه فيغلين بتغيير اسم الحرب. لا سيوف من حديد ولا بعث "حرب الهيكل".

استندت الصحوة العاطفية في يمين الهيكل إلى أسس صوفية: إذ بشرت مذبحة 7 أكتوبر بقدم المسيح بن يوسف، "الذي سيفعل أشياء تُغضب الأمم دون أن يخشى منهم". إن لم يكن هناك مسيح، فقد يكون بن غفير هو المسيح أيضًا.

بعد ستة أشهر من بدء الحرب، شنّ بن غفير هجومًا شاملًا على الترتيبات في الحرم القدسي: إذ جعل تغيير الوضع الراهن جزءًا من الخطة السنوية لوزارة الأمن القومي. سُمح بالزيارات الجماعية؛ وسُمح بالصلاة؛ وسُمح بالركوع والسجود؛ وسُمح برفع الأعلام؛ أُحبطت محاولة ذبح خروف في الحرم القدسي، كنوع من العبادة الدينية، في اللحظة الأخيرة؛ وعُثر على اثنين اقتربا من قبة الصخرة في عيد الأسابيع (شفوعوت) مرتدين ثياب الكهنة، قاصدين إقامة مراسم باكورة الثمار هناك، قبل لحظات من بدء الاضطرابات؛ وافتتح بن غفير حملة بناء كنيس يهودي في قاعة مجاورة لباب الرحمة، في الزاوية الشرقية من ساحة المسجد. وأسعد بن غفير جمهوره. وكتب سيغال: "كنا حاملين".

ويزعم نتنياهو عكس ذلك. "الوضع في الحرم القدسي لم يتغير"، صرّح وكزّر، متجاهلاً الحقائق تماماً. الواقع ورئيس وزرائنا خطان متوازيان لن يلتقيا أبداً.

ربما كان دخان الشواء يتصاعد من قبة الصخرة لولا الحاخامات الحريديم. هناك سببان لمعارضتهم للاستيلاء اليهودي على الحرم القدسي: أحدهما شرعي؛ والآخر قطاعي. من يُصقّر على فتاوى الحاخامات في الحرم القدسي الشريف، سيصقّر عليهم في حياتهم اليومية أيضاً. سيجد طريقه إلى اليمين الكاهاني، أو - رحمه الله - سيغادر أسوار الغيتو ويعود بالسؤال.

تحذير كاريف لا يُحرّك نتنياهو

كتب عضو الكنيست جلعاد كاريف (الديمقراطي) الأسبوع الماضي أن نتنياهو ورؤساء الأجهزة الأمنية لديهم رسالة تُحذّرهم من غضّ الطرف. لا يُحرّك نتنياهو تحذيرٌ مُلحّ، ولا غضب ملك الأردن ومخاوف عناصر في المؤسسة الأمنية؛ لكن حاخامات الحريديم يُحرّكونه، أو بالأحرى، يُجنّونه - خاصةً هذه الأيام.

لن تبدأ حرب الإبادة العالمية، يأجوج ومأجوج، التي يأملها المتطرفون من نشطاء الحرم القدسي الشريف، ما دام من غير الواضح ما سيقوله الحاخام هيرش وما سيرد عليه إدلشتاين. ثمة ما يُطمئن في ذلك.

الوضع في الضفة الغربية ليس أقلّ توترًا. يُحدث سموتريتش فوضى في الضفة الغربية كما يُحدث بن غفير فوضى في الحرم القدسي الشريف، ولكن بوتيرة أسرع وأكثر إصرارًا ووضوحًا. أسافر إلى هناك بين الحين والآخر لأرى التغيير بأب عيني. لقد أُزيلت القيود السياسية والقانونية المفروضة على إنشاء المزيد من البؤر الاستيطانية. فوق كل قرية قائمة، تُبنى مزرعة، الغرض منها الاستيلاء على المراعي. لم يعد هناك خوف من الضغط الأميركي: المستوطنون في المنطقة "ج" كما لو كانوا داخل أراضيهم.

يتجلى التناقض في موقف الحكومة تجاه السلطة الفلسطينية. هل هي عدو أم شريك؟ وفقًا لتصريحات الوزراء، ورئيس الوزراء ومساعديه، فإن السلطة الفلسطينية عدو لا يقل عدائية، وربما أخطر، عن حماس. يجب تفكيكها. ووفقًا للتعليمات التي تُصدرها الحكومة للجيش، فإن السلطة الفلسطينية كيان يجب العمل معه والحفاظ عليه. ومثل عاشق يقطف بتلات الزهرة، الحب - العدو - الحب، يجد ضباط الجيش صعوبة في الاختيار. قال لي أحدهم: "إذا أمرتنا الحكومة، فخلال 48 ساعة يمكننا القضاء على السلطة الفلسطينية". لكن الحكومة لا تريد ذلك حقًا.

في الأشهر الأخيرة، احتل الجيش مخيمات اللاجئين في طولكرم وجنين وطوباس، وأخلى المخيمات وبقي فيها. لقد أثار الدمار الشامل، وتهجير السكان، والقضاء على النشاط واعتقالهم، وربما أيضًا مشاهداتهم من غزة، سلبيًا. الآن، توجد جزر دمار شاسعة، خالية من سكانها، في قلب المدن الفلسطينية، والإرهاب في تراجع مستمر. في الوقت نفسه، يعيش المواطنون الذين لم يسكنوا المخيمات حياتهم في الشوارع المجاورة، يعملون ويدرسون ويتنقلون من مكان إلى آخر. السلطة الفلسطينية مسؤولة عنهم. أما الإدارة المدنية فتعمل ضدها - أحيانًا تُملي عليهم وأحيانًا تُعانقهم.

في إحدى زياراتي، رأيتُ ضباط شرطة فلسطينيين مسلحين يتعاملون مع حادث تصادم بين شاحنة وسيارة على الطريق السريع رقم 60. مرّ بهم مستوطنون مسلحون بسياراتهم دون أن ينبسوا ببنت شفة. روتين مُحطّم وهش؛ حياة طبيعية مُستعبدة. الجميع يُدرك أنه إذا لم يُعزّزوا هذا الوضع كل يوم، فسينفجر- لكن الحكومة لا تُريد تعزيره.

\* \* \*

## موقع واينت: منذ متى أصبحت الخدمة العسكرية يسارية؟

### بقلم روث الباز

تهانينا للمعسكر اليساري، لقد كسبتم لاعبًا جديدًا. أهلاً يولي إدلشتاين. لماذا لا ترتدي بنطالك، وتضع حقيبتك القماشية جانبًا، وتستعد لهجوم لم تتلقّه من قبل؟ هل ترغب في قهوة إسبريسو؟ حليب الصويا؟ دقيق الشوفان؟

ما يحدث لعضو الكنيست يولي إدلشتاين في الأيام الأخيرة هو درسٌ مُتسارعٌ في السياسة الإسرائيلية لعام 2025. إصرارك على التجنيد الإجباري للجميع، والاحتياجات الأمنية، وتوسيع قاعدة الخدم، وضعك فورًا في خانة "اليسار" و"الخائن". يا لك من "خائن"، من المؤسف أنك هاجرت إلى إسرائيل. كان من الأفضل لو بقيتَ سجينًا في صهيون. كونك يمينيًا واضحًا، وعضوًا في الليكود لسنوات طويلة - لا يهم. لقد تلقيتَ درسًا في الحياة - هل لديك رأي؟ هل انحرفتَ عن المألوف؟ ستصبح هدفًا.

### التهرب الدائم من المسؤولية

وهذا هو جوهر المسألة: الواقع السياسي الحريدي هو هروب دائم من المسؤولية. كل نقد تحريض، وكل مطلب معادٍ للحريديم، وكل محاولة تصحيح معاداة للسامية. إن حقيقة أن هناك عامًا وثمانية أشهر من الحرب هنا، والتي من أصل 24 ألف أمر أُرسلت إلى الشباب الحريدي - وبضع مئات فقط من المجندين في الجيش - هي حقيقة لا مجال للحديث عنها. إن ممارسة التضحية والتهرب من المسؤولية أمرٌ مُدوّنٌ في الكتاب، ولكن اتضح أنها تُجدي نفعًا في كل مرة. نتنياهو يتصبب عرقًا، وقد حُففت بنود العقوبات في مسودة يوليو، وسيستمر جنود الاحتياط في الخدمة في أشهر الصيف الحارة، لأن ذلك لا يُبشر بالخير للحريديم.

يمكننا أن نُعلن بلا شك: الحريديون بارعون في التفاوض. يُمسكون بنا جميعًا حيثما يؤلنا. نصيحة لعيناف تسانغواكر، إذا كنت ترغب في عودة ابنتك ماتان، فليذهب وفد من القيادة الحريدية إلى مصر لإجراء المفاوضات نيابةً عنك.

حملة يمينية ضد التجنيد الإجباري في جيش الدفاع الإسرائيلي. يا له من عالم مقلوب! منذ متى أصبحت الخدمة العسكرية تهديدًا أيديولوجيًا أو موضع خلاف؟ ماذا كنا نحتاج أن يحدث لنا أكثر من السابع من أكتوبر لنفهم أن على الجميع الخدمة؟ هذا التحالف لديه كل الأدوات لإحداث تغيير تاريخي حقيقي. قفوا وقولوا: كفى، قانون تجنيد إجباري للجميع. الأمر متروك لهم تمامًا - لا أحد هناك يريد أن تُنهي الحكومة عملها، وبدل أن تُرسي الأغلبية الصهيونية في الليكود والصهيونية الدينية حقائق جديدة للقيادة الحريدية - تفرض الأقلية نفسها على الأغلبية.

ولإخفاء التهرب من المسؤولية وانعدام أفق توسيع قاعدة من يخدمون، نشهد مجددًا حملة اتهامات من المعارضة، وتشويهًا لمنظمات الاحتياط، وحملة ضجة حول يولي إدلشتاين في حملة حافلة تُحذر من "انشقاق اليسار"، وتحريضًا جماهيريًا واسع النطاق ضده على وسائل التواصل الاجتماعي.

حملة يمينية ضد التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي. يا له من عالم مقلوب! منذ متى أصبحت الخدمة العسكرية تهديدًا أيديولوجيًا أو مصدر خلاف؟ ماذا كنا نحتاج أن يحدث لنا أكثر من السابع من أكتوبر لنفهم أن على الجميع أداء الخدمة؟ إلى متى سيتهرب الحريديم من هذه المسؤولية الأساسية؟ نتنياهو يُضيع فرصة سانحة للوقوف بحزم في وجه الأحزاب الحريدية وخلق واقع جديد من العدالة والشراكة. بدل ذلك، نتخبط في أزمتٍ زائفةٍ وقلقٍ سياسي، وجنودنا يتخبطون في غبار الحرب دون أن يروا أفقًا - متى سيعودون إلى ديارهم وعائلاتهم؟

نتنياهو الذي صرخ في المؤتمر الصحفي الأخير على مراسل قناة "نيوز 12" قائلاً: "الآن تريدون انتخابات؟"، صامتٌ كالسمكة في وجه شركائه الحريديم الذين يريدون انتخاباتٍ ولا يريدون التجنيد.

\* \* \*

## موقع واينت: آلية القمع الوطنية لدينا مُعطلة

### بقلم تشين أرتزي

حكاية في غزة. شاب ذو شعر ذهبي يجلس ويقرأ من رواية "الذئب" لهيرمان هيسه. ليس في حصّة الأدب، ولا يحاول فقط إثارة إعجاب فتاة، إنه مع رفاقه في السلاح في مدينة تحولت إلى ساحة معركة. إنهم يغطون في النوم، وهو يقرأ بصوت عالٍ. أحيانًا فلسفة، وأحيانًا نثر. أي شيء يقع بين يديه. شاب كان يحلم بالسفر إلى الخارج مع حبيبته، للدراسة، والعيش. شاب مفعم بالحياة لدرجة أنه مُجبر على أن يكون محاربًا. قُتل المرحوم توم روشتاين يوم الجمعة في انهيار مبنى بخان يونس مع ثلاثة جنود آخرين. وصفت والدته كيف رحل الطفل، الذي بلغ طوله قرابة مترين. لم يبق جسدها أيضًا من قوة الانفجار. لقد رحل. صرختها تتردد في كل مكان.

سقط ثمانية جنود في خمسة أيام. من موشافيم في شارون، ومن كيبوتس في الشمال، ومن معاليه أدوميم، وبتاح تكفا، ومن بيني. ثمانية شبان يقاتلون منذ أكثر من عام ونصف دون أن يسألوا، لأنهم مجبرون على ذلك. ونحن؟ نعيش حياتنا في قمع. في إنكار. لا نستطيع احتواء شدة الفقد والألم، وكما هو الحال في الصدمة النشطة - يعيش مجتمع بأكمله في حالة انفصال جماعي؛ الانفصال هو آلية دفاعية تظهر بعد الصدمة أو المواقف العصيبة، حيث تنفصل مشاعر العجز لحماية الروح. لا شيء يختفي، كل شيء يُمتص - في الجسد، في العقل، لكن الكبت هو ما يجعل الحياة ممكنة. ومثل أي آلية دفاعية، تأتي لحظة تُصبح فيها الميزة عيبًا. والثمن باهظ.

إسرائيلي هي واحدة من الديمقراطيات القليلة التي لديها جيش شعبي. تجنيد إلزامي يسري في عروقتها على عكس التجنيد الإلزامي في سويسرا الهادئة. يجب التعامل مع هذا الأصل باحترام. باحترام مقدس.

في إسرائيل، ثمة فئة صغيرة، من الأغلبية الكادحة، تُختطف مرارًا وتكرارًا في بطونهم الرخوة. كل قتيل تقريبًا سُمح بنشر اسمه ينتمي إلى دائرة المعارف الأولى أو الثانية أو الثالثة. لا يوجد منزل لا يُعرف فيه قتيل. عائلات ثكلى، أصدقاء ثكلى، معلمون ثكلى، جيران ثكلى. ضربة قاضية لشريحة ضئيلة جدًا من الشباب الطيبين هنا، الذين هم المستقبل. إنهم العقول والقلوب التي يُفترض أن تجعل هذا المكان واقعًا. لهذه الخسائر ثمن، وسيُدفع لأجيال. يمكنك أن تسأل خريجي حرب يوم الغفران. جيل أبائنا.

ثمانية جنود سقطوا في خمسة أيام. من موشافيم في شارون، من كيبوتس في الشمال، من معاليه أدوميم، بتاح تكفا، من ببني. ثمانية شبان يقاتلون منذ أكثر من عام ونصف دون أن يطرحوا أسئلة، لأنهم مضطرون لذلك. ونحن؟ نعيش حياتنا في ظل القمع.

لذا، وبعد هذه الفترة الطويلة، وفي ظل حملة صعبة كهذه، فإن الحد الأدنى المطلوب هو إعادة بناء الثقة. من المستحيل مواصلة حملة أطول من أي وقت مضى في واقعٍ يشهد تشتت المجتمع وانقسامه، وتصرفات السياسيين بتهور وازدراء لشرائح كبيرة من السكان الذين يخدمونهم، وغياب الإجابة عن الأسئلة الأساسية.

جباليا مرة أخرى، ورفح مرة أخرى، وخان يونس مرة أخرى، في حالة من العبثية تُكلف الدماء. الجمهور ليس خبيرًا أمنيًا، ولا استراتيجيًا، ولا يُفترض به أن يفهم الأفق السياسي. بل يُفترض به ببساطة أن يثق بمن يُعنى به.

ولكن كيف لنا أن نصدق في غياب أي قدر من التضامن أو الاهتمام أو أرضية مشتركة؟

عندما يتشاجر المستويان السياسي والأمني ويتدربان ضد بعضهما البعض كأمر روتيني،

عندما يستعرض وزراء الحكومة رحلاتهم الجوية المتكررة إلى الخارج أو شاحنة قمامة جديدة في متسبيه رامون؟

من المستحيل قيادة تحركات مثيرة للجدل، كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية، والمطالبة باليد الأخرى بأن يقف هؤلاء الإخوة جنبًا إلى جنب.

يجب أن نتفق على النظر مباشرةً إلى فظائع الحرب وتكاليفها - من أجل النصر، من أجل شرف الشهداء، من أجل المستقبل.

\* \* \*

**موقع واينت: تحليل: صادرات الدفاع تُحطم الأرقام القياسية، وتهديد المقاطعة يُعرضها للخطر**

**بقلم عينايف شيف**

لا يوجد ما يشير إلى أن بينيت يستبعد نتيهاهو. في الوقت الحالي، لا تُسهّم الأزمة السياسية المحيطة بـ"قانون التجنيد الإجباري" في تقدم الانتخابات، بل في مجرد حديث عنها، ولكنها كافية لدفع النظام نحو المستقبل القريب أو البعيد، بالطبع، بالنظر إلى الوضع الأمني وطبيعة الحكومة، لا يُمكن استبعاد تأجيل الانتخابات تحت غطاء أمني أو إدخال تغييرات جوهرية على حق التصويت والترشح تمامًا. ونظرًا لأن أحد أبرز الشخصيات في استطلاعات الرأي، نفتالي بينيت، يعمل من الخارج، بل ويرفض

حتى التحدث علناً عن القضايا الملحة، فإن سباقاً انتخابياً يتشكل حالياً، ويستند في أحسن الأحوال إلى افتراضات هشة. لقاء ليبرمان وبينيت في يوليو

يريد بينيت أن يُصوّر كبديل لبنيامين نتنياهو. هناك قضايا ينطبق عليها هذا أيضاً - وهناك قضايا أخرى لا ينطبق عليها. لكن المهم هو أن البديل ليس نقيضاً: لا يوجد ما يشير إلى أن بينيت ينكر نتنياهو بشكل قاطع لأي سبب كان، بدءاً من مسؤوليته عن فشل 7 أكتوبر، مروراً باتهامه بارتكاب جرائم، ووصولاً إلى تبيض سمعة كاهانا. وحتى لو سُطبت أهليته، فقد تطوع بينيت بحرمان نفسه من القدرة على قول إن الكلمة كلمة والتوقيع توقيع والأحمر شفاهي أحمر، إلخ. هذه الصفة ساعدت في الماضي على استبدال نتنياهو، وقد تساعد في المرة القادمة على بقائه. الأسباب ستكون واحدة: احتياجات الأمة، والحقيقة في وقتها، ووقت للمصالحة، وما إلى ذلك.

يؤكد عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، وهو لاعب رئيس في ما يُسمى بالائتلاف البديل لتنتياهو، في خطابه أنه "لا يوجد استبعاد"، وأن ما سيُحسم هذه هي "الخطوط الأساسية"، وفي مقدمتها "حكومة صهيونية" و"التعبئة للجميع". وقد صرح مؤخراً بأن "الليكود مرحب به ولكن بدون نتنياهو"، لكنه قال أيضاً في يونيو/حزيران 2011 إنه "إذا كان نتنياهو مستعداً للانفصال عن شركائه الطبيعيين، فسأعمل بكل قوتي لتشكيل ائتلاف صهيوني ليبرالي ذي أجندة واضحة - وضع دستور وفصل الدين عن الدولة". هل سيتخلى عن إمكانية تشكيل حكومة مستقرة نسبياً، قائمة على "تحالف خدمي" ذي صبغة يميني متوهج (الليكود، بينيت، ليبرمان، وبعض الأحزاب الراحلة).

حكومة بينيت وليبرمان القادمة تعتمد على قدرتها على تسويق رسائل "حكومة التغيير" للجمهور الليبرالي، دون الالتزام بالعوامل التي جعلتها ممكنة. قد تكون النتيجة طوق نجاة لتنتياهو.

سيكون الحمل في هذا الاحتفال هو المعسكر الليبرالي الذي يتألف جزئياً من حركة "عادل-لا-بيبي" وجزئياً من أصحاب الآراء الوسطية واليسارية (وليس بالضرورة المعتدلة) الذين سئموا من الثثرة التي لا تنتهي، والتدهور العملياتي، والسعي لسحق الشباب ومحكمة العدل العليا بدل الأعداء، وعبء الأمن والاقتصاد لصالح القطاعات الانفصالية والمتطرفة.

يسحرم بينيت بفضل سيرته الذاتية كـ"حكومة التغيير"، بينما يسحرم ليبرمان لاختلافه في وجهات النظر حول قضايا الدين والدولة. لكنهما في النهاية ينحدران من البيئة الأيديولوجية نفسها التي، بالطبع، تمر عبر تعاون وثيق مع نتنياهو، وكلاهما يُعلن أنهما لن يُكررا تعاونهما مع "القائمة العربية الموحدة"، وكلاهما يُرجح أن يُفضل الليكود على يائير غولان و"الديمقراطيين" على الرغم من أن الليكود - وليس نتنياهو فقط - قد اقترب بشكل ملحوظ من اليمين الراديكالي والشعبوي الذي يُفترض أنهما يُعارضانه.

تعتمد حكومة بينيت وليبرمان القادمة على قدرتها على تسويق رسائل "حكومة التغيير" (الكفاءة، والتطبيق العملي، والحنكة السياسية) لهذا الجمهور، الذي بدونها لن يكون لديمهما العدد اللازم، فقط دون الالتزام بالعوامل التي جعلت "حكومة التغيير" ممكنة. وقد تكون النتيجة سرقة أصوات أكثر خطورة من تلك التي ارتكها حزب أزرق أبيض بعد انتخابات 2020 ("الحكومة

الخاصة") وتلك التي ارتكبتها بينيت عام 2021 ("حكومة التغيير")، والأهم من ذلك: شريان حياة لتنتياهو، الذي هو، كالعادة، إسحاق أهرن.

\* \* \*

## كالكايس: مع الإقالة غير القانونية للنائب العام: الأزمة الدستورية أقرب من أي وقت مضى

بقلم تسفي زرشيا

تتجه إسرائيل نحو أزمة دستورية بعد أن قررت الحكومة (الأحد) تغيير إجراء إقالة المستشار القانوني لرئيس الوزراء غالي بهازاف-ميعارة ووضع إجراء يتجاوز لجنة البحث (لجنة غرونيس). يُعتقد أن المحكمة العليا ستحميها من الفصل، لكن وزراء الحكومة طالبوا أمس بعدم تأييد حكم المحكمة العليا في مثل هذه الحالة.

صرح وزير الثقافة ميكي زوهار (من حزب الليكود) بأنه إذا ألغت المحكمة العليا القرار، فسيؤدي ذلك إلى "أزمة دستورية حقيقية. سأوصي باتخاذ قرار شجاع". وقال وزير الاتصالات شلومو كاري: "يجب ببساطة أن نقول للمحكمة العليا لا".

شكّلت الحكومة لجنة خاصة لعزل رئيسة الوزراء، ومن المقرر أن تعقد جلسة استماع قريبًا لبدء إجراءات العزل. بعد اتخاذ القرار أمس في الحكومة، سارع وزير العدل ياريف ليفين إلى إرسال طلب إلى اللجنة الوزارية لعقدها. وقال أحد أعضاء اللجنة، وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير: "أطلب عقد جلسة الاستماع صباح الغد. أعدكم بأننا سنستمع إلى حججها".

تضم لجنة العزل أيضًا الوزراء عميحاي شيكلي (الليكود)، رئيسًا، وبتسلئيل سموتريتش (الصهيونية الدينية)، وجيلا جملئيل (الليكود)، وميخائيل ملكيلي (شاس). يوم أمس، وكما في المرة السابقة التي قررت فيها الحكومة عزلها، تجنبت الحاخامة ميعارة حضور اجتماع الحكومة. ومن المتوقع أن يستخدم نتياهو في حملته الانتخابية حكم المحكمة العليا المتوقع الذي يُبطل إقالتها، بالإضافة إلى سلوك النائب العام والمحكمة العليا في إقالة رونين بار من رئاسة جهاز الأمن العام (الشاباك)، ومسألة تعيين ديفيد زيني رئيسًا له.

التحضير للحملة

تقدر المؤسسة السياسية أنه بسبب الخلاف حول قانون التهرب الضريبي، ستُجرى انتخابات الكنيست أوائل العام 2026 (مع احتمال تقديم موعدها إلى أكتوبر 2025). بدأ حزب الليكود يُصعد من حدة مواقفه، ويُقدّر أن مرحلة الحملة الانتخابية للحزب ستكون "الدولة العميقة"، أي "حكم المسؤولين"، التي يُزعم أنها تمنع نتياهو والمسؤولين المنتخبين من تحقيق الأجندة السياسية التي انتُخبوا من أجلها. ويمكن رؤية لمحة عامة عن ذلك في المظاهرة اليمينية أمام المحكمة العليا يوم الخميس الماضي، والتي حُطمت فيها نافذة في المحكمة العليا.

في صحيفة "هراف ميعارة"، صرّحت بأن "قرار الحكومة المتسرع بتغيير طريقة انتهاء ولاية المستشار القانوني للحكومة غير قانوني ويتناقض مع قرار المحكمة العليا".

في الرأي الذي أرسله نائب المدعي العام، الدكتور جيل ليمون، إلى الحكومة، حُدد أن "عدم تشكيل الحكومة للجنة الاستشارية لا يُبرر تغيير القواعد وإنشاء آلية تسمح بإنهاء ولاية المستشار القانوني للحكومة بشكل تعسفي وتسييسه". وأضاف ليمون قائلاً: "تبرز مخاوف جدية، لاسيما بشأن هدف الاقتراح الذي صيغ دون استشارة قانونية من الحكومة، ولا يُتوقع أن يجتاز المراجعة القضائية. هذا قرار غير قانوني في ظاهره، والغرض منه هو محاولة إضعاف الجهات الرقابية، وخلق مواجهة جديدة مع المؤسسات القانونية، بما فيها المحكمة العليا. هناك عائق قانوني أمام اعتماده".

وأضاف ليمون قائلاً: "يُمثل الاقتراح تعبيراً متطرفاً عن سلسلة من التحركات التي رُوِّج لها مؤخراً، والغرض منها هو إزالة القيود والضوابط عن السلطة الحكومية المخولة للحكومة مع تسييس الخدمة العامة والإضرار بروح رجال الدولة المسؤولين عن هذه الجهات. في هذه الحالة، يُمثل هذا انتهاكاً خطيراً لاستقلالية النائب العام الذي يُعدّ "حارساً" من الطراز الأول، وانتهاكاً خطيراً لمهنيته واستقلاله. هذه التحركات تُلحق ضرراً بالغاً بالمصلحة العامة، والنقاء الأخلاقي، وسيادة القانون".

قدّمت المحامية دافنا هولتز ليتش، نيابةً عن مجموعة "الدفاع عن الديمقراطية"، التماساً عاجلاً إلى محكمة العدل العليا (الأحد)، مطالبةً بإلغاء قرار الحكومة. في الالتماس، يدّعي المحامي هولز ليتش، من بين أمور أخرى، أن قرار الحكومة مشوّبٌ بعيوب قانونية بالغة الخطورة تستدعي إلغاؤه، بما في ذلك تضارب مصالح رئيس الوزراء الذي يؤثر على حكومته بأكملها.

فجأةً، أُقيل هيرشكوفيتش.

والأمر المثير للسخرة: نتنياهو يُفكر في تعيين مفوض الخدمة المدنية السابق، البروفيسور دانيال هيرشكوفيتش، قائماً بأعمال مفوض الخدمة المدنية. يأتي هذا بعد أن رفض نتنياهو في ديسمبر 2024 تمديد ولاية هيرشكوفيتش كمفوض بعد انتهاء ولايته التي استمرت ست سنوات. ويتطلب تعيينه قائماً بأعمال مفوض مشاورات مع النائب العام الذي وافق على ذلك قبل انتهاء ولاية هيرشكوفيتش. في هذه الخطوة، يسعى نتنياهو إلى تشكيل لجنة غرونيس للتعيينات العليا بهدف الموافقة على تعيين ديفيد زيني رئيساً لجهاز الأمن العام (الشاباك)، على عكس موقف بهاراف ميارا.

لا يكتمل النصاب القانوني حالياً لعقد اللجنة، إذ لا يوجد عضوان من بين أعضائها الأربعة. تضم اللجنة القاضي المتقاعد أشرف غرونيس إلى جانب موشيه تيري، الرئيس السابق لهيئة الأوراق المالية الإسرائيلية. ومن المفترض أن يكون عضو آخر قائماً بأعمال مفوض الخدمة المدنية. أما العضو الرابع، البروفيسورة تاليا أيهورن، فقد أعلنت أنها لن تشارك في تعيين رئيس جهاز الأمن العام، بعد أن يحقق الجهاز في قضية قطر غيت، وقد يحقق مع ابنها إسرائيل أيهورن. ووفقاً للتقديرات، لن تعقد غرونيس للجنة بسبب موقف بهاراف ميارا القائل بأن "تعيين زيني ملطخ".

في تسوية مع محكمة العدل العليا، عيّنت نتنياهو روي كحلون قائماً بأعمال مفوض الخدمة المدنية. انتهت ولاية كحلون في أوائل أبريل/نيسان 2025، ولم يُعيّن بديل دائم له منذ ذلك الحين. في البداية، سعى نتنياهو لتعيين المدير العام لوزارة الخارجية، إيدن بار تال، نائباً للمفوض، لكن أمين المظالم اعترض وأبدى تحفظات. ثم أعلن بار تال عدم اهتمامه بالمنصب. بناءً على

ذلك، أعلن نتنياهو أنه سعى لتعيين يهودا كوهين مديرًا عامًا للحاخامية الكبرى، لكن اتضح أن المفوضية تُجري تحقيقًا تأديبيًا ضده.

وفقًا للقواعد، يجب أن يكون المفوض موظفًا حكوميًا رفيع المستوى لا ينتمي لأي حزب. الآن، ونظرًا لعدم عثور نتنياهو على مثل هذا الموظف، سيتم عزل هيرشكوفيتش، الذي لم يعد موظفًا حكوميًا، وسيتم تعيين على وزارة العدل، التي اقترحت تمديد ولايته نهاية العام 2024، إضفاء الشرعية على ذلك من خلال العملية الملتوية التي يقودها نتنياهو.

على اليمين: نتنياهو، ليفين، وبن غفير. "يطلبون عقد جلسة استماع صباح الغد".

حاريف ميعارة. القرار المتسرع غير قانوني ويتناقض مع قرار المحكمة العليا.

رفض نتنياهو في ديسمبر 2024 تمديد ولاية المفوض السابق هيرشكوفيتش .

\* \* \*

### الكاليسست: تعليق: بعنوان "ماتانياهو إنغلمان"

بقلم أمير زيف

في مصادفة عجيبة، في اليوم الذي طلب فيه مراقب الدولة ماتانياهو إنغلمان من الدولة تمويله، بشكل غير مسبق، لتكييف مدفوع الأجر بعد عام من تقاعده، قدّم الجيش الإسرائيلي التماسًا إلى محكمة العدل العليا ضد المراقب.

وطالب في الالتماس المقدم إنغلمان بالتوقف عن تفتيش الجيش، بينما كانت الحرب على أشدها، بشأن القضايا الجوهرية المتعلقة بـ 7 أكتوبر، لأن "المدقق يتجاوز صلاحياته ويلحق ضررًا جسيمًا لا رجعة فيه بحقوق أفراد الجيش الإسرائيلي وعمل أي لجنة تحقيق قد تُشكل في المستقبل".

وبينما يدرك الجيش الإسرائيلي أنه على وشك أن يكون كبش فداء، حيث ستلقى عليه المسؤولية الرئيسية عن هذا التقصير، وفي الوقت نفسه، يقوم بتطهير الطبقة السياسية، يلجأ إنغلمان، من جانبه، إلى الطبقة السياسية ويطلب منحة قدرها نصف مليون شيكل تقريبًا. وسيقدم أيضًا تقارير محايدة في 7 أكتوبر، حتى تقاعده.

المحاسب الرمادي، الذي ينفصل تصوره الضيق لدوره عن أي صلة بالواقع السياسي المدمر، كان فعالًا في الجزء الذي عُهد إليه بفرحة تفوق بكثير ما تلقاه عائلة روتمان والحلفاء المنافسين.

مع إنغلمان، هذه ليست مشكلة، بل ميزة. من المشكوك فيه أن يكون هناك حارسٌ فعالٌ مثله في إفراغ المؤسسة البالغة الأهمية التي عُهد إليه بها. بكفاءة، وبعزم، وبشعورٍ بالرسالة، وبإيمانٍ بصلاح مساره، الذي سيظلُّ مُغلَّفًا دائمًا بالوعود الكاذبة، وبدليلٍ تلو الآخر على عزمه الجريء وأفعاله التي تتوافق تمامًا مع الكتاب، سيُنهي إنغلمان رحلته العام المقبل عبر أنفاق مكتب مراقب الدولة، مُطَهَّرًا من أي تهديدٍ للحكومة.

المحاسب الرمادي، الذي حرص إدراكه الضيق لدوره على الانفصال عن أي سياقٍ واسعٍ للواقع السياسي المُدمر وبنية سيادة القانون الهشة، كان فعّالاً في المؤامرة التي أوكلت إليه فرحةً تفوق بكثير ما تلقاه عائلة روتمان وأتباعها المنافسين المُثيرين للشغب.

بحسب الكتاب، وحسبه فقط، أصدر إنغلمان مئات التقارير بعناوين رنانة، لكنه حلّ الإدارة المسؤولة عن التحقيق في الفساد، وتجنّب النتائج الشخصية، وتراخى عند الحاجة، وأجلّ التدخل عندما رأى ذلك مناسباً. لن تجدوا عيباً في أفعاله، لكنكم لن تجدوا له يداً في أكوام الوثائق البسيطة التي أصدرها. ليس عيباً، بل عيباً.

يروى الرد الذي نشره مكتبه على التماس الجيش ضده القصة كاملةً: "مراجعة حسابات الدولة لا تتعارض مع إنشاء لجنة تحقيق حكومية... بل على العكس تماماً"، كتب مراقب الدولة، "ينص قانون مراقب الدولة على أن لجنة مراجعة حسابات الدولة التابعة للكنيست يجوز لها إنشاء لجنة تحقيق حكومية بناءً على تقرير مراقب الدولة".

يا للعجب، كيف لم ندرك أن هذا هو ما كان مفقوداً؟ كيف نسينا أن هذا ما ينص عليه القانون. لم تُشكّل لجنة تحقيق رسمية منذ عام ونصف رغم احتجاجات ومطالبات جماهيرية واسعة، بما في ذلك عائلات الشهداء والقتلى. والحكومة التي اضطرت لمناقشة تشكيل لجنة تحقيق رسمية بأمر من محكمة العدل العليا قررت عدم تشكيلها. وصرح بنيامين نتنياهو علناً بأنه لا يثق بلجنة تحقيق رسمية، ما يُشكّل تهديداً كبيراً لبقائه السياسي. ل

كن إنغلمان، ما الذي يُعيبه وكل هذه الواقعية؟ سيُقدّم تقريره في السابع من أكتوبر، وسيُقدّم تقريره، نعم، نعم، أخيراً مبرراً للجنة المختصة في الكنيست لتشكيل لجنة تحقيق رسمية. كما ستمكن اللجنة المختصة في الكنيست من الموافقة على المنحة السخية التي طلبها الآن.

إنّ التشبث بلغة القانون الضيقة، مع فصله تماماً عن سياقه وواقعه وتداعياته السياسية، هو أسلوبٌ أتقنه إنغلمان ببراعة. فهو يقرأ الكلمات بدقة، وفي الوقت نفسه يُعمد تعقيماً. يودّ أن نعتبر هذا سذاجةً عقائدية، لكن النتيجة سخريّة مدمرة. هذا هو الإرث الحقيقي لمراقب الدولة الذي سيتقاعد بعد عام، وليس قبل أن يُكافأ بالمنحة التي طلبها.

\* \* \*

**تايمز أوف إسرائيل: تحليل: خطة جديدة لإقالة المستشارة القضائية للحكومة: معركة قانونية تهدف الحكومة إلى كسبها أم حملة انتخابية؟**

**بقلم جيريمي شارون**

يبدو أن قرار الحكومة بتغيير إجراءات عزل المستشارة القضائية للحكومة محكوم عليه بالفشل من البداية، من الناحية القانونية، نظراً للمشاكل الإجرائية الخطيرة التي شابّت صياغة الإجراء ومضمونه وتوقيته المثير للجدل. وكما توقعت الحكومة، قدمت منظمات مراقبة الحكم الرشيد التماسات إلى المحكمة العليا ضد القرار فور موافقة الوزراء عليه يوم الأحد. وقد صرح مكتب المستشارة القضائية للحكومة بشكل قاطع أن الإجراء الجديد – الذي يستبعد توصية لجنة متخصصة ويمنح الوزراء

سلطة مطلقة لإقالة أعلى مسؤول قانوني في البلاد - هو ببساطة "غير قانوني". ويبدو من المرجح أن تصدر المحكمة أمرا قضائيا بوقف الإجراء أثناء النظر في الالتماسات، على غرار ما فعلت عندما أوقفت إقالة رئيس جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) رونين بار، الذي سيغادر منصبه قريبا.

رغم الأزمة الدستورية الشاملة، التي لم تُبد الحكومة الحالية جرأة في التعامل معها بعد، فما الهدف إذن من تمرير قرار وزاري مليء بالصعوبات القانونية، ومن المرجح أن يتم منعه؟ ويأتي تمرير القرار في خضم أشد أزمة يشهدها الائتلاف الحالي حتى الآن، حيث يبدو أن الحكومة على وشك الانهيار بسبب مطالب الأحزاب الأرثوذكسية المتشددة (الحريدية) بتكريس إعفاء طلاب المعاهد الدينية اليهودية من الخدمة العسكرية المستمر منذ عقود في إطار قانون.

هذه قضية سياسية مدمرة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحزبه "الليكود"، بالنظر إلى التأييد الشعبي الواسع لتجنيد الرجال الحريدية في الجيش الإسرائيلي، لا سيما في ظل الحرب التي لا تنتهي في غزة، والتي يقع عبء الخدمة العسكرية فيها على عاتق جميع شرائح المجتمع اليهودي، باستثناء الحريدية. وإذا قرر حزبا "يهדות هتوراة" و"شاس" التصويت لصالح حل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة بسبب رفض المتمردين في حزب الليكود تنفيذ أوامر نتنياهو وتشريع الإعفاءات من الخدمة العسكرية، فستيمت قضية تجنيد الحريدية على تلك الانتخابات.

قد يكون هذا كارثيا لنتنياهو والليكود، اللذين سيواجهان يوميا إعلانات حملات انتخابية وخطب تحذر من أن حكومة بقيادة نتنياهو ستشرع في إعفاء الحريدية من الخدمة العسكرية إذا أعيد انتخابها، حتى في الوقت الذي يزيد فيه العبء العسكري على بقية السكان. فهل يمكن أن يكون وزير العدل ياريف ليفين والحكومة ككل قد وافقوا على هذا الإجراء مع علمهم أنه سيؤدي إلى مواجهة أخرى مع القضاء لاستخدامه كسلاح في الحملة الانتخابية؟

إذا بدأ الكنيست في الأيام المقبلة عملية تشريعية لحل نفسه، فقد يعيد ليفين ونتنياهو صياغة الحملة الانتخابية المقبلة حول قضية تحظى بقبول أكبر بكثير لدى قاعدتهما السياسية، وهي الاستبداد المزعوم للمؤسسة القانونية على الشعب.

تشن الحكومة الحالية والعديد من وزراءها هجوما شديدا على المستشارية القضائية للحكومة والمحكمة العليا وجميع المؤسسات القانونية الأخرى بشكل شبه أسبوعي منذ بداية ولاية الحكومة قبل عامين ونصف، متهمين "النخبة" الليبرالية بالسيطرة على تلك المؤسسات وتحدي إرادة الشعب على مدى عقود.

إن خوض حملة انتخابية بالتعهد "بتحرير" الشعب مرة واحدة وإلى الأبد من "الديكتاتورية القانونية" واستخدام قضية المستشارية القضائية لتوضيح ذلك، سيكون ساحة أفضل بكثير للكتلة التي يقودها نتنياهو من الاضطرار إلى الإجابة باستمرار على أسئلة حول ما إذا كانت تنوي تشكيل ائتلاف جديد من خلال رشوة الأحزاب الحريدية بإعفاءات من الخدمة العسكرية.

في الرأي القانوني الذي كتبه نائب المستشارية القضائية للحكومة غيل ليمون بشأن الإجراء، ألمح إلى أن قرار مجلس الوزراء يوم الأحد كان يهدف إلى إثارة المزيد من الجدل مع القضاء. وكتب، "يبدو أن الغرض [من القرار] هو إضعاف وردع حراس بوابات [إنفاذ القانون]، وخلق مزيد من المواجهة مع المؤسسات القانونية."

تسمح الطريقة الجديدة التي صادق عليها الوزراء يوم الأحد بإقالة المستشارية القضائية للحكومة من خلال الالتفاف على الإجراء المتبع منذ فترة طويلة – والذي يتطلب أن تستشير الحكومة لجنة متخصصة قانونية قبل اتخاذ مثل هذا القرار، وهو إجراء لم تتمكن الحكومة من إتمامه – والسماح بدلا من ذلك للجنة وزارية بتقديم توصية بشأن إقالة أو عدم إقالة شاغلة المنصب الحالية، غالي بهاراف-ميبارا.

لطالما اعتبرت المحكمة العليا أن محاولات سن تشريعات أو تغيير الإجراءات الحكومية بهدف تحقيق أهداف قصيرة الأجل وضيقة الأفق، لا سيما عند التعامل مع عملية جارية بالفعل، أمرا مرفوضا. ومن غير المتصور أن توافق المحكمة الحالية على الطريقة الجديدة لإقالة المستشارية القضائية للحكومة، في الوقت الذي بدأ فيه ليفين بالفعل في العملية القديمة، ثم قرر الآن تغيير إجراءات الإقالة لمجرد أن تلك المحاولة باءت بالفشل.

ناهيك عن الطريقة التي صيغ بها القرار دون أي مشاور مع مكتب المستشارية القضائية للحكومة، والطريقة التي يخضع فيها دور المستشارية القضائية، وهي شخصية رئيسية في ضمان سيادة القانون في إسرائيل، لأهواء الحكومة ولجنتها الوزارية.

إذا جمدت المحكمة تنفيذ القرار، يمكن لليفين والوزراء الآخرين الذين ينتقدون القضاء باستمرار أن يهاجموا الحكم بشدة وأن يتعهدوا خلال الحملة الانتخابية بإصلاح الوضع إذا عادوا إلى السلطة. ويمكن عندئذ استخدام الطابع الملح لمثل هذه الرسالة لإسكات أصوات الاحتجاج على عدم تجديد الحريديم. ويبدو أن هذا، وليس أي توقع واقعي بإقالة المستشارية القضائية للحكومة من منصبها بسرعة، هو الدافع الرئيسي وراء الجهود الأخيرة التي بذلت يوم الأحد لاستعداد المؤسسة القانونية الإسرائيلية.

\* \* \*

### تايمز أوف إسرائيل: حزب بينيت السياسي الجديد يكمل إجراءات التسجيل الرسمية

يتقدم حزب رئيس الوزراء الأسبق حاليا في استطلاعات الرأي على حزب الليكود الحاكم، على الرغم من عدم إعلان أي أعضاء فيه باستثناء بينيت نفسه لقد أكمل حزب نفتالي بينيت السياسي، الذي أطلق عليه مؤقتا اسم "بينيت 2026"، عملية التسجيل الرسمية، مما يسمح لرئيس الوزراء الأسبق بالترشح للكنيست المقبل دون الحاجة إلى سداد ديون حزبه القديم "يميننا"، وفقا لتقرير في هيئة البث الإسرائيلية "كان".

وردا على هذا التقرير، اتهمت وزيرة المساواة الاجتماعية ماي غولان من حزب "الليكود" بينيت بسرقة أصوات الناخبين اليمينيين في الانتخابات الأخيرة، وقالت إنه يترشح للمنصب فقط من أجل الحصول على أموال دافعي الضرائب لدفع تكاليف "تجديد آخر في قبو الفيلا في رعنانا".

حزب بينيت يتقدم حاليا في استطلاعات الرأي على حزب الليكود، على الرغم من عدم إعلان أي أعضاء فيه باستثناء بينيت نفسه. وفي عام 2022، رفض مكتب رئيس الوزراء بينيت حينها تقريرا إعلاميا زعم وجود إنفاق باهظ في منزله في رعنانا، قائلا إن نفقاته أقل بكثير من نفقات بنيامين نتنياهو.

بنيت، الذي قاد حزب يمينا اليميني المنحل، لم يشغل أي منصب منذ انهيار حكومته الائتلافية المتنوعة في عام 2022، والتي أطاحت برئيس الوزراء نتنياهو في عام 2021 بعد 12 عاما متتالية في الحكم، عقب فترة من الاضطرابات السياسية شهدت إجراء أربع انتخابات عامة في ثلاث سنوات. وأظهر استطلاع للرأي أجرته القناة 12 ونُشر الأسبوع الماضي أن الكتلة المعارضة لنتنياهو، إذا قادها رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت وحزبه الجديد المسجل حديثا، ستفوز بـ 72 مقعدا في الكنيست إذا أُجريت الانتخابات اليوم.

\* \* \*

## هأرتس ذي ماركر: ظروف انهيار الائتلاف يمكن ان تكون كارثة الحكومة القادمة وكارثة اسرائيل

بقلم ناتى توكير

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

مثل بداية انهيار جبل جليد كبير، يبدو ان سقوط الائتلاف الحالي يوجد في مرحلة فيما لا توجد أي طريق للتراجع. طلبات الأحزاب الحريدية – قانون اعفاء جيد وسهل، الذي ربما يشمل عقوبة ضبابية معينة بعد بضع سنوات وربما لا – لا تقترب مما يمكن لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المصادقة عليه في الائتلاف الحالي امام رئيس لجنة الخارجية والامن يولي ادلشتاين وأعضاء كنيست آخرين في الائتلاف والرأي العام.

هناك عدة أسباب في أن ائتلاف اليمين المطلق يتفكك، وهناك سبب لماذا هذا لم يحدث حتى الآن. هاكم الأمور الخمسة التي يجب معرفتها عن الاليات الاقتصادية والسياسية في أعماق المجتمع الحريدي وخارجه.

1- الأموال الطائلة لم تصل. تقريبا في كل زاوية محتملة، السياسيون الحريديون فشلوا بشكل ذريع في المعارك المهمة في الائتلاف الحالي. هذا حدث ليس فقط في قانون التهرب الذي لم يتم الدفع به قدما، بل بالأساس في ميزانيات مؤسسات التوراة والتعليم. يكفي المقارنة مثلا بين ادعاءات الأحزاب الحريدية مثلما انعكست في اتفاق الائتلاف عند تشكيل الحكومة وبين الوضع الفعلي لميزانية 2025. المادة الأكثر أهمية في اتفاق الائتلاف هي مادة مؤسسات التوراة. الحريديون طلبوا ان يحصل كل طالب في مدرسة دينية على 653 شيكل في الشهر، وكل طالب متزوج على 1200 شيكل في الشهر. وأن يزداد المبلغ بشكل منتظم بما يتناسب مع زيادة عدد طلاب المعاهد الدينية، وأن يتم ربطه بغلاء المعيشة.

عدد أبناء المعاهد الدينية تجاوز الـ 200 الف طالب. ولو انه تم تنفيذ هذا الاتفاق فان ميزانية المعاهد الدينية كانت ستكون الآن 2.5 مليار شيكل، لكن ذلك لم يحدث. عمليا، ميزانية المعاهد الدينية في قانون الميزانية هو 1.7 مليار شيكل (الميزانية التي تقريبا لم يتم تخفيضها رغم الحرب)، وتم تخفيضها بعد استحالة تحويل المنحة التعليمية للمتهربين من التجنيد بعد انتهاء سريان مفعول القانون. الامر الذي أدى اغلى خصم 600 مليون شيكل من ميزانية المعاهد الدينية في هذه السنة. إضافة الى ذلك، ستكون المنحة الشهرية لكل طالب في المدارس الدينية اقل في 2025 مقارنة مع السنة الماضية بسبب ازدياد عدد طلاب المدارس الدينية.

الحريديون نجحوا في الحصول على ميزانيات ائتمالية مهمة، منها مئات ملايين الشواقل لمؤسسات التعليم الخاصة التي تقريبا لا تعلم المواضيع الأساسية، وبالطبع استمرار التسهيلات في الارنونا والسكن. ولكن الأموال الكثيرة التي توقعوها لم تصل. العائلات الحريدية تضررت بدرجة اكبر بسبب وقف الدعم لرياض الأطفال.

2- الفشل الأكبر: المدى البعيد. خسارة السياسيين الحريديين هي فادحة اكثر، لأنه في الائتلاف الحالي الأحزاب الحريدية ليس فقط املت في زيادة التسهيلات لمرة واحدة، التي يجب المصادقة عليها من جديد في كل ميزانية سنوية، بل اجبار كل الحكومات القادمة على مواصلة دفع نفس الأموال بدون قدرة قانونية على الغاء ذلك.

الطريقة لذلك كانت ادخال الميزانيات القطاعية الى أساس الميزانية. أي تحويلها من أموال ائتمالية الى أموال تتم المصادقة عليها من جديد في كل سنة حسب عدد طلاب المعاهد الدينية. في كل ما يتعلق بمؤسسات التوراة هذا لم يحدث، بالأساس بفضل المستويات القانونية في وزارة المالية ووزارة العدل.

صحيح ان الحريديين حاولوا ونجحوا في ادخال زيادة الى منظومات التعليم الخاصة الى أساس الميزانية – بواسطة تنفيذ إصلاح الأفق الجديد. رغم انه دخل الى أساس الميزانية في 2025، 600 مليون شيكل لهذا الهدف، إلا ان تطبيق ذلك فشل بعد أن ادرك حراس العتبة في وزارة المالية ووزارة العدل بأنه ليس فقط لا يوجد أي مبرر لدفع زيادة ممتازة لمؤسسات تعليمية لا يوجد فيها تميز، بل جزء كبير من هذه المؤسسات حتى لا تلي الطلبات الأساسية لتعليم المواد الأساسية.

3- الاعمال التجارية الحريدية احتفلت. مع كل هذا القدر من الإخفاقات كيف حدث ان السياسيين الحريديين لم يتركوا الائتلاف قبل اشهر؟ هذا ليس فقط بسبب قدرة تنياهو على المناورة والمماطلة، بل بسبب ملذات الحكم التي يصعب التخلي عنها. فالرضا النسبي للسياسيين الحريديين من هذا الائتلاف يتعلق بأنه لا توجد أي قائمة من هذه القوائم هي قائمة ديمقراطية. الجمهور لا يقوم باختيار ممثليه، بل الحاخامات والنشطاء، وهم الطبقة الأكثر أهمية في المجتمع الحريدي.

4 – الحاخامات انتصروا على السياسيين. كيف ان الائتلاف الحالي على شفا التفكك؟ الجواب يرتبط ببنية القيادة في المجتمع الحريدي. في السنوات الأخيرة بعد موت زعماء حريديين بارزين، الزعماء الأخيرين الذين من بينهم الحاخام كنيفسكي وادلشتاين في يهدوت هتوراة، وقبلهم الحاخام عوفاديا يوسف من شاس، كان هناك عدد غير قليل اعتقدوا ان البنية السياسية الحريدية توشك على التغيير. لم تعد أي سيطرة للحاخامات، بالأساس بواسطة احفاد الحاخامات، على السياسيين. بل تشتت مكانة الحاخامات وتعزز مكانة المستوى السياسي الحريدي. كان هناك من اعتقدوا ان هذه العملية يمكن ان تفتح المجال للتغيير والمرونة أيضا لدى المستوى السياسي.

5- حكومة إسرائيل ال 37 هي فقط المقدمة. اذا تفكك الائتلاف بسبب انسحاب الحريديين من الحكومة، فربما سيكون كثيرون سيبتسمون برضا. الكتلة البيبية المؤمنة، التي جرت إسرائيل الى محاولة الانقلاب والاستقطاب الحاد في إسرائيل، والتي كانت مسؤولة عن الكارثة الفظيعة في تاريخ إسرائيل، التي تتنازل بلا شفقة عن الرهائن من اجل بقائها، وتستمر في تسميم الخطاب وسحق كل مؤسسات الدولة، ستهار.

لكن لا يمكن معرفة كيف ستتطور المنظومة السياسية في اليوم التالي للإعلان عن الانتخابات. كمية السم التي يصعبها الائتلاف الحالي في كل اتجاه يمكن أن توجج النفوس وتجذب كثيرين للعودة الى القاعدة. ربما تكون في الكنيست القادمة اغلبية للكتلة البيبية.

\* \* \*

## إسرائيل اليوم: المال لـ "عربيات جدعون" ينفذ

بقلم نيتسان كوهن

حذر مندوب وزارة المالية أمس في نقاش اجري في لجنة المالية في الكنيست من أنه "بعد بضعة أسابيع سينتهي المال لحملة "عربيات جدعون" وستكون حاجة للشروع لايجاد حلول."

من معطيات وصلت الى "إسرائيل اليوم" يتبين أنه في ميزانية 2025 ابقى قسم الميزانيات 10 مليار شيكل في صالح تطورات غير مرتقبة في الحرب. من اين جاء المال؟ في الميزانية تقرر ان يكون العجز 4.9 في المئة من الإنتاج، لكن المالية ستعمل على أن يتوقف العجز عند 4.4 في المئة انتاج، فيما أنه اذا كانت تطورات في الحرب فسيكون ممكنا زيادة العجز الى 4.9 في المئة انتاج وتحير 10 مليار شيكل أخرى للجيش.

لكن في هذه الاثناء اضطر الجيش للمال لاجل تعظيم القوة بروح توصيات لجنة نيغل والمالية حررت من هذا المال 4 مليار شيكل. بن غفير استعرض العضلات وكانت حاجة لان يحزر له مال كي يهدأ، ولهذا حررت المالية من هذا الاحتياط 1.8 مليار شيكل. 1.2 مليار شيكل آخر حرر في صالح تمديد الاخلاءات من بلدات الشمال والجنوب بحيث أنه تبقى في صندوق الاحتياط 3 مليار شيكل لتمويل نفقات غير مرتقبة تتعلق بالقتال.

في المرحلة ذاتها، قررت الحكومة "عربيات جدعون" – الحملة التي لم تمول بالميزانية، لكن لهذا الغرض اعد الاحتياط المالي هذا. هنا جند الجيش غير قليل من رجال الاحتياط بحيث أنه سيتعين علينا أن ندفع على الذخيرة وعلى رجال الاحتياط المجندين من صندوق الاحتياط – من حيث يأتي المال.

وعليه، فان المصدر في المالية يقول ان المال انتهى: "تبقت لنا مقدرات مالية لبضعة أسابيع أخرى من القتال بهذه الصورة. اذا وقع اتفاق لتحرير المخطوفين ووقف النار – فسنصمد في هذا، لكن هذا يجب أن يتم الان. اذا اختارت الحكومة الاستمرار في الحملة، فما بالك تعميقها، فانه ليس لنا ما يكفي من المال. فالمال الاحتياط سينتهي في غضون أسابيع قليلة فقط وعندها سيتعين القيام بعمل ما."

1600 شيكل ليوم خدمة الاحتياط

ما هو العمل؟ يبدو أنه ستكون حاجة لتقليص الأموال الائتلافية. أنا لا أرى بديلا آخر، الا اذا كانت للحكومة فكرة أخرى من اين تأتي بالمال من مصادر أخرى لتمويل تعميق الحملة واستمرارها. "لكن يجب أن نفهم: كل مكان لا يكون هو الأموال الائتلافية سيؤدي بشكل مباشر الى المس بخدمات حيوية للمواطن."

وشرح المصدر من المالية بان أساس المال انفق على الدفعات لرجال الاحتياط. وقد كشف النقاب عن المبالغ في لجنة المالية (يدور الحديث بالمتوسط عن 1600 شيكل ليوم احتياط)، لكن توجد مشكلة أخرى وهي تجاوز وزارة الدفاع والجيش الميزانية التي خصصت لهما في بداية السنة للحرب.

وقال مصدر اقتصادي رفيع المستوى لـ "إسرائيل اليوم" مؤخرًا انه اذا توقفت الحرب هنا والان فسيكون ممكننا تدبر الحال بما هو موجود. لكن كل استقالة للقتال، فما بالك تعظيمه، ستستوجب إيجاد حلول."

هذا وقالت النائبة اوريت فركش هكوهن معقبة بانه "في دولة سليمة يفترض أن يكون تأثير استئناف القتال في غزة على الاقتصاد الإسرائيلي على رجال الاحتياط وعلى كل واحد منا في دولة إسرائيل هو المصلحة الرئيسة لوزير المالية. لا يحتمل ان نكتشف بان وزير المالية ليس جاهزا ومستعدا لذلك في أنه في غضون أسابيع قليلة سينتهي المال الاحتياطي للحرب، إضافة الى أنه يوجد تجاوز بالمليارات في نفقات الحرب."

\* \* \*

### يديعوت أحرونوت: حزب الله يحاول استعادة قدراته بالتركيز على تصنيع الطائرات المسيرة

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

قالت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، الإثنين، أن حزب الله اللبناني يحاول استعادة قدراته وقوته من خلال التركيز على تصنيع وتطوير الطائرات المسيرة. ووفقًا للصحيفة فإن الحصول على قطع الطائرات المسيرة وتجميعها وتهريبها من الخارج أسهل وأبسط من الصواريخ والقذائف، وهو أمر مستوحى من الحرب الروسية - الأوكرانية.

وبينت الصحيفة أن هذا دفع الجيش الإسرائيلي لمهاجمة أهداف في الضاحية الجنوبية وعين قانا في الأيام الأخيرة، مشيرةً إلى أن الجيش كان مستعد لتنفيذ هذه الضربة منذ أشهر، لكن لم يكن هناك إجماع على تنفيذها.

وبحسب الصحيفة، فإنه الجيش الإسرائيلي رصد توجهًا جديدًا لدى حزب الله، من خلال استثمار ميزانيات في إعادة انتاج الطائرات المسيرة الانتحارية وأخرى قادرة على شن هجمات أو الاستطلاع والرصد، فيما هناك محاولات بدرجة أقل لإعادة انتاج الصواريخ أو المقذوفات الدقيقة. وأشارت إلى أنه بسبب هذه التحركات، يجري قائد سلاح الجو الإسرائيلي تومر بار، مناقشات عملياتية متكررة لتضييق الخناق على وحدة الطائرات المسيرة التابعة لحزب الله ومنعها من التعافي مجددًا. وذكرت أنه تم تدمير مئات الطائرات المسيرة في الضربات التي نفذت بالضاحية الجنوبية وعين قانا.

وفي الأيام المقبلة، سيستكمل مسؤولو الاستخبارات معالجة النتائج النهائية للعملية، ومن الواضح بالفعل في سلاح الجو الإسرائيلي، أن حزب الله يستثمر الكثير من الموارد، لإنجاح مشروعه الجديد، مستعينًا بمكونات بسيطة لا تزال إيران تنجح في ضخها في صفوفه، بهدف إعادة الإنتاج المحلي للطائرات بدون طيار.

وتشير الصحيفة إلى تحسينات الجيش الإسرائيلي لقدراته في اكتشاف واعتراض الطائرات المسيّرة، بما في ذلك من خلال نظام الليزر الجديد الذي أسقط بالفعل حوالي 40 طائرة مسيرة تابعة لحزب الله، إلا أنه لم يتعامل بعد مع أسراب كبيرة من الطائرات المسيّرة، التي تطلق بالتزامن مع وابل واسع من الصواريخ، لا سيما من مسافات قصيرة وصعبة، مثل لبنان المجاور.

وتقول الصحيفة: لذلك، فإن أفضل وسيلة للدفاع ضد هذه الظاهرة والتي اختارها فعلاً الجيش الإسرائيلي في عملية "سهم الشمال" قبل حوالي عشرة أشهر هي الهجوم.

وقال ضابط في سلاح الجو الإسرائيلي: دمرنا بعد ذلك نحو 70% من طائرات حزب الله المسيّرة في سلسلة غارات، وكنا نعلم أنه بعد وقف إطلاق النار سنواصل العمل ضد تعزيز قدرات التنظيم.

وأشار إلى أنه تم توجيه ضربات شديدة لوحدة الطيران المسير في حزب الله، وتم قتل كبار قياداتها، وتدمير والإضرار بورشها ومستودعاتها تحت وفوق الأرض، وسيتم مهاجمة المزيد من الأهداف. ويضيف الضابط: نتمتع بحرية العمل ليس فقط في جنوب لبنان، حزب الله يسعى جاهداً ليصبح أكثر استقلالية مع تقليل اعتماده على إيران.

\* \* \*

## تساؤل إسرائيلي: لماذا نهرب دائماً للملاجئ من صواريخ الحوثيين البعيدة عنا ألفي كم؟

ترجمة: موقع عربي 21

لا يزال الاحتلال يحصد خيبة أمله من الاتفاق الأمريكي المنفرد مع الحوثيين، وسط قناعة سائدة بأن واشنطن تفضل حالياً أن تتعامل تل أبيب مع الحوثيين بمفردها، حيث حصل الرئيس دونالد ترامب على موافقة من الحوثيين بعدم ضرب سفنه، فيما يواصلون إطلاق الصواريخ على الاحتلال.

دان أركين المراسل العسكري لمجلة "يسرائيل ديفينس"، أكد أن "نظام الإنذار الجديد أدى إلى تسابق مئات آلاف الإسرائيليين لمراكز الشرطة وجوانب الطرق، وأوقف السائقون سياراتهم، واستلقوا على الأرض، ووضعوا أيديهم على رؤوسهم، وهذا مشهد سريالي مجنون عاشه الإسرائيليون في عام 2025، مما دفعهم للتساؤل: هل يمكن أن يتركنا ترامب وشأننا، ويعقد صفقات ضخمة مع دول الخليج، ويتحدث مع حماس وإيران بشكل مباشر وغير مباشر، وماذا عنا هنا؟". وأضاف في مقاله أنه "فيما يتعلق بقضية الحوثيين، اتخذ ترامب إجراءات، وقام بتمييز الاحتلال عن بقية الأطراف المعنية، حيث لن يهاجم الحوثيون السفن الأمريكية وغيرها من السفن المبحرة في مضيق هرمز والبحر الأحمر، وستستمر الحركة البحرية للبضائع من الصين دون انقطاع، لكنهم سيواصلون إطلاق الصواريخ والطائرات بدون طيار للمجال الجوي الإسرائيلي".

وأكد أن "الأمريكيين ربما خلصوا إلى أن الاحتلال قادر على التغلب على الحوثيين، وحل صراعه معهم بقواته الجوية، مع بعض مساعدتهم، صحيح أنها باتت تتغلب على المسافة البعيدة المقدرة بألفي كيلو مترا، وتنفذ بنجاح طلعات جوية طويلة المدى مع عشرات الطائرات المقاتلة والتزود بالوقود والقيادة والاستخبارات، وتدمر بنك الأهداف الحوثية، لكن كل طلعة جوية مهمة معقدة للغاية وطويلة الأمد، وليست خالية من المخاطر".

ونقل عن قائد سرب طائرات إف-15 أنهم " يتقون أكثر من 100% في الفريق الفني الذي سيعمل على إعدادها بشكل جيد للرحلة الطويلة بطريقة احترافية تمامًا، ومع ذلك، فقد يحدث عطل مفاجئ، يشكل مشكلة على بعد مئات الكيلومترات من الدولة، فضلًا عن كونها طلعات باهظة الثمن بملايين الشواقل، وكل ذلك يعني أن اليمن الذي يسيطر عليه الحوثيون، لا يزال يشكل إحدى الجهات النشطة ضد الاحتلال، وتحديًا عسكريًا لواحدة من أقوى القوات البحرية في العالم، وهي الأسطول الخامس ومقر القيادة المركزية الأمريكية "سينتكوم".

وأوضح أن "الحوثيين لا يملكون دبابات أو طائرات مقاتلة أو مدافع، لكن لديهم قوة كبيرة في الصواريخ والمركبات غير المأهولة، ويواصلون الهجمات، رغم أن جميع الذخائر التي يتم إطلاقها يتم اعتراضها بواسطة بطاريات الدفاع الجوي باستثناء أقلية منها تسقط في دولة الاحتلال مثل القرية من مطار بن غوريون، حيث انضمت إليها بطاريات "ناد" الأميركية، المعروفة باسم "آرو". وأضاف أن "الجيش الأمريكي يتمتع بقوة بحرية وجوية هائلة ضد الحوثيين، حتى دون وجود "قوات على الأرض"، ولو أراد حقا لكان بوسعها القضاء عليهم، لأن الأسطول الخامس قوة ضاربة بحرية وجوية قوية يشمل مئات الطائرات المقاتلة المتقدمة، وأنظمة مضادة، وقوات كوماندوز منتشرة في قواعد المنطقة".

وأشار إلى أن "ما يثير القلق الإسرائيلي أن الأمريكيين يستطيعون القضاء على الحوثيين، لكنهم لا يريدون وضع نهاية حقيقية لتهديدهم، الذي بات يستهدف حاليا دولة الاحتلال فقط، التي لا يمكن لها أن تمر مرور الكرام على إطلاق صاروخ من اليمن لمطارها الدولي الوحيد في وسطها، وهو موقع استراتيجي فائق الأهمية يعيش حوله الملايين".

واستدرك بالقول إن "سلاح الجو أثبت قدرته على التعامل مع تهديد الحوثيين، لكنهم في الوقت ذاته يواصلون تهديد مطار بن غوريون الدولي، ولا يُظهرون أي علامات استسلام، وفي حال استمرت هجماتهم، فإن أفكار العمل البري ضدهم ستظهر مرة أخرى، ربما بالتعاون مع دول الخليج المجاورة، وربما مع دولة الاحتلال ذاتها، لأنه لا يوجد سبب، حتى في عالم اليوم المجنون، لاستمرار ملايين الإسرائيليين في الركض كل بضعة ليال للقواعد العسكرية والمناطق المحمية بسبب عدوٍ يبعد ألفي كيلومتر عنهم، وليس لديهم صراع معه".

\* \* \*

### استطلاع لمعاريف: المعارضة تتقدم وتنتياهو يفقد توازنه السياسي

انقلبت المعادلات في المشهد السياسي الإسرائيلي بعدما أظهر استطلاع رأي جديد أجرته صحيفة معاريف العبرية مسارًا متقلبًا قد يقلب الطاولة على رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ويعزز حضور أحزاب المعارضة. وأظهرت نتائج استطلاع الرأي أن الائتلاف الحاكم بقيادة نتنياهو حصل على 49 مقعدًا فقط في الكنيست (120 مقعدًا)، في حين حصد معسكر المعارضة 61 مقعدًا، ولا تزال القوائم العربية ثابتة عند 10 مقاعد، في مؤشر على استمرار الانقسام العميق في الساحة السياسية. ولكن مفاجأة الاستطلاع لم تكن في الأرقام الإجمالية للكتل، بل في الصعود اللافت لحزب "إسرائيل بيتنا"؛ إذ قفز بقيادة أفيغدور ليبرمان إلى 19 مقعدًا، مما يجعله ثاني أقوى حزب بعد الليكود الذي تراجع إلى 22 مقعدًا فقط.

وفي تغير آخر، عاد "الديمقراطيون" بقيادة يائير غولان إلى ساحة الأضواء بـ 15 مقعداً، بالتساوي مع "المعسكر الرسمي" الذي يقوده بيني غانتس، في حين انخفض نصيب "يوجد مستقبل" (لاييد) إلى 12 مقعداً أما الأحزاب الدينية فقد حافظت على قوتها: "شاس" (10 مقاعد)، "القوة اليهودية" (9)، و"يهדות هتوراة" (8)، بينما حصلت القوائم العربية (الموحدة و"الجمية والعربية للتغيير") على 6 و4 مقاعد على التوالي، وفشلت أحزاب مثل "بلد" و"الصهيونية الدينية" في عبور نسبة الحسم.

وتظهر النتائج تحولاً مثيراً عند إدراج اسم نفتالي بينيت، رئيس الوزراء الأسبق، في السباق: حزب بينيت يُحتمل أن يحصل على 27 مقعداً، محققاً مفاجأة تُخرج الليكود من الصدارة، حيث يتراجع إلى 20 مقعداً، ويرتفع إجمالي مقاعد المعارضة إلى 65، في مقابل 45 فقط لليبراليين (الحكومة). لكن الأزمات لا تقتصر على المقاعد، بل تمتد إلى عنصر الثقة وشعبية الشخصيات. ففي مقابلة مباشرة، تراجع نتنياهو أمام بينيت (46 بالمئة مقابل 45 بالمئة)، في حين واصل التفوق أمام غانتس (45 بالمئة مقابل 35 بالمئة)، ولاييد (49 بالمئة مقابل 32 بالمئة)، ولييرمان (49 بالمئة مقابل 33 بالمئة).

هذه النتائج تعكس استحقاقاً سياسياً يتزايد ضغطه على نتنياهو، خاصة بسبب الاملاءات الداخلية والخارجية حول الحرب والحقوق. وفي ظل احتمال دعوات لعقد انتخابات مبكرة (57 بالمئة تؤيد ذلك وفق استطلاع مؤخر)، يبدو أن الأوضاع داخل حزبه، لا داخل الائتلاف وحده، مهددة. وفي ظل هذه التقلبات الحادة، وليس أمام نتنياهو سوى خيارات صعبة: إما الحفاظ على تحالفات هشّة تحت ظل سلطة حرب متواصلة، أو الذهاب إلى انتخابات جديدة قد تؤدي إلى تغيير حاسم في وجه إسرائيل السياسي.

\* \* \*

### لإنهاء المقاومة.. الاحتلال ينقل نموذج تدمير رفح لشمال الضفة الغربية

منذ شهور متواصلة، تقوم قوات الاحتلال بإجلاء كل الفلسطينيين مما تسميه "مثلث المقاومة" المتمثل في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، بزعم تمكينها من العمل هناك دون عوائق، بعد أن وصلت لواقع إشكالي للغاية من الناحية الأمنية، وأصبح كل دخول لهذه المنطقة يتطلب عملية عسكرية كاملة، مع قتال مع المسلحين في الطريق، الأمر الذي دفعها لاتباع نموذج إخلاء الفلسطينيين، وتطهير المنازل من منزل لآخر، في محاكاة مكشوفة لما يتم من تدمير وتخريب في غزة.

وذكر أمير بار شالوم المراسل العسكري لموقع زمان إسرائيل، أنه "منذ عام ونصف، تم الحفاظ على المهمة التي حددتها القيادة السياسية للجيش بكثافة متفاوتة، بخفض مستوى عمليات المقاومة في الضفة الغربية لأدنى مستوى، وجاءت الهجمات الأخيرة التي قتلت عدداً من المستوطنين تذكيراً بالإمكانات المتفجرة في هذه الساحة، وتحت رادار وسائل الإعلام، يطبق الاحتلال في الضفة الغربية ما يسميه نموذج رفح من خلال التدمير الواسع."

وأضاف في تقريره أن "مثلث الهجمات المسلحة المتركة في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، أصبح خالياً من الفلسطينيين في الأشهر الأخيرة، ويعمل الجيش فيه دون مقاومة تقريباً، عقب تحولها في العامين الأخيرين لنوع من المناطق المستقلة، حيث تخشى السلطة الفلسطينية دخولها، بينما يقاتل الجيش داخلها كلما كان ذلك ضرورياً لتنفيذ اعتقالات أو عمليات تفتيش."

ونقل عن ضابط كبير أن "الواقع الأمني في هذه المخيمات بات إشكاليا للغاية، وأصبح الوضع فيها أسوأ وأسوأ، لأنه مع كل عودة للجيش، تشتد المعارك بشكل كبير، وتصبح أكثر تعقيداً، مما دفعه للجوء لنموذج إخلاء السكان، والتطهير من منزل لمنزل". وأشار أن "تقديرات الجيش تتحدث عن إجلاء عدة آلاف من الفلسطينيين، أو تركهم في المخيمات الثلاثة، عقب تدهور الوضع الأمني، وزيادة التهديدات المتمثلة في تحولها إلى مختبرات للمتفجرات، اعتماداً على المعرفة والتمويل من الخارج، واستخدام مواد مزدوجة الاستخدام قادمة من دولة الاحتلال ذاتها، وقد تم مؤخراً اكتشاف مختبر ضخّم في طولكرم، يحتوي على 200 شحنة جاهزة للتفعيل، و150 أكسيداً وأسمدة زراعية تستخدم كمواد خام، وقد أطلق على هذه الظاهرة من المنظمات المحلية اسم "الكتائب".

وذكر أن "هذه الكتائب تعتمد على فلسطينيين محليين يعرفون كل حارة وزقاق، واستفادت من مبالغ مالية كبيرة تصلها من الخارج، وهي في الغالب من العملات المشفرة عبر المنصات الرقمية، بحيث يمكن تحويل آلاف الدولارات من خيمة في غزة، أو مكتب في بيروت، وباتت أجهزة الأمن ترى هذه التحويلات المالية من المنطقة بأكملها: لبنان، وإيران، والأردن، وسوريا، وحتى غزة". وزعم أن "مخيم جنين هو أحد المعاقل الأكثر صعوبة في الاقتحام منذ سنوات، وقام الاحتلال في السنوات الأخيرة بمداهمته عشرات المرات، وفي كل مرة نجحت البنية التحتية للمقاومة في التعافي، لكن اجتياح المخيم مؤخراً أدى لتشتت التنظيمات المحلية، والبحث عن مأوى في المجتمعات المحيطة، فيما توقفت كتائب جنين عن الوجود، وأصبحت ملاحقة، وفي الوقت الحالي، تتضمن قائمة المطلوبين لدى الاحتلال عشرة أسماء، جميعهم من منطقة مثلث مخيمات اللاجئين".

وأوضح أن إطلاق الجيش لعملية "السور الحديدي في هذا المثلث تعتبر حلاً جزئياً لمرة واحدة، وبدون خطة شاملة فإن نتائجها ستأكل، وقد طرح الجيش على المستوى السياسي ثلاث مشاكل أساسية، وبدون حلها فإن النجاح الحالي في خفض مستوى الهجمات سيكون مؤقتاً فقط، وأولها الحدود الشرقية مع الأردن، فرغم الجهود المكثفة التي يبذلها الجيش والشبابك والشرطة، فلا تزال مخترقة، ومن خلالها تتدفق كميات كبيرة من الأموال والأسلحة للضفة الغربية، ويعمل الجيش حالياً على إنشاء الفرقة الشرقية، للمحافظة على هذا الخط، ولكن دون وجود عائق مادي كالموجود على حدود لبنان ومصر، فلن يتم إغلاق الخط".

## العرض والطلب على السلاح

ولفت المراسل إلى أن "المشكلة الثانية هي المعابر وحاجز التماس، فرغم العمل المكثف هنا منذ سنوات، لكنه لا يزال مفتوحاً، ويؤكد الجيش على الطبيعة الإشكالية للمعابر، لأنه تعمل باتجاه واحد فقط، وتقوم بفحص المركبات الداخلة من الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال، وليس العكس، وبدون التفتيش المزدوج، سيكون صعباً للغاية التعامل مع تدفق المواد ذات الاستخدام المزدوج والأسلحة القادمة من الداخل المحتل، وقد كشفت حرب غزة كيف أن السوق الإسرائيلية أغرقت المناطق الفلسطينية بالأسلحة". وشرح ذلك قائلاً إنه "قبل هجوم حماس في السابع من أكتوبر، كان سعر القنبلة اليدوية في الأراضي الفلسطينية 3000 شيكل، قرابة 800 دولار، أما اليوم فهو 400 شيكل، أي 110 دولاراً، وهذه حالة نموذجية للعرض والطلب،

ولسد هذه الفجوة، من الضروري مضاعفة القوى العاملة، ووسائل التفتيش على المعابر، وهذا مشروع سيكلف مليارات الدولارات."

وختم قائلاً إن "المشكلة الثالثة هي التوجيه الرقمي، من حيث المعرفة والمال، وهذا العمل معقد، ويتطلب حلاً شاملاً يشبه ما كانت عليه وحدة "تسالسيل" التابعة للموساد التي تعاملت مع طرق تمويل التنظيمات المسلحة، وقد وافق رئيس الأركان إيال زامير فور توليه منصبه على خطة العمليات في شمال الضفة الغربية، وأمر بإضافة كتيبتين إضافيتين لضمان عدم امتداد هجمات المقاومة من الشمال إلى ما وراء الطريق السريع.

\* \* \*